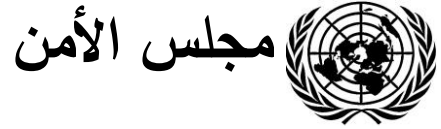


Distr.: General
6 August 2021
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 6 آب/أغسطس 2021 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من فريق
الخبراء المعني بمالي المنشأ عملاً بالقرار 2374 (2017)

بصفتي منسق فريق الخبراء المعني بمالي المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 2374 (2017)،
والممددة ولايته بقرار المجلس 2541 (2020)، أتشرف بأن أحيل طيه، وفقاً للفقرة 4 من القرار 2541
(2020)، التقرير النهائي عن أعمال الفريق.

وقدّم التقرير المرفق بهذه الرسالة إلى لجنة مجلس الأمن المنشأ عملاً بالقرار 2374 (2017)
بشأن مالي في 15 تموز/يوليه ونظرت فيه اللجنة في 23 تموز/يوليه.

وأرجو ممتناً توجيه انتباه أعضاء مجلس الأمن إلى هذه الرسالة والتقرير وإصدارهما باعتبارهما
وثيقة من وثائق المجلس.

(توقيع) ألبير بارومييه

المنسق

فريق الخبراء المعني بمالي المنشأ عملاً

بالقرار 2374 (2017)

(توقيع) روبن دي كونغ

خبير

(توقيع) سناء الحكيم

خبيرة

(توقيع) أوريليان لوركا

خبير



الرجاء إعادة استعمال الورق



**التقرير النهائي لفريق الخبراء المنشأ عملاً بقرار مجلس الأمن 2374 (2017)
والمجددة ولايته عملاً بالقرار 2541 (2020) بشأن مالي**

المحتويات

الصفحة

5	أولاً -	معلومات أساسية
6	ثانياً -	اتفاق السلام والمصالحة في مالي: التهديدات والعراقيل والتقدم المحرز
6	ألف -	عنصر الدفاع والأمن
8	باء -	العنصر السياسي والمؤسسي
10	جيم -	عنصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعنصر المصالحة والعدالة والشؤون الإنسانية
10	دال -	السياق السياسي والإقليمي لتنفيذ الاتفاق
12	ثالثاً -	الجماعات المسلحة
21	رابعاً -	الجريمة المنظمة
21	ألف -	الاتجار بالمخدرات
25	باء -	الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين
27	جيم -	الذهب المستخرج بالوسائل الحرفية
29	دال -	الاتجار غير القانوني بالسجائر وتهريبها
31	هـاء -	تنفيذ تجميد الأصول وحظر السفر
33	خامساً -	انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان
34	ألف -	العنف الجنسي والجنساني
37	باء -	استخدام الأطفال وتجنيدهم واستغلالهم اقتصادياً
39	جيم -	عمليات اختطاف وقتل قادة المجتمعات المحلية
41	دال -	الاعتقالات التعسفية وحالات الاختفاء القسري التي تنسب إلى القوات المسلحة المالية في موبتي
41	سادساً -	عرقلة المساعدات الإنسانية
41	سابعاً -	التوصيات
43		المرفقات*

* تعمم المرفقات باللغة التي قدمت بها فقط ودون تحرير رسمي.

موجز

بعد إرغام رئيس الحكومة الانتقالية، باه نداو، ورئيس الوزراء، مختار أوان، على الاستقالة في 24 أيار/مايو 2021، يسيطر الآن الضباط العسكريون في الحكومة الانتقالية على جميع الأدوات المؤسسية لتنفيذ اتفاق السلام والمصالحة في مالي. ويتقاسم الأدوار والمسؤوليات في هذا الصدد كل من رئيس الجمهورية ورئيس الوزراء والوزارات المعنية، ومنها على الخصوص وزارة المصالحة والسلام والوئام الوطني الحديثة التسمية، والمسؤولة عن اتفاق السلام والمصالحة الوطنية.

ولا يزال التقدم المحرز في تنفيذ الاتفاق محدودا. فمع تسريح وإعادة إدماج ما لا يزيد عن 448 فردا، يظل التنفيذ ناقصا عن الهدف المتمثل في تسريح وإعادة إدماج 3 000 فرد بأكثر من الثلث. وقد تم تعليق العملية الشاملة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج بسبب عدم توصل الحكومة والحركات المسلحة إلى اتفاق بشأن حصص الحركات المسلحة. ولا يزال عدم انتظام مدفوعات الحكومة يؤثر على عمل اللجنة التقنية للأمن. وفي حين أن الإصلاح الدستوري أصبح في المتناول بالنظر إلى توافق الآراء حول اقتراح قدم في عام 2019، فإن اقتراح الحكومة الانفرادي بشأن إعادة التنظيم الإقليمي أدى إلى احتجاجات، بما في ذلك من جانب الجماعات المسلحة الممتثلة.

وعلاوة على أن التقدم ظل محدودا، تكبد تنفيذ الاتفاق خسارة فادحة بعد مأساة اغتيال سيدي إبراهيم ولد سيداتي في باماكو. وبصفته ممثلا متفرغا لتنسيقية الحركات الأروادية في لجنة متابعة الاتفاق ومؤسسا للحركة العربية الأروادية، فقد أدى ولد سيداتي دورا أساسيا في التوصل إلى قرارات وقع عليها لاحقا باسم التنسيقية.

وتكثفت الجماعات المسلحة الممتثلة في شمال مالي مع الانقلاب الذي وقع في أيار/مايو 2021، وهو الانقلاب الثاني منذ آب/أغسطس 2000، حيث أعادت تشكيل تحالفاتها لتحفظ بأهميتها ونفوذها في باماكو وخارجها. ولا يزال القادة الرئيسيون للحركات المسلحة الممتثلة يشاركون في الحكومة الانتقالية والمجلس الوطني الانتقالي إلى جانب ممثلين قبليين تقليديين وممثلين قبليين نصبوا أنفسهم بأنفسهم. ومع تداخل أنشطتهما في بعض الأحيان، فإن هاتين الفئتين من الجهات الفاعلة تتبنان أن لا غنى عنهما من خلال اتصالاتهما المستمرة مع أعضاء المجلس العسكري والمجتمع الدولي. كما إن اغتيال ولد سيداتي لم يخل باستراتيجية إعادة تنظيم الجماعات المسلحة الممتثلة، حيث سارع القادة إلى إعادة تنظيم آليات الحكم في تنسيقية الحركات الأروادية.

وفي الخارج، تجلت إعادة تشكيل الجماعات المسلحة الممتثلة بشكل خاص خلال الاجتماعات التي عقدت في روما ويسرتها وزارة خارجية إيطاليا. وفي أوائل شباط/فبراير، شاركت الجماعات المسلحة في مناقشات أدت إلى إبرام اتفاق تعاون بشأن مراقبة تدفقات الهجرة بين وزير مالي مرتبط بالجماعات المسلحة الموقعة وحكومة إيطاليا، تم التوقيع عليه في 6 أيار/مايو في روما. وفي ذلك السياق، اشتركت تنسيقية الحركات الأروادية مع جناح قبيلة دوسحاق في حركة إنقاذ أزواد ومع العناصر الرئيسية في جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم في وضع إطار استراتيجي دائم كجزء من ائتلاف حركات 14 حزيران/يونيه 2014 بالجزائر العاصمة.

ويؤدي تزايد عمليات تعدين الذهب بالوسائل الحرفية إلى تزايد الهجرة وتغير التوقعات الاقتصادية في شمال مالي. فهو يوفر فرص عمل للمهاجرين ويستوعب المقاتلين. ومع ذلك، يظل من غير الممكن التنبؤ بآثاره على الاستقرار، لأنه يتسبب في توسيع نطاق نفوذ تنسيقية الحركات الأروادية ويوفر التمويل للإرهاب. ومن غير المتوقع أن تردع الجهود الجديدة الرامية إلى السيطرة على تدفقات الهجرة الجماعات الإجرامية القوية عن استغلال المهاجرين الضعفاء - بمن فيهم النساء والأطفال - في العمل في مناجم الذهب التي ينتشر فيها الإرهابيون في منطقة كيدال ومنطقة غورما. ويعد الفقر وإغلاق المدارس عاملين يدفعان ما يقدر بنحو 6 000 من الفتيان إلى البحث عن عمل في مناطق التعدين في غاو، في ظل ظروف بيئية وظروف عمل يرثى لها، يكونون فيها عرضة للاستغلال الاقتصادي والاتجار بالبشر والتجنيد في الجماعات المسلحة.

وفي الوقت نفسه، يظل الاتجار بالمخدرات عبر شمال مالي مصدرا للقلق، إذ تشارك فيه عناصر إجرامية ضمن الجماعات المسلحة الممتلئة، منها بعض العناصر التي تستغل أحكام الاتفاق لتعزير مصالحها الاقتصادية. ومن الأمثلة على ذلك الضابط موسى تيليش، المنتمي لجماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم، الذي يستخدم القوات المعاد تشكيلها في غاو وميناكا كنقطة انطلاق لتهريب الحشيش. ويتعاون تيليش مع عمر بيديك، وهو من أكبر بارونات المخدرات في أغاديز، وقد اعتُقل بيديك في أوائل آذار/مارس 2021 إثر مصادرة 17 طنا من الحشيش في نيامي، تبلغ قيمتها نحو 37 مليون دولار.

ولا يزال السكان المدنيون يتحملون وطأة الآثار المجتمعة لعدم الاستقرار السياسي، والتأخير في تنفيذ الاتفاق، والنزاع الدائر في منطقة الحدود الثلاثية بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر، مما يضر بأمنهم وسبل عيشهم ويحول دون وصول المساعدات الإنسانية إليهم. وفي حين أن العنف الجنسي والجسدي لا يزال منتشرًا على نطاق واسع في جميع أنحاء مالي ولا يبلغ عنهما بالقدر الكافي، فإن منطقة غاو تشهد نمطا ملحوظا من أعمال العنف الجنسي والجسدي ضد النساء والفتيات، ترتكبها عناصر من الجماعات المسلحة الممتلئة، ولا سيما عناصر جماعات الدفاع المرتبطة بمجموعات القبائل المنتمية إلى تنسيقية الحركات والجهات الوطنية للمقاومة. وفي مناخ يسوده الإجرام والإفلات من العقاب، تمتنع الناجيات عن الإبلاغ عن تلك الحالات خوفا من الانتقام.

أولا - معلومات أساسية

الولاية والسفر والتعاون

1 - قرر مجلس الأمن، بموجب قراره 2541 (2020)، أن يجدد حتى 31 آب/أغسطس 2021 التدابير المبينة في الفقرات من 1 إلى 7 من القرار 2374 (2017). ويتألف نظام الجزاءات المنشأ بموجب القرار 2374 (2017) من حظر السفر وتجميد الأصول، وينطبق على الأفراد و/أو الكيانات الذين تحددهم لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار 2374 (2017) بشأن مالي باعتبارهم مسؤولين عن الإجراءات أو السياسات التي تهدد السلام أو الأمن أو الاستقرار في مالي، أو باعتبارهم متواطئين في تلك الإجراءات أو السياسات، أو مشاركين فيها، بصورة مباشرة أو غير مباشرة. وفي قراره 2541 (2020)، طلب المجلس إلى الأمين العام أن يعيد إنشاء فريق الخبراء المعني بمالي ومدد ولايته، على النحو المبين في الفقرات 11 إلى 15 من القرار 2374 (2017)، حتى 30 أيلول/سبتمبر 2021.

2 - واضطلع أعضاء الفريق بأربع بعثات إلى مالي، زاروا خلالها باماكو وغاز وميناكا وأنسونغو وتمبكتو في الفترة من شباط/فبراير إلى حزيران/يونيه 2021، وبعثة واحدة إلى النيجر في الفترة من 22 إلى 27 أيار/مايو 2021. ويعرب الفريق عن امتنانه لحكومتَي مالي والنيجر على تعاونهما المستمر. ويعرب الفريق كذلك عن امتنانه لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي (بعثة الأمم المتحدة) على دعمها اللوجستي، وخاصة منه ما قدمته المكاتب الميدانية وخلية التحليل المشتركة التابعة لبعثة الأمم المتحدة (وهي جهة التنسيق بين الفريق والبعثة)، وإدارة الأمم المتحدة لشؤون السلامة والأمن التابعة للأمانة العامة على ما اتخذته من ترتيبات أمنية. ويعرب الفريق على نفس القدر من الامتنان لمكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع ولفريق الخبراء المعني بسيادة القانون والعنف الجنسي في حالات النزاع على ما قدماه إليه من دعم.

3 - وأجرى الفريق محادثات مع العديد من أعضاء لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار 2374 (2017) بشأن مالي، ومع السفراء وممثلي البعثات الدبلوماسية وأصحاب المصلحة الماليين وممثلي المجتمع المدني والمجتمعات المحلية والمنظمات الإقليمية، ومع العديد من الجهات الفاعلة الأخرى، والفريق يعرب عن تقديره لهم جميعاً. ويعرب الفريق كذلك عن امتنانه الخاص للدول الأفريقية في المنطقة، الأعضاء في الأمم المتحدة، على مشاركتها البناءة.

4 - وخلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، وجه الفريق 26 رسالة رسمية إلى دول أعضاء ومنظمات دولية وكيانات خاصة، وتفاوتت مستويات الاستجابة لطلباته (انظر المرفق الأول).

المنهجية

5 - يسعى الفريق إلى ضمان الامتثال للمعايير التي أوصى بها الفريق العامل غير الرسمي التابع لمجلس الأمن والمعني بالمسائل العامة المتعلقة بالجزاءات في تقريره الصادر في كانون الأول/ديسمبر 2006 (انظر S/2006/997، المرفق). ومع أن الفريق ينوي أن يُبدي أكبر قدر ممكن من الشفافية، فإنه يحجب المعلومات المحددة للهوية في الحالات التي يمكن أن يؤدي فيها الكشف عن هوية المصادر إلى تعريضها هي أو غيرها إلى مخاطر غير مقبولة تهدد سلامتها، كما يحجب في بعض الأحيان أماكن ومواعيد إجراء المقابلات.

6 - ويلتزم الفريق بنفس القدر بأعلى درجات النزاهة، وسيعمل جاهدا لكي يتيح للأطراف، حيثما يكون ذلك مناسباً وممكناً، أي معلومات واردة في التقرير قد تُنسب إلى تلك الأطراف، لاستعراضها والتعليق عليها والرد عليها في غضون فترة زمنية محددة⁽¹⁾.

7 - ويحافظ الفريق على استقلالية عمله في مواجهة أي جهود ترمي إلى الانتقاص من حياده أو تصويره بمظهر التحيز. وقد أقر الفريق نص هذا التقرير وما ورد فيه من استنتاجات وتوصيات بتوافق الآراء قبل إحالته إلى رئيس مجلس الأمن.

ثانياً - اتفاق السلام والمصالحة في مالي: التهديدات والعراقيل والتقدم المحرز

ألف - عنصر الدفاع والأمن

نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

8 - خلال الفترة المشمولة بهذا التقرير، لم يتحقق سوى القليل في مجال نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، حيث لم يدمج سوى 448 فرداً منذ حزيران/يونيه 2020، ليصل المجموع إلى 1 761 فرداً من أصل الهدف المتمثل في 3 000 فرد. ووصلت الكتيبة العسكرية الثالثة والأخيرة التي أعيد تشكيلها والمقرر نشرها في كيدال إلى موقعها في 29 حزيران/يونيه 2021، بعد مرور أكثر من عام على استدعائها إلى العودة إلى غاو عقب خلافات بشأن تكوينها (انظر S/2020/785/Rev.1، الفقرة 34).

9 - وبسبب خلاف بين الحكومة والحركات المسلحة بشأن الحصص، تم تعليق عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي كان من المقرر أن تبدأ في الربع الأول من عام 2021، حسب خارطة الطريق المنقحة المؤرخة 18 كانون الأول/ديسمبر 2020. وتشترط الحركات المسلحة للمشاركة في عملية جديدة لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج أن تنقيد الحكومة بالأرقام المتفق عليها. ووفقاً لخارطة الطريق المنقحة⁽²⁾، عقدت الحكومة والحركات المسلحة يومي 8 و 9 شباط/فبراير حلقة عمل على مستوى اتخاذ القرار استغرقت يومين في باماكو بشأن الدفاع والأمن. وترأس حلقة العمل رئيس الأركان العامة للجيش المالي، الجنرال عمر ديارا.

10 - وخلال اليوم الأول من حلقة العمل، توصلت الأطراف إلى اتفاق تقني بشأن حصة تضم 26 000 من المقاتلين السابقين التابعين للحركات المسلحة، الذين يتعين إدماج 17 000 منهم في الجيش والحقاق الباقي بقطاعات الخدمة المدنية الأخرى ذات الصلة⁽³⁾. وفي اليوم الثاني من أشغال حلقة العمل، حين كان يُنتظر من صناع القرار التابعين لجميع الأطراف أن يوقعوا على الحصص المتفق عليها، أعرب وزير

(1) انظر المرفق الثاني، التذييل ألف، للاطلاع على منهجية "فرصة الرد" التي يطبقها الفريق.

(2) تنص نقطة العمل 10 من خارطة الطريق الجديدة المؤرخة 18 كانون الأول/ديسمبر 2020 على عقد اجتماع على مستوى اتخاذ القرار بين جميع الموقعين لتناول مسألة الحصص في الجيش والخدمات المدنية، من بين أمور أخرى.

(3) تألفت حلقة العمل من جزأين، جزء تقني ضم الخبراء وجزء على مستوى اتخاذ القرار لاعتماد نتائج عمل الفريق التقني. وترأس العقيد إليزي جان داو (الحكومة) الفريق العامل المعني بالحصص وغير المؤهلين طبياً أو العاجزين، وشاركه في الرئاسة أومو آغ محمد (تنسيقية الحركات الأروادية)، وتولى مهام المقرر نور الدين زكريا توري (ائتلاف حركات 14 حزيران/يونيه 2014 بالجزائر العاصمة)، وقام بالتيسير الجنرال غابرييل بوديوغو، رئيس اللجنة الوطنية للإدماج. وشمل توافق الآراء حول الجوانب التقنية الذي توصلت إليه جميع الأطراف إدماج 26 000 من الأفراد الجند في الجيش (17 000)، والشرطة الوطنية (2 000)، والحماية المدنية (1 000)، والجمارك (1 000)، وخدمات إدارة الغابات (1 000)، وخدمات إدارة السجون (1 000)، والخدمات العامة الأخرى (3 000).

الدفاع، العقيد ساديو كامارا، عن عدم رغبة الحكومة الانتقالية في تأييد توافق الآراء الذي تم التوصل إليه بدعوى محدودة قدرة الحكومة على الاستيعاب. كما لم تؤيد الحكومة توافق الآراء في اجتماع وزاري عقد في وقت لاحق.

11 - وفي الجلسة الثانية والأربعين للجنة متابعة الاتفاق، التي عقدت في كايس في 29 آذار/مارس 2021، طُلب من جميع الأطراف أن تجتمع مرة أخرى وأن تعتمد القرار المتخذ بناء على توافق الآراء، ولكن ذلك لم يعقبه أي إجراء.

12 - وبدلاً من ذلك، في 22 نيسان/أبريل 2021، أعلن رئيس الأركان العامة للجيش المالي، الجنرال عمر ديارا، أن الجيش يعتزم تجنيد 25 000 فرد على مدى سنتين (2021 و 2022)، مع تخصيص حصة أقل بكثير، قدرها 2 000 من الأفراد، للحركات المسلحة. وبالنسبة لعام 2021، يعتزم الجيش تجنيد 5 000 فرد من المناطق العشرين جميعها، منهم ما مجموعه 960 جندياً من كل من كيدال وتاوديني وتمبوكتو - غورما وميناكا وغاو. بيد أن خطة التجنيد (انظر المرفق الثالث) لم تذكر بالتحديد ما إذا كان يتعين أن يكون أولئك المجندون حصراً من الجماعات المسلحة الممثلة. وقد أثير موضوع هذا الخلاف بشأن الحصص منذ ذلك الحين خلال اجتماعات لجنة متابعة الاتفاق ولجنتها الفرعية المعنية بالأمن والدفاع، التي طُلب أثناءها جميعاً من الأطراف أن تعيد النظر في المسألة لإيجاد حل سريع لحالة الجمود⁽⁴⁾.

انتهاكات وقف إطلاق النار

13 - لا يزال إنفاذ القواعد التي اتفقت عليها اللجنة التقنية المعنية بالأمن في 26 آب/أغسطس 2019 بشأن الأسلحة الثقيلة وتحركات قوافل الجماعات المسلحة الممثلة يشكل تحدياً ماثلاً أمام بعثة الأمم المتحدة. وفي 14 حزيران/يونيه 2021، وجه قائد قوة بعثة الأمم المتحدة رسالة إلى جميع أعضاء اللجنة التقنية المعنية بالأمن، دُكر فيها الجماعات المسلحة الممثلة بالتزامها بالامتثال لتلك القواعد، التي تم الاتفاق عليها بشكل جماعي. كما إن تلك الجماعات لم تقدم إلى اللجنة قوائم شاملة بنقاط التفتيش والقواعد العسكرية، على الرغم من تعدد رسائل التذكير ومن موافقة تلك الجماعات على الامتثال⁽⁵⁾.

14 - وفي 29 حزيران/يونيه 2021، جدد مجلس الأمن قراره القاضي بأن تشمل ولاية بعثة الأمم المتحدة، كمهمة ذات أولوية، دعم ورصد وقف إطلاق النار والإشراف عليه، بوسائل منها مواصلة تنفيذ تدابير مراقبة حركة الجماعات المسلحة الموقعة للاتفاق وأسلحتها، بما في ذلك في المناطق المنزوعة السلاح المحددة، وتقديم تقرير إلى مجلس الأمن بشأن انتهاكاته، على نحو ما تنص عليه الفقرة 30 (أ) '3' من القرار 2584 (2021).

15 - وبسبب المنازعات المتكررة بشأن دفع حكومة مالي رواتب لأعضاء اللجنة التقنية المعنية بالأمن ولأفراد الأفرقة المختلطة للمراقبة والتحقق، تعطلت كثيراً جهود تعزيز التقدم المحرز في تنفيذ ركيزة الدفاع والأمن المنصوص عليها في الاتفاق على مدى السنوات العديدة الماضية (انظر S/2021/151، الفقرة 31،

(4) محضر اجتماع اللجنة الفرعية المعنية بالدفاع والأمن التابعة للجنة رصد الاتفاق، 18 أيار/مايو 2021، المحفوظ لدى الأمم المتحدة. انظر أيضاً محضر الجلسة الثالثة والأربعين للجنة، 29 حزيران/يونيه 2021.

(5) اجتماع مع قائد قوة بعثة الأمم المتحدة، باماكو، 5 آذار/مارس 2021. انظر أيضاً S/2020/158/Rev.1، الفقرة 7. ولم تقدم هذه القوائم حتى الآن سوى بعض الجماعات المسلحة الممثلة.

الحاشية 9، و S/2020/785/Rev.1، الفقرة 30). وسيسعى الفريق إلى التحقق مما إذا كان استئناف أعمال اللجنة التقنية المعنية بالأمن حديثا في 20 أيار/مايو 2021 يعني أن حكومة مالي عالجت بطريقة مستدامة مسائل إدارة تلك الآليات الرئيسية المحددة في الاتفاق (انظر أيضا S/2020/158/Rev.1، الفقرات 6 إلى 8).

16 - وقدم الفريق بالفعل في عامي 2018 و 2019 إلى بعثة الأمم المتحدة عدة توصيات بشأن إنفاذ القواعد التنظيمية للجنة التقنية المعنية بالأمن، وقد أيدت لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار 2374 (2017) بشأن مالي تلك التوصيات. وأوصى الفريق اللجنة التقنية المعنية بالأمن أيضا بأن تكلف الأفرقة المختلطة للمراقبة والتحقق بصورة منهجية بمهام التحقيق في مزاعم انتهاكات وقف إطلاق النار (انظر S/2018/581، الفقرة 195 (هـ)، و S/2019/636، الفقرة 177 (ب)).

باء - العنصر السياسي والمؤسسي

17 - لقد طال انتظار الإصلاحات السياسية والمؤسسية في مالي بسبب المصالح السياسية الخاصة للجهات الفاعلة المالية، التي تركز على العملية أكثر مما تركز على القضايا الجوهرية. ويتوقع العديد من المراقبين أن تتسم الحكومة الانتقالية التي يقودها الجيش بمزيد من الواقعية وأن تولي اهتماما أقل للتداعيات الانتخابية عند المضي قدما، لتكون بالتالي أكثر قدرة على تنفيذ الإصلاحات المؤسسية⁽⁶⁾.

إعادة التنظيم الإقليمي والانتخابات

18 - تكتسي إعادة التنظيم الإقليمي طابعا سياسيا بارزا في مالي بسبب صلتها بالنظام الانتخابي. وتنقسم مالي إداريا إلى مناطق إقليمية ودوائر وبلديات. وتعد كل دائرة هي الدائرة الانتخابية لكل عضو في البرلمان، ولذلك تميل الجهات الفاعلة السياسية، بما فيها منظمات القبائل والجماعات المسلحة، إلى ممارسة الضغط من أجل إنشاء أكبر عدد ممكن من الدوائر في مناطقها المحلية. وبالتالي، كثيرا ما يتم الاعتراض على مقترحات إعادة التنظيم الإقليمي⁽⁷⁾، ويكون ذلك أحيانا باستخدام العنف (انظر S/2019/336، الفقرات 41 إلى 44). ويواجه المقترح الحالي لإعادة التنظيم الإقليمي مخاطر مماثلة ما لم تتخذ الحكومة الانتقالية تدابير للتخفيف من حدتها.

19 - ويبدو أن وزارة الإدارة الإقليمية، بقيادة المقدم عبد الله مايبغا، تدير بمفردها عملية إعادة التنظيم الإقليمي. وقد أنشأت هذه الوزارة لجنة داخلية كلفت بإعداد مشروع اقتراح بشأن إعادة التنظيم الإقليمي، ولكنها لم تشرك ممثلين عن الحركات المسلحة الموقعة وغيرها من أصحاب المصلحة. وركزت أعمال تلك اللجنة على المناطق الإقليمية الجديدة التوسع⁽⁸⁾، التي تطلب رسم حدودها الجغرافية إدخال تعديلات على مناطق إقليمية تم تفعيلها سابقا، ومنها على وجه الخصوص كوليكيورو وكايس وسيغو وسيكاسو وموبتي وتمبوكتو وغاو وكيدال. ثم عُرض الاقتراح على مجموعة مختارة ومحدودة من المشاركين على الصعيد

(6) انظر المرفق الرابع للاطلاع على معلومات إضافية عن الإصلاحات السياسية والمؤسسية.

(7) كانت المحاولة السابقة لإعادة التنظيم الإقليمي هي التي قام بها في عام 2018 وزير الإدارة الإقليمية واللامركزية آنذاك، محمد آغ إرلاف، الذي اتهم بالسعي إلى إنشاء أكبر عدد ممكن من الدوائر لمجتمعاته المحلية في الشمال. وقد أدى مقترح إعادة التنظيم الإقليمي الذي قدمه إلى احتجاجات عنيفة، لا سيما في غاو.

(8) تشمل المناطق الجديدة التوسع كوتيا وكيتا ونيونو ونارا وديويلا وبوغوني ومان وديونتزا وبانديا غارا.

الإقليمي في إطار حلقات عمل بشأن عرض الاستنتاجات، عقدت يومي 29 و 30 نيسان/أبريل 2021 لأغراض التشاور (انظر المرفق الخامس).

20 - وكما كان متوقعا، فإن الحساسية السياسية التي تنطوي عليها عملية تعديل حدود المناطق الإقليمية والدوائر القائمة في مالي، التي تفاقت بسبب عدم إشراك الجميع في عملية صياغة المقترحات، أثارت احتجاجات ومقترحات مضادة، منها ما قدمته الجماعات المسلحة الممثلة⁽⁹⁾. وفي الجلسة التاسعة والثلاثين للجنة الفرعية المعنية بالإصلاحات السياسية والمؤسسية، التابعة للجنة متابعة الاتفاق، المعقودة في 18 أيار/مايو 2021، كررت الحركات المسلحة الموقعة على الاتفاق نداءها الداعي إلى النظر في مقترحاتها وإشراكها في عملية صنع القرار بشأن إعادة التنظيم الإقليمي. واستجابة لذلك، التزمت الحكومة الانتقالية بالنظر في جميع الاقتراحات قبل إصدار مقترح نهائي⁽¹⁰⁾.

هيكل قيادة الحكومة الانتقالية ومسؤولياتها في تنفيذ الاتفاق

21 - منذ تغيير الحكومة الانتقالية في 24 أيار/مايو 2021، سيطر ضباط الجيش سيطرة كاملة على جميع أدوات تنفيذ الاتفاق، والتزموا بتنفيذه وتولوا كامل المسؤولية عنه. ويقود ضباط الجيش المعنيون جميع المؤسسات المعنية، ولا سيما الرئاسة والهيئة التشريعية الانتقالية (المجلس الوطني الانتقالي)، ووزارات رئيسية هي وزارات المصالحة والدفاع والإدارة الإقليمية والأمن⁽¹¹⁾.

22 - وهناك تقسيم واضح للأدوار والمسؤوليات بين الجهات الفاعلة الرئيسية في الحكومة الانتقالية الجديدة فيما يتعلق بتنفيذ اتفاق السلام. ويتولى الرئيس المسؤولية عن المفاوضات والقرارات السياسية الرفيعة المستوى المتعلقة بتنفيذ الاتفاق. وفي 2 حزيران/يونيه 2021، عقد الرئيس اجتماعا رفيع المستوى من أجل طمأنة ممثلي الحركات المسلحة الذين أعربوا عن قلقهم إزاء التعيين الوشيك لرئيس الوزراء الحالي (شوغيل كوكالا مايجا)، الذي أعرب في وقت سابق عن معارضته للاتفاق⁽¹²⁾. ويظل هذا الشكل من أشكال الحوار واتخاذ القرارات على المستوى الرفيع، بقيادة الرئيس، قيد النظر لإضفاء الطابع الرسمي عليه.

23 - ويشرف رئيس الوزراء على تدخلات الوزارات التقنية ذات الصلة وينسقها بالتشاور عن كثب مع الرئيس، الذي يظل على اتصال منتظم مع ممثلي الحركات المسلحة الموقعة الرفيعة المستوى. وبقيادة العقيد إسماعيل واغوي، كُلفت وزارة المصالحة والسلام والوئام الوطني، المسؤولة عن اتفاق السلام والمصالحة الوطنية، بولاية أوسع نطاقا تشمل أداء دور مركز التنسيق التابع للحكومة الانتقالية المعني بتنفيذ الاتفاق

(9) وردت اعتراضات ومقترحات مضادة من غوندام وغانو وكيدال وغوما - غاروس وعدة مواقع أخرى. وفي 29 نيسان/أبريل 2021، أصدرت تنسيقية الحركات الأروادية بياناً نددت فيه أيضاً بعدم إشراك الجميع في العملية.

(10) محضر اجتماع اللجنة الفرعية المعنية بالدفاع والأمن التابعة للجنة رصد الاتفاق، 18 أيار/مايو 2021، المحفوظ لدى الأمم المتحدة.

(11) في 28 أيار/مايو، تم تنصيب العقيد أسيمي غويتا رئيساً للحكومة الانتقالية بصورة رسمية، وأعيد تعيين العقيد ساديو كامارا وزيرا للدفاع، وظل العقيد مالك دياو رئيساً للمجلس الوطني الانتقالي، وهو الهيئة التشريعية الانتقالية التي يتوقع أن تعتمد الإصلاحات والتشريعات اللازمة، وأعيد تعيين العقيد إسماعيل واغوي وزيرا مسؤولاً عن المصالحة الوطنية مع تكليفه بولاية صريحة بشأن تنفيذ الاتفاق، وأعيد تعيين العقيد عبد الله مايجا وزيرا للإدارة الإقليمية واللامركزية.

(12) حضر الاجتماع الذي عقده الرئيس أسيمي غويتا ممثلون عن تنسيقية الحركات الأروادية وعن الائتلاف، كما حضره شوغيل مايجا نفسه. وطمأن الرئيس الحركات المسلحة بشأن تنفيذ الاتفاق في إطار أولويات الحكومة الجديدة.

وبغيره من المبادرات ذات الصلة بالسلام⁽¹³⁾. وقررت هذه الوزارة في وقت لاحق إضفاء الطابع الرسمي على إطار التشاور بين الأطراف المالية (انظر S/2019/636، الفقرة 24)، بتحديد ولايته وأساليب عمله بدقة.

24 - وتم الحفاظ على منصب الممثل السامي لرئيس الدولة المعني بتنفيذ الاتفاق، ولكن الحكومة الانتقالية الجديدة لم تحدد دوره بعد⁽¹⁴⁾.

جيم - عنصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وعنصر المصالحة والعدالة والشؤون الإنسانية

25 - ترد ملاحظات الفريق في المرفق السادس.

دال - السياق السياسي والإقليمي لتنفيذ الاتفاق

الغموض الذي تضيفه الحكومة على معنى "إعادة قراءة" الاتفاق

26 - لم توضح حكومات مالي المتعاقبة حتى الآن للجمهور معنى إعادة قراءة الاتفاق، مما فتح الباب أمام التكهنات والتفسيرات الخاطئة، بما في ذلك من جانب الجهات المناهضة للاتفاق.

27 - وقد انبثقت خطة العودة إلى مناقشة بعض أحكام الاتفاق عن الحوار الوطني الشامل الذي أُجري في كانون الأول/ديسمبر 2019. ولم توضح الحكومة، التي كان يقودها آنذاك رئيس الوزراء بوبو سيسي، إجراءات "إعادة قراءة الاتفاق"، ولم تبين جوهرها. كما إن رئيس الوزراء اللاحق، مختار أوان، أدرج إعادة قراءة الاتفاق في خطة عمل حكومته التي عُرضت على المجلس الوطني الانتقالي في 22 شباط/فبراير 2021، ولكن دون مزيد من التوضيح. وتلقى الفريق معلومات تشير إلى أن رئيس الحكومة الانتقالية (باه نداو) طلب من مكتب الممثل السامي لرئيس الدولة المعني بتنفيذ الاتفاق أن يقوم بصياغة إطار مرجعي لإعادة قراءة الاتفاق. ثم عُرض مشروع الإطار المرجعي على الرئيس للموافقة عليه دون عرضه على وزارة المصالحة والسلام والوثام الوطني المسؤولة عن اتفاق السلام والمصالحة الوطنية أو على الحركات المسلحة الموقعة. وفي اجتماع عقد في 4 آذار/مارس 2021، قام مسؤول رفيع المستوى من مسؤولي الدولة بإبلاغ الفريق أن الحكومة الانتقالية تعترف إعادة قراءة النقاط الرئيسية التالية ضمن الاتفاق: (أ) انتخاب الحاكم عن طريق الاقتراع العام؛ (ب) مكونات الجيش المعاد تشكيله المقرر نشره في الشمال؛ (ج) مؤسسات منطقة التنمية الشمالية؛ (د) تخصيص حصة 33 في المائة من الموارد للأجهزة اللامركزية للدولة.

28 - وقد استُخدم الغموض الذي تضيفه الحكومة على معنى عبارة "إعادة قراءة الاتفاق" كذريعة لمواقف وأعمال متطرفة من جانب المتشددین من معارضي الاتفاق. ففي كانون الثاني/يناير 2021، على سبيل المثال، أنشأت المنظمات الاجتماعية والسياسية جبهةً مناهضة للاتفاق رداً على نشر خارطة الطريق المستكملة في 18 كانون الأول/ديسمبر 2020، وعلى عزم الحكومة الانتقالية على إعادة قراءة الاتفاق⁽¹⁵⁾. وفي 22 شباط/فبراير 2021، اقترحت مجموعة من الأفراد مجمع مكتب الحاكم في كيدال على متن مركبات

(13) العقيد إسماعيل واغوي هو أحد قادة الانقلاب، وقد أصبح متحدثاً باسم اللجنة الوطنية لإنقاذ الشعب وشخصية بارزة في الحكومة الجديدة منذ ذلك الحين.

(14) حاول الرئيس السابق، باه نداو، إعادة تنشيط منصب الممثل السامي لرئيس الدولة المعني بتنفيذ الاتفاق كوسيلة لتعزيز السيطرة على تنفيذ الاتفاق. وفي 10 آذار/مارس 2021، عين الرئيس إنهاج آغ محمد رئيساً جديداً لذلك المكتب.

(15) اجتماع عقد مع عدة ممثلين في بامكو في 2 آذار/مارس 2021. انظر أيضاً <https://lecollimateur.ma/39262>.

ودراجات نارية، وقاموا بإزالة علم مالي واستبداله بعلم الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وهي أحد مكونات تنسيقية الحركات الأزوادية، يقودها بلال آغ أشريف. وقد رفع علم مالي في مكتب الحاكم منذ اجتماع لجنة متابعة الاتفاق في كيدال في 11 شباط/فبراير 2021. وكان مكتب الحاكم وقت وقوع الحدث تحت حماية لجنة أزواد الأمنية المختلطة في كيدال، وهي قوة محلية تابعة لتنسيقية الحركات الأزوادية، يشكل أفراد الحركة الوطنية لتحرير أزواد معظم قوامها وقيادتها. وأبلغ مسؤولو التنسيق الفريق أن الأفراد الذين خفضوا علم مالي برروا فعلهم بالإشارة إلى إعلان الرئيس عن مراجعة الاتفاق.

الميليشيات العرقية التي تعرقل تنفيذ الاتفاق

29 - تلقى الفريق معلومات تشير إلى أن لجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة، المنصوص عليها في الاتفاق، اضطرت إلى تعديل أساليب عملها في وسط مالي لأسباب منها على الخصوص وجود نقاط تفتيش تديرها ميليشيات مسلحة من الفولاني والدوغون⁽¹⁶⁾، كل على حدة. وفي معظم الحالات، كانت نقاط التفتيش المذكورة تحت حراسة أفراد من ميليشيا دان نان أمباساغو⁽¹⁷⁾.

30 - وبسبب نقاط التفتيش المذكورة، لم تتمكن الفرق المتنقلة التابعة للجنة الحقيقة والعدالة والمصالحة من السفر لمقابلة الضحايا والشهود، مثلما فعلت في معظم مناطق شمال مالي. وبدلاً من ذلك، اضطرت الشهود والضحايا إلى السفر بوسائلهم الخاصة لتستجوبهم اللجنة وليدلوا لها بشهاداتهم. وتلقى الفريق معلومات تفيد بأن بعض الشهود والضحايا اضطروا إلى إخفاء هوياتهم عند نقاط التفتيش تقادياً لأفعال الابتزاز المحتملة التي ترتكبها الميليشيات المسلحة⁽¹⁸⁾.

31 - واستمرت ميليشيا دان نان أمباساغو المنتمية إلى قبيلة الدوغون المالية في تصعيد هجماتها على المدنيين، بمن فيهم أفراد مجتمعات الدوغون المحلية المشاركة في الحوارات بين القبائل. ويضم هيكل قيادة الجناح العسكري لهذه الميليشيا، التي يقودها يوسف طولوبا، أربعة منسقين⁽¹⁹⁾. ويرأس الجناح السياسي مامادو غودينكلي، وهو ضابط متقاعد من الجيش المالي (انظر S/2020/785/Rev.1، الفقرة 60)، وقد أصبح تدريجياً يمثل الواجهة العلنية لهذه الميليشيا، بينما يعتبر يوسف طولوبا أكثر إثارة للجدل (انظر أيضاً المرفق السابع).

أغيلهوك في صميم فئتين من المصالح الخاصة العالية المخاطر

32 - تواجه الوحدة التشادية تحدياً خاصاً في أغيلهوك بسبب استمرار الهجمات، التي وقعت أحدثها في 2 نيسان/أبريل و 1 حزيران/يونيه 2021. وقد ظهرت أغيلهوك باستمرار في التقارير الأخيرة التي أعدها الفريق، باعتبارها في صميم فئتين من المصالح الخاصة العالية المخاطر المتعلقة بتنفيذ الاتفاق. فأولاً، تعد أغيلهوك محور منافسة شرسة على الزعامة في المنطقة بين تنسيقية الحركات الأزوادية وجماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم في ائتلاف حركات 14 حزيران/يونيه 2014 بالجزائر العاصمة، وهي

(16) اجتماع مع مصادر سرية، مالي، آذار/مارس ونيسان/أبريل 2021.

(17) أقامت ميليشيا دان نان أمباساغو نقاط تفتيش في مواقع عديدة في وسط مالي، وكان معظمها على الطرق الرابطة بين موبتي وباندياغارا ودوينتزا. ويقع بعض نقاط التفتيش تلك بالقرب من غونداكا وفيكو وتيلي ودوكومبو وباندياغارا وجسر بارو.

(18) اجتماع مع مصادر سرية، مالي، آذار/مارس ونيسان/أبريل 2021.

(19) بورينا ساغارا عن باندياغارا، وأمادو أونغويبا عن كورو، وعمر غيندو عن بانكاس، وميدو مايفا عن دوينتزا.

منافسة أدت إلى اشتباكات مميتة وتمخضت عنها عدة محاولات للمصالحة، مثل الاجتماع الذي عقد في أنفيس في كانون الثاني/يناير 2021، كما هو مبين في أحدث تقرير عن منتصف المدة، الذي أعده الفريق (انظر S/2021/151، الفقرات 39 إلى 46). وثانياً، شدد الفريق على أن أغيلهوك موقع استراتيجي يمكن من السيطرة على عمليات الاتجار بالمخدرات في المنطقة، وعلى أن أهميته تتضاعف بوجود أحمدو آغ أسريو (MLi.001)، الخاضع لجزاءات لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار 2374 (2017) بشأن مالي في المنطقة حالياً (انظر S/2021/151، الفقرة 44؛ انظر أيضاً المرفق السابع).

معلومات إضافية عن السياق السياسي والإقليمي

33 - ترد ملاحظات الفريق في المرفق السابع.

ثالثاً - الجماعات المسلحة

34 - أفسح الانقلابان المتتاليان في مالي المجال لشبكتين مختلفتين من شمال مالي، تتداخلان أحياناً أو تتنافسان أو تشتركان في المصالح، وهما الجماعات المسلحة الممثلة والهيئات القبلية. وأسهمت الانقسامات التدريجية فيما بين ائتلافات الجماعات المسلحة منذ توقيع الاتفاق في عام 2015 وفقدان اتحادات الطوارق التقليدية لنفوذها⁽²⁰⁾ منذ استقلال مالي في نشأة جماعات مسلحة عرقية منشقة وفي ظهور أشخاص نصبوا أنفسهم زعماء لقبائلهم⁽²¹⁾.

35 - ويتجاوز السلطات والآليات الشرعية المنبثقة عن الاتفاق، ولا سيما السلطات المؤقتة على صعد المناطق الإقليمية والدوائر والبلديات، يتصرف العديد ممن نصبوا أنفسهم زعماء قبائل وكأنهم رواد مشاريع سياسية يخدمون مصالحهم الخاصة، في حين أنهم يتولون أحياناً مسؤوليات إضافية في الجماعات المسلحة الممثلة أو يشغلون وظائف رسمية أو منتخبة في باماكو. ويشكل استغلال انتماءاتهم القبلية وتسخير الجماعات المسلحة العرقية وانتهاكات وقف إطلاق النار التي قد تنجم عن تلك الاستراتيجيات في هذا السياق عوامل تؤدي إلى كثير من التأخير في تنفيذ الاتفاق.

(20) يفضل بعض الباحثين، مثل بيير بوايي أو أديب بن شريف، تجنب مصطلح "اتحادات" ويعتبرون تلك الكيانات "مجموعات سياسية" بدلاً من ذلك. وبناء على ذلك، يمكن لمجموعات القبائل أن تنتقل من كيان سياسي إلى آخر أو أن تدعي الاستقلال، وذلك حسب المصالح السياسية لرئيس المجموعة أو ممثليها السياسي. وقد حددت البعثة حوالي 80 كياناً سياسياً على أنها قبائل من الطوارق في عام 2016، ومع ذلك، لا يوجد تقدير لحجم السكان الذي يمثل كل كيان سياسي.

(21) رسمياً، لا توجد قبائل في مالي. ومع ذلك، تشكل القبائل نظاماً سياسياً موازياً غير رسمي استحوذت عليه الحكومات المالية منذ نهاية نظام موسى تراوري بسبيل منها على الخصوص منح زعماء القبائل مناصب رسمية أو منتخبة في باماكو. ولئن لم يكن مفهوم القبيلة محدداً بوضوح، فإنه يشير إلى أحياناً أحد الاتحادات (كيل أنتسار، وإليميدان، أو كيل أدريغ)، أو إلى مجموعة قبائل (وهو نوع الوحيد من أنواع الكيانات الذي تعترف به الإدارة المالية)، أو إلى مكانة اجتماعية (إيموشاغ أو إمغاد). وبالنسبة للعرب، توجد مجموعتان جغرافيتان رئيسيتان: هما مجموعة تمبكتو، حيث تصنف مجموعات القبائل العربية نفسها بأنها تنتمي إلى قبيلة بيرابيش، ومجموعة غاو، حيث تنتمي مجموعات قبائل مختلفة (منها لمهار والمشدوف) إلى قبيلة كونتا، التي انفصلوا عنها. وتعد مجموعات القبائل الأخرى مثل مجموعة أولاد شعيب عرباً مستقلين، وهم من إين أرابان (منطقة مينكا).

نظام الحكم القبلي

زعماء الطوارق التقليديون في مالي

36 - في منطقة أدرار، يدعي أمنوكال قبيلة إفوغاس (أي زعيمها التقليدي)، محمد آغ انتالا، أنه ينأى ظاهرياً بنفسه عن أنشطة أخويه، الطيب آغ انتالا، وهو من منسقي المجتمع المدني في كيدال⁽²²⁾، والعباس آغ انتالا، الأمين العام للمجلس الأعلى لوحدة أزواد. أما في الواقع، فإن المنظمة التي يرأسها محمد آغ انتالا، وهي مجلس أدرار، لها دور حاسم في استراتيجية التوسع التي ينتهجها المجلس الأعلى لوحدة أزواد. وقد تجلت فائدة مجلس أدرار بشكل خاص في إضعاف الائتلاف في أعقاب انقسام جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم بقيادة هاب الله آغ حمزة وأحمدو آغ أسريو في عام 2019، وذلك من خلال استمالة تاكني آغ انتيكان، الجنرال في القوات المسلحة المالية، بتتصيهه رئيساً لقبائل إمغاد في أدرار⁽²³⁾. وكان لمجلس أدرار دور أيضاً في الاندماج الذي تم في الآونة الأخيرة بين المجلس الأعلى لوحدة أزواد⁽²⁴⁾ وجناح قبيلة شمناماس في حركة إنقاذ أزواد⁽²⁵⁾، والجبهة الشعبية لأزواد، التي يقودها حسن آغ مهدي، المعروف باسم "العقيد جيمي"⁽²⁶⁾.

37 - أما محمد آغ انتالا، عضو البرلمان السابق تحت راية حزب التجمع من أجل مالي، وهو الحزب السياسي الذي ينتمي إليه الرئيس إبراهيم أبوبكر كيتا، والنائب الثالث لرئيس المجلس الوطني الانتقالي حالياً، فهو يرأس أيضاً رابطة القيادات التقليدية والعرفية في مالي، التي تضم أمنوكال كيل انتصار (أو كيل أنصار)، عبد المجيد آغ محمد أحمد آغ الطاهر، المعروف باسم ناصر، وأمنوكال إوليميدان، باجان آغ هاماتو. بيد أن تكوين الرابطة ظل يتسم بالتقلب، حيث أضيف إليها أعضاء آخرون على أساس مصالح محددة أو وفقاً للدبلوماسية القبلية⁽²⁷⁾.

(22) يرأس الطيب آغ انتالا، ثالث أبناء الأمنوكال السابق، الطاهر آغ انتالا، تنسيقية المجتمع المدني في كيدال، ومنظمة غير حكومية محلية، هي منظمة التضامن من أجل الساحل (SOLISA)، التي تعمل مع العديد من المنظمات غير الحكومية الدولية والوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة بصفة شريك منفذ. كما يؤدي الطيب دوراً بارزاً في إدارة عمليات تعدين الذهب في كيدال (انظر S/2019/636، الفقرتان 84 و 151، و S/2020/785/Rev.1، الفقرة 121).

(23) انظر S/2019/636، الفقرة 82، و S/2020/158/Rev.1، الفقرة السادسة من الموجز، والمرفق الخامس، الفقرة 8، و S/2021/151، الفقرات 39 إلى 41.

(24) بدأت العملية خلال حفل تتصيب الأمنوكال الجديد لقبيلة شمناماس عيدي آغ محمد، المعروف باسم كيو، الذي نظم في 25 كانون الأول/ديسمبر 2019 في تن أوكر، ثم خلال اجتماعات المتابعة التي عقدت في أماسين في 13 آب/أغسطس 2020، وفي تن أوكر في 20 آذار/مارس 2021، واختتمت في 9 نيسان/أبريل 2021 في أماسراكاد. وبناء على ذلك، في 28 أيار/مايو 2021 في كيدال، عين المجلس الأعلى لوحدة أزواد علا آغ المهدي مسؤولاً للشؤون الإدارية والعقيد جيمي مسؤولاً للشؤون العسكرية والأمنية.

(25) لم يتم هذا الاندماج الذي دعا إليه الأمين العام للمجلس، علا آغ المهدي، بتوافق الآراء فيما بين قادة قبيلة شمناماس، إذ عارضه الصلات آغ هبي، وهو نائب علا آغ المهدي. وقد انضم إلى المجلس أيضاً انتالا آغ السيد، رئيس أركان الجيش.

(26) نتيجة لهذا الاندماج، أصدر تحالف شعب أزواد الذي يرأسه محمد عثمان بيانا في 20 نيسان/أبريل 2021، ادعى فيه أن ماکوتان آغ المنصور، القائد العسكري للجبهة الشعبية لأزواد في تن أصاميد، انضم إلى تحالف شعب أزواد.

(27) انظر المرفق الثامن للاطلاع على قائمة الأعضاء غير الدائمين.

38 - وبهذه الصفة، يستطيع محمد آغ انتالا وعبد المجيد ناصر، ممثله في باماكو، إلى جانب وفديهما، الاتصال بأعلى السلطات في مالي وعلى صعيد المجتمع الدولي⁽²⁸⁾. وقد استقبلهما رئيس مالي السابق ورئيسا المرحلة الانتقالية⁽²⁹⁾ ورئيسا وزرائها وأعضاء في حكومتها⁽³⁰⁾.

39 - وبالإضافة إلى دورهم في مراقبة سبل الاتصال بمسؤولي الدولة والبعثات الدبلوماسية في باماكو، استفاد زعماء القبائل أيضا من تحويلات مالية مباشرة من موارد الدولة. وحسبما ذكر مصدر سري في مكتب رئيس مالي⁽³¹⁾، مُنح محمد آغ انتالا وجميع أعضاء وفده مبالغ مالية نقدًا أثناء اجتماعهم مع رئيس المرحلة الانتقالية باه نداو في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2020. وذكر المصدر نفسه للفريق أن هذه الممارسة أصبحت شائعة خلال السنوات الأخيرة، ولا سيما أثناء فترة رئاسة إبراهيم أبوبكر كيتا.

40 - وفي سياق إنشاء إطار استراتيجي دائم، وعقب التقارب الذي تم في الآونة الأخيرة بين قيادة تنسيقية الحركات الأروادية والجنرال الحاج آغ غامو، لوحظ بشكل خاص حضور هذا الأخير إلى جانب محمد آغ انتالا أثناء اللقاء الذي جمع بين أسيمي غويتا والزعماء التقليديين والعرفيين لشمال مالي في 9 حزيران/يونيه 2021⁽³²⁾. ولاحظ الفريق أيضا، خلال الاجتماع نفسه، حضور جبريل موسى ديالو، ممثل الائتلاف/تنسيقية الحركات والجهات الوطنية للمقاومة (غاندا كوي) لدى اللجنة التقنية للأمن، إلى جانب اثنين من الأفراد الخاضعين لجزاءات، هما محمد ولد متالي (MLi.008) ومحمد عثمان آغ محموند (MLi.003).

41 - وبما أن الوفد المذكور أعلاه تألف من مزيج من الزعماء التقليديين والزعماء الذين نصبوا أنفسهم والقادة العسكريين لجماعات مسلحة (بمن فيهم من تصرفوا باسم الحكومة في السابق) والأفراد الخاضعين لجزاءات لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي، فإن ظلال الشك تخيم على مصداقية وشرعية هذه المجموعة من الزعماء التقليديين، بينما تدور التساؤلات حول ما إذا كانت استراتيجية المؤسسات الانتقالية قد تغيرت حقا عما كانت عليه الممارسات السابقة.

الانقسامات في صفوف قبائل إمغاد

42 - تشكل قبائل إمغاد فئة اجتماعية⁽³³⁾ تتألف من بطون مختلفة تنتشر في جميع أنحاء شمال مالي، ولا سيما في مناطق كيدال وغاو وميناكا وفي منطقة غورما⁽³⁴⁾. وقد أنشأ الجنرال غامو ولا يزال يرأس كيانا سياسيا يهدف إلى تمثيل قبائل إمغاد، هو المجلس الأعلى لإمغاد وحلفائهم. والجناح العسكري لهذا الكيان

(28) من بينهم سفراء الجزائر وفرنسا وتركيا والولايات المتحدة الأمريكية لدى مالي، ورئيس النيجر في 23 تموز/يوليه 2020.

(29) استقبل الزعماء التقليديين الرئيس السابق إبراهيم أبوبكر كيتا في 15 حزيران/يونيه 2020، ورئيس المرحلة الانتقالية السابق باه نداو في 15 تشرين الأول/أكتوبر 2020، ونائب الرئيس السابق أسيمي غويتا في 27 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، ورئيس المرحلة الانتقالية الحالي، أسيمي غويتا، في 16 حزيران/يونيه 2021.

(30) لقاء مع رئيس الوزراء بوبو سييسي، 8 تموز/يوليه 2020؛ ولقاء مع أعضاء من مجلس الوزراء، 11 و 13 تشرين الأول/أكتوبر 2020.

(31) اجتماع مع الفريق، كولوبا، 3 آذار/مارس 2021.

(32) انظر المرفق الحادي عشر؛ فقد عقد ذلك اللقاء بعد بيان مشترك سابق وقعه في 16 نيسان/أبريل 2021 الجنرال غامو ومحمد آغ انتالا.

(33) يتألف الهيكل الاجتماعي للطوارق من إيموشاغ (النبلاء) وإمغاد (الرعايا) وإنادان (الحرفيون) وإكلان (العبيد السابقون).

(34) حسب مناطق منشأ مختلف القبائل التي تعتبر من الإمغاد، فإنها تخضع نظريا لسلطة إفوغاس في منطقة كيدال/غاو الشمالية، أو سلطة إوليميدان في منطقة غاو/ميناكا الشرقية، ويتمتع بحكم ذاتي نسبي في منطقة غورما.

هو جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم، التي يرأسها رسمياً فهد آغ المحمود. وفي أعقاب الانفصال الذي قاده هاب الله آغ حمزة والجنرال تاكني ونظمته تنسيقية الحركات الأزوادية ومحمد آغ انتالا، بدأ كيانات جديتان يدعيان أيضاً تمثيل قبائل إمغاد في كيدال وغاو على المستويين العسكري والسياسي.

43 - أما في منطقة غورما، فإن القبيلة الرئيسية المرتبطة بقبائل إمغاد هي قبيلة إميديداغان. ويمثل هذه القبيلة أكلي إكنان آغ سليمان، الذي انتخب عضواً في البرلمان عن أنسونغو في نيسان/أبريل 2020، وهو الآن عضو في المجلس الوطني الانتقالي. وهو أيضاً من كبار القادة العسكريين في الحركة الوطنية لتحرير أزواد في ليبيا سابقاً. وقد أعيد تعيينه قائداً لفرع تنسيقية الحركات الأزوادية في منطقة غورما في 29 كانون الثاني/يناير 2021، إلى جانب باحمد آغ حمادة ويحيى آغ موسى⁽³⁵⁾.

44 - وورد أن القوات الدولية ألقت القبض على باحمد في إنتاهاكا في 29 حزيران/يونيه 2021، إلى جانب اليزيد آغ ماتافا واحميده آغ بابا أحمد. وتربط علاقة عائلية كل هؤلاء بعبد الكريم آغ ماتافا، وهو ابن عم أكلي وأحد كبار قادة الحركة الوطنية لتحرير أزواد المنحدرين من تيسيت، وهو أيضاً عضو المكتب التنفيذي للحركة ورئيس المكتب الإقليمي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في كيدال منذ عام 2018.

45 - وبالإضافة إلى مهامه في تنسيقية الحركات الأزوادية وعلى المستويين السياسي والقبلي، أدى أكلي إكنان أيضاً دوراً هاماً في تنسيق جهود مكافحة تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى في منطقة غورما، التي تبذلها جماعة نصرة الإسلام والمسلمين (JNIM – QDe.159) بدعم من عناصر مسلحة من تنسيقية الحركات الأزوادية وجماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم، كما ذكر الفريق سابقاً⁽³⁶⁾. وقد استهدفت القوات الدولية بالفعل قاعدة الحركة الوطنية لتحرير أزواد في تينديريغيتان (الواقعة على بعد 12 كيلومتراً جنوب غرب تيسيت)، حيث أُلقي القبض على مجموعة من ثمانية من مقاتلي الحركة، من بينهم اليزيد آغ ماتافا وحمزة آغ عبد الملك، في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2017 للاشتباه في قيامهم بأنشطة إرهابية⁽³⁷⁾. ويقود المومن آغ عبد الملك، المعروف باسم حمزة، الفرقة التابعة لجماعة نصرة الإسلام والمسلمين في تيسيت، في حين يقود هشام آغ يحيى الفرقة المتمركزة بالقرب من إميناس، على بعد 80 كيلومتراً شرق غاو⁽³⁸⁾. وينحدر الاثنان من قبيلة إميديداغان، وقد كانا مرتبطين بالمنصور آغ القاسم، القائد السابق لإحدى كتائب جماعة نصرة الإسلام والمسلمين في شمال غورما، الذي قتلته القوات الدولية في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 (انظر S/2019/636، الفقرات 102 إلى 104).

(35) انشق يحيى آغ موسى، وهو من منطقة إيتيليت، عن جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم وانضم إلى المجلس الأعلى لوحدة أزواد في كانون الأول/ديسمبر 2019. البيان رقم 001/HCUA/2020 الصادر عن المجلس الأعلى لوحدة أزواد.

(36) انظر S/2020/785/Rev.1، الفقرتان 45 و 46؛ مقابلات مع عدة مصادر سرية، بامكو وغاو، 2020 و 2021؛ ووثيقة سرية، 30 نيسان/أبريل 2020. وفي 12 تموز/يوليه 2021، أنكر أكلي أمام الفريق أنه قام بدور من ذلك القبيل.

(37) انظر البيان رقم 037/2017/C.C.-CD-CMA، الصادر عن تنسيقية الحركات الأزوادية في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2017.

(38) ارتبط هشام آغ يحيى، ابن رئيس مجموعة إميديداغان من إميناس، منطقة غاو، بالمجلس الأعلى لوحدة أزواد في عام 2018.

46 - ووجه محمد آغ انتالا دعوة إلى أكلي إكنان ليمثل قبيلة إميديداغان التي ينتمي إليها بالانضمام إلى وفد آغ انتالا لقاء نظمه رئيس الوزراء السابق بوبو سيسي في 8 تموز/يوليه 2020⁽³⁹⁾. كما إن أكلي إكنان مارس مؤخرًا ضغوطًا على الدوائر المقربة من رئيس النيجر، محمد بازوم، ليتمكن من مقابلته⁽⁴⁰⁾.

الصراعات على السلطة في صفوف كيل أنتصار

47 - ظلت كيل أنتصار تُعتبر حتى الاستقلال أحد اتحادات الطوارق الرئيسية في منطقة تمبكتو، ولكنها فقدت في الآونة الأخيرة دعم عدة مجموعات من الطوارق في المنطقة، كما ذكر الفريق سابقاً (انظر S/2018/581، الفقرة 94). بيد أن بعض المنظمات التي أنشئت حديثاً على أسس قبلية تواجه الآن أيضاً جماعات منشقة ونزاعات داخلية، مما يؤدي إلى تفاقم استقطاب القبائل والجماعات المسلحة من حيث الجوانب الجيوسياسية في منطقة تمبكتو، ولا سيما في دائرة غوندام.

48 - وعرض الفريق في تقاريره السابقة تفاصيل استقالة محمد عثمان آغ محمدون (MLi.003) من دعم الدولة المالية في التقدم في مساره المهني كرائد مشاريع سياسية، رغم أن لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي أدرجته في قائمة الجزاءات. ولا يزال محمد عثمان يتولى عدة مناصب، فهو الأمين العام لجماعة مسلحة، هي ائتلاف شعب أزواد، وعضو في لجنة متابعة الاتفاق، ورئيس المجلس الأعلى لكيل رزاف - إشريفن، وعضو المجلس الوطني الانتقالي. وبالإضافة إلى ذلك، تلقى الفريق معلومات تفيد بأن حكومة مالي واصلت تقديم الدعم المالي إلى محمد عثمان، على الرغم من تدابير الجزاءات التي قررت اللجنة المنشأة عملاً بالقرار 2374 (2017) فرضها عليه في 23 كانون الأول/ديسمبر 2018⁽⁴¹⁾.

49 - وندد الرئيس السابق للمجلس الأعلى لكيل رزاف - إشريفن، محمد علي آغ متاهل، المعروف باسم دولي، باستيلاء محمد عثمان على هذه الهيئة القبلية في كانون الثاني/يناير 2020؛ وبصفته الزعيم الأكبر لقبيلة كيل رزاف - إشريفن، أعلن دولي حل الهيئة في 7 حزيران/يونيه 2020⁽⁴²⁾. ودولي هو أيضاً عضو في المجلس الوطني الانتقالي.

50 - وبعد الطعن في شرعية/منوكال كيل أنتصار طوال عدة سنوات⁽⁴³⁾، وقع محمد عثمان اتفاقاً للتحالف مع ناصر في 5 نيسان/أبريل 2020، تحت رعاية أجهزة أمن الدولة المالية، في سياق الانتخابات التشريعية التي أجريت في غوندام (انظر S/2020/785/Rev.1، الفقرة 42).

51 - والواقع أن ناصر اعتبر إنشاء تنسيقية كيل أنتصار وحلفائهم في 25 نيسان/أبريل 2020 في غوندام شكلاً من أشكال الطعن في مركزه بصفته/منوكال القبيلة⁽⁴⁴⁾. وتولى عمر آغ همامة سيسي قيادة

(39) حضر ذلك اللقاء أيضاً ممثل قبيلة إميديداغان في تمبكتو، الحسن آغ الصادق.

(40) اجتماع مع مسؤول حكومي من النيجر، نيامي، 24 أيار/مايو 2021.

(41) اجتماعات مع مسؤولين في حكومة مالي، باماكو، 8 و 10 آذار/مارس 2021 (انظر أيضاً الفقرة 115 أدناه).

(42) طعن في حل هذه الهيئة ببيان عام (رقم 01/CSKR-I/06/2020)، وُزع في 9 حزيران/يونيه 2020 ووقعه عبد الله آغ محمد الصالح، الأمين العام للمجلس الأعلى لكيل رزاف - إشريفن والمتحدث باسمه.

(43) بسبب منها تنظيم انتخابات لتتصيب أموكال منشق، هو محمد الطاهر آغ محمد المهدي الأنصاري، في عام 2018 (انظر S/2018/581، الفقرة 94).

(44) انظر المرفق العاشر للاطلاع على البيانات المتاحة للجمهور.

تنسيقية كيل أنتصار وحلفائهم، التي عقدت في 12 شباط/فبراير 2021 مؤتمرها الأول الذي استغرق يومين. وعلى وجه الخصوص، حضر ذلك المؤتمر كل من دولي، وهوكا هوكا آغ الحسيني (MLi.005)، الذي أدرجته لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي في قائمة الجزاءات، وعبد الله آغ أحمدو، من كويغوما، ومحمود ولد جيد، من لرنب.

52 - أما عمر آغ همامة، فهو موظف في إدارة الجمارك في مالي، وهو متزوج من رحمة واليت عمر حيدرة، المعروفة باسم كانتو أو آدي، وهي ابنة عمر آغ محمد إبراهيم حيدرة، الرئيس السابق للمجلس المالي الأعلى للتجمعات الإقليمية ورئيس إحدى المنظمات غير الحكومية المحلية، هي الجمعية المالية من أجل نجاة منطقة الساحل⁽⁴⁵⁾. كما إن محمد عثمان آغ حاما، المعروف باسم مورو، وهو صهر عمر، وشقيقه أحمد قائدان عسكريان من قادة المؤتمر من أجل العدل في أزواد - غارغاندو⁽⁴⁶⁾.

53 - وبالإضافة إلى أن عمر يرأس منظمة غير حكومية، فإنه ممثل سابق لحزب التجمع من أجل مالي في غوندام، وهو الحزب السياسي الذي ينتمي إليه الرئيس إبراهيم أبوبكر كيتا. وكانت ابنته رحمة مرشحة عن حزب التجمع من أجل مالي في غوندام خلال الانتخابات التشريعية التي أجريت في عام 2020، إلى جانب عمر سيديجي تراوري، المعروف باسم غوشي أو بابا، وهو أحد أعضاء البرلمان المنتهية ولاياتهم.

54 - وقد أيد كل من المؤتمر من أجل العدل في أزواد - غارغاندو وتنسيقية الحركات الأروادية بشكل واضح الحملة السياسية المشتركة بين غوشي ورحمة. وفي 20 نيسان/أبريل 2020، انشترت في وسط مدينة غوندام اثنتا عشرة شاحنة صغيرة على متنها رجال مسلحون من قواعد الحركة الوطنية لتحرير أزواد والمجلس الأعلى لوحدة أزواد في كويغوما وفويتا وبر، في مواجهة شديدة التوتر مع وحدات القوات المسلحة المالية التي كانت تحرس المباني الرسمية التي كان يجري فيها فرز الأصوات (انظر S/2020/785/Rev.1، الفقرة 42)⁽⁴⁷⁾. وفي اليوم السابق لذلك، واجه أفراد من المؤتمر من أجل العدل في أزواد بقيادة مورو أيضا وحدات القوات المسلحة المالية التي كانت تحمي عمليات التصويت في إيشيل، مما منع الناخبين من الوصول إلى مركز الاقتراع⁽⁴⁸⁾. وفي ليلة 19 إلى 20 نيسان/أبريل 2020، انضمت قوات المؤتمر من أجل العدل في أزواد إلى قوات تنسيقية الحركات الأروادية بقيادة أبوبكرين آغ محمد المختار، المعروف باسم بوكاري آغ انتكمار، لمواجهة القوات المسلحة المالية وقوات ائتلاف شعب أزواد المنتشرة في تونكا⁽⁴⁹⁾. وجاء

(45) الجمعية المالية من أجل نجاة منطقة الساحل هي منظمة غير حكومية محلية كبيرة، وهي أحد الشركاء المنفذين الرئيسيين العاملين مع المنظمات غير الحكومية الدولية، ومع وكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة والوكالات الإنسانية التابعة للأمم المتحدة العاملة في مالي.

(46) يرأس المؤتمر من أجل العدل في أزواد الماي آغ محمدون منذ وفاة أزروق آغ إنابورشاد في 10 كانون الأول/ديسمبر 2020. ويتألف المؤتمر من أجل العدل في أزواد في الغالب من أفراد قبيلة كيل أنتصار من غارغاندو. ومورو رقيب في الحرس الوطني وأحمد نقيب في الدرك.

(47) أسهم التحالف بين ناصر ومحمد عثمان بنجاح في انتخاب منافسي غوشي ورحمة، وهما محمد فال ولد محمد ومحمد المولود آغ حمادة، مرشحا حزب الاتحاد من أجل الجمهورية والديمقراطية الذي يرأسه اسماعيل سيسبي. وقد انشق كلاهما عن الاتحاد من أجل الجمهورية والديمقراطية في أيار/مايو 2020 وانضموا إلى الأغلبية الرئاسية.

(48) وثيقة سرية، 1 تموز/يوليه 2020.

(49) أُقيل بوكاري من المجلس الأعلى لوحدة أزواد في 29 تموز/يوليه 2020 بناء على قرار اتخذته العباس آغ انتالا (القرار رقم 007/2020/SG/HCUA) وحل محله محمد أحمد آغ صابر، المعروف باسم الفقيه. وكانت تنسيقية الحركات الأروادية في وقت سابق، قد اعتقلت بوكاري، وهو من طوارق كيل إيناغوزمي من بير، في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2019، ولكنها أفرجت عنه في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 بناء على قرار قاض في كيدال. وهو متهم بالاختطاف والابتزاز والاعتقال وارتكاب مذبة ضد

في تقرير سري أن القوات المسلحة المالية اضطرت إلى إطلاق النار في الهواء لردع أفراد المؤتمر من أجل العدل في أزواد/تنسيقية الحركات الأزوادية عن اقتحام مكتب رئيس البلدية والاستيلاء على صناديق الاقتراع، عقب الإعلان عن نتائج أولية تشير إلى فشل الحملة الانتخابية التي اشترك فيها غوشي ورحمة.

55 - وكرد فعل على الاجتماع التأسيسي لتنسيقية كيل أنتصار وحلفائهم، الذي عقد في شباط/فبراير 2021، نظم ناصر ومحمد عثمان في 3 نيسان/أبريل 2021 اجتماعا مشتركا بين القبيلتين استغرق ثلاثة أيام في غوندام من أجل موازنة النفوذ السياسي لقيادة التنسيقية. وذكرت عدة جهات فاعلة محلية للفريق أن على الرغم من أن الجمهور الرئيسي لتلك الاجتماعات كان في باماكو، فإن زعماء المجتمعات المحلية ظلوا مضطرين إلى الانحياز وإعلان الولاء لكيانات تظل كيانات افتراضية في نهاية المطاف، مما أدى إلى انقسامات لا داعي لها في بيئة كانت ولا تزال متأثرة تأثرا عميقا بطول سنوات النزاع.

تنسيقية قبيلة إندان في تمبكتو

56 - وكما ذكر الفريق في أحدث تقرير له (S/2021/151)، يعد حمة آغ محمد زعيما سياسيا آخر ممن نصبوا أنفسهم في السنوات الأخيرة. ويحاول حمة، الذي يشغل منصب مدير (مدير المراكز الداخلية) في هيئة مالي لتوزيع الكهرباء في باماكو، أن يعزز شرعيته السياسية أساسا من خلال المطالبة لنفسه بألقاب قبلية من باماكو وبإنشاء هياكل مفرغة على أساس عرقي⁽⁵⁰⁾.

57 - وفي عام 2017، بعد أن أعلن نفسه رئيسا لتنسيقية قبيلة إكونيدن التي ينحدر منها، ورئيسا لمجموعتي طوارق إميديداغان وكيل تيش غاين، ورئيسا لتنسيقية زعماء الطوارق التقليديين والعرفيين في تمبكتو⁽⁵¹⁾، بدأ حمة يشير إلى نفسه في البيانات العامة بصفة الأمين العام لاتتلاف زعماء الطوارق التقليديين والعرفيين في مالي، وهو لقب حمله حتى تشرين الثاني/نوفمبر 2020⁽⁵²⁾.

58 - وفي عام 2019، أعلن حمة أنه عُين زعيما لقبيلة إندان في تمبكتو خلال اجتماع في أساني لم يتمكن من حضوره. وكما ذكر الفريق سابقا، قام حمة بتنظيم وتمويل اجتماع ثانٍ لتنسيقية إندان في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 في أشاران، قام خلاله بأدوار مركزية كل من هوكا هوكا، الخاضع لجزاءات لجنة مجلس الأمن المنشأة بموجب القرار 2374 (2017) بشأن مالي، وإثنان من أقاربه، هم عبد الله آغ محمد (من أشاران) وواني آغ محمد (من إساكان).

مدنيين وسرقة السيارات، وبالمشاركة مع أفراد آخرين من وحدة المجلس الأعلى لوحدة أزواد التابعة له في الهجوم على قاعدة القوات المسلحة المالية في بامبا في 6 نيسان/أبريل 2020، على نحو ما ذكر الفريق (انظر S/2020/785/Rev.1، الفقرة 47). ويرتبط بوكاري أيضا بهوكا هوكا، ويشتهر الآن في تعاون مع تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى في منطقة غورما (اجتماعات عقدت في باماكو وتمبكتو في 2020 و 2021؛ انظر أيضا S/2020/158/Rev.1، المرفق الخامس، الفقرة 4). وأعلن حمة آغ محمد للفريق أن خلف بوكاري، المسمى الفقيه، هو من طوارق كيل أنتصار وليس مسؤولا عن مقاتلي المجلس الأعلى لوحدة أزواد المنحدرين من كيل إيناغوزمي (اجتماع مع حمة آغ محمد، باماكو، في 21 حزيران/يونيه 2021).

(50) سبق للفريق أن أبلغ عن دوره في شراء مولدات كهربائية لكيدال (انظر S/2021/151، الفقرة 61، والمرفق السادس لهذا التقرير).

(51) أبلغ حمة الفريق أنه أنشأ الائتلاف في عام 2013، على الرغم من أن الفريق لم يتمكن من العثور على أي أثر له قبل عام 2016 (اجتماع مع حمة آغ محمد، باماكو، 21 حزيران/يونيه 2021).

(52) توقف عن استخدام هذا اللقب عقب صدور بيان عن زعماء قبائل أخرى أنكروه فيه عليه (انظر المرفق الحادي عشر).

- 59 - ويعارض حمة تنسيقية أخرى لقبيلة إندان، أنشئت في 25 شباط/فبراير 2021 بقيادة إبراهيم آغ محمد الصالح، وهو أحد أفراد إندان من بوريم بمنطقة غاو. وفي إطار تحالفه مع ناصر، أصدر محمد عثمان بياناً عاماً في اليوم التالي بصفته رئيساً للمجلس الأعلى لكيل رزاف - إشرين⁽⁵³⁾، أيد فيه تعيين الصالح.
- 60 - وفي 11 نيسان/أبريل 2021، عقد حمة اجتماعاً للمجلس الأعلى لقبيلة إندان في منزله في باماكو، عُين فيه نائباً ثالثاً للرئيس. ويتولى قيادة المجلس كل من محمد آغ الناجم، رئيس الأركان العسكرية في الحركة الوطنية لتحرير أزواد ورئيس لجنة الدفاع والأمن في تنسيقية الحركات الأروادية، وأحمد آغ بوبا (من المستارات بمنطقة غاو) بصفته النائب الأول للرئيس، ومجدي آغ بوهدة بصفته النائب الثاني للرئيس.
- 61 - وذكر حمة للفريق أن نهجه ينبغي أن يُعتبر شكلاً من أشكال الانعزالية القائمة على الهوية، التي يجب أن تشمل قبيلة كيل تيت التي ينحدر منها هوكا هوكا من أجل إضعاف اتحاد قبائل كيل أنتصار. كما إن حمة يؤيد دولي وتنسيقية كيل أنتصار وحلفائهم، التي يرأسها عمرواتو من أجل التصدي لمحمد عثمان وناصر. بيد أن مصلحة المجتمعات المحلية في الانتماء إلى كيان سياسي (كيل أنتصار) أو إلى آخر (إندان) لم تتضح للفريق، ما عدا تحديد المكانة الشخصية التي يحتلها حمة آغ محمد.
- 62 - ويحظى هوكا هوكا آغ الحسيني (MLi.005) الآن بالدعم من حمة، الذي عينه قاضياً عاماً لمنطقة تمبكتو، وكلفه بتعيين قضاة آخرين ليعملوا تحت إشرافه. وقد حل حمة أيضاً محل محمد عثمان ليكون وسيطاً بين هوكا هوكا وسلطات باماكو. واستناداً إلى معلومات سرية، فقد قام حمة بدور في إفراج نظام العدالة المالي في حزيران/يونيه عن واني آغ محمد، الذي اعتقلته القوات الدولية في إسكان في شباط/فبراير 2021. غير أن حمة فند معلومات الفريق التي تفيد بأنه تدخل من أجل الإفراج عن واني. ونفى أيضاً أنه يؤيد بوكاري آغ انتدكار، على الرغم من علاقاته الجيدة مع مجموعة كيل إناغوزمي في بير⁽⁵⁴⁾. ومع ذلك، تلقى الفريق معلومات سرية تشير إلى أن بوكاري ينزل أثناء وجوده في باماكو في ضيافة حمة، كما يستضيفه بلالي ولد الشيباني، زعيم المجموعة المنشقة عن تحالف شعب أزواد التي فصلت محمد عثمان⁽⁵⁵⁾.

الحالة في لرنب

- 63 - ظل الفريق يرصد الحالة في لرنب في بلدية تيلمسي بمنطقة تمبكتو منذ تقريره الأول الصادر في عام 2018 (انظر S/2018/581، الفقرتان 94 و 123؛ و S/2019/636، الفقرتان 79 و 115؛ و S/2020/158/Rev.1، الفقرة 9؛ و S/2020/785/Rev.1، الفقرتان 75 و 76 والفقرات 97 إلى 100؛ و S/2021/151، الفقرة 58). وتوجد لرنب في موقع استراتيجي عند نقطة العبور الحدودية الرئيسية بين تمبكتو وموريتانيا، وهي مركز تجاري تقليدي.

(53) اجتماع مع آتاي آغ عبد الله، المتحدث الرسمي باسم تنسيقية الحركات الأروادية وعضو المجلس الوطني الانتقالي، باماكو، 28 شباط/فبراير 2021.

(54) أعلن حمة أن بوكاري ترك جانبا بعد أن أقاله المجلس الأعلى لوحدة أزواد.

(55) اجتماع مع مصدر سري، باماكو، 14 أيار/مايو 2021. وقد أنكر حمة أمام الفريق أنه يستضيف بوكاري عندما يأتي إلى باماكو. وحسبما ذكر مصدر سري آخر، فإن بلالي هو من يستضيف بوكاري في باماكو (اجتماع مع مصدر سري، باماكو، 21 حزيران/يونيه 2021). وفي تسجيل صوتي حصل عليه الفريق في 28 شباط/فبراير 2021، وهو محفوظ لدى الأمم المتحدة، هدد محمد عثمان بالانتقام من حمة. كما إن بلالي هو أيضاً من أقارب حانون ولد علي، وترتبطه علاقة وثيقة بمحمد بن أحمد مهري (MLi.007)، المعروف باسم الروغي، الخاضع للجزاءات (لقاء مع بلالي، باماكو، 8 آذار/مارس 2021).

64 - وفي 20 آذار/مارس 2021، نظم فرع غاو التابع للحركة العربية الأروادية في الائتلاف تجمعاً كبيراً في لرنب، وقع خلاله مذكرة تفاهم⁽⁵⁶⁾ وبياناً مشتركاً⁽⁵⁷⁾ مع فرع بير التابع للحركة العربية الأروادية في التنسيقية. وسافرت أكثر من 70 شاحنة صغيرة من منطقة غاو إلى لرنب لحضور التجمع، الذي ترأسه محمد ولد متالي (MLi.008) وحانون ولد علي. وحضر التجمع باسم تنسيقية الحركات الأروادية دينا ولد ديا، النائب الأول لرئيس السلطة الإقليمية في تاوديني ورئيس المجلس الثوري للحركة العربية الأروادية⁽⁵⁸⁾.

65 - وعلى الرغم من عقد اتفاق جديد بين التنسيقية والائتلاف، نُفذ هجوم آخر على لرنب في 13 حزيران/يونيه 2021. وحصل الفريق على شريط فيديو تظهر فيه ميليشيا أولاد إعيش التابعة للحركة العربية الأروادية في الائتلاف وهي تدافع عن مواقعها العسكرية في لرنب، بما فيها مكان يستخدم للحصول الضرائب. ويبين شريط الفيديو أعمال قتل عنيفة بالقرب من المنازل، مما يشير إلى أن أرواح المدنيين تعرضت للخطر بسبب الهجوم⁽⁵⁹⁾. وتشير التقارير التي تلقاها الفريق في تمبكتو إلى أن المهاجمين كانوا من أفراد ميليشيا قبيلة تُرمز المنضوية تحت لواء تنسيقية الحركات الأروادية، وأنهم أتوا من موقع يوجد على بعد 12 كيلومتراً شمال لرنب يسمى حاسي هاخمار⁽⁶⁰⁾، وأن بابا ولد سيدي محمد، مستشار حاكم تاوديني ورئيس بلدية لرنب كان حاضراً بنفسه في المنطقة وقت وقوع الحادث⁽⁶¹⁾.

66 - ويرى الفريق أن النزاع في لرنب هو في الغالب نزاع سياسي بين مجموعة من أفراد قبيلة أولاد إعيش المرتبطين بالحركة العربية الأروادية في الائتلاف، الموالية لحانون ولد علي وأحمد ولد سيدي محمد، المعروف باسم بودا، بتأييد من قبيلة إدلبا من جهة، وقبيلة تُرمز، وهي جماعة عرقية عربية مرتبطة تاريخياً بتنسيقية الحركات الأروادية من جهة أخرى. ويرى الفريق أن قيادات تُرمز تتذرع بمبررات طائفية لتهرب من مسؤولية الدخول في مواجهات عسكرية مع تنسيقية الحركات الأروادية، في انتهاك للاتفاق، مما يحتمل أن يؤدي إلى قيام لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي بإدراج أفراد في قائمة الجزاءات، على نحو ما أشار إليه المجلس في الفقرة الثالثة عشرة من ديباجة قراره 2458 (2021) بشأن مالي.

(56) وقعه حانون ولد علي عن الحركة العربية الأروادية في الائتلاف ودينا ولد ديا عن الحركة العربية الأروادية في التنسيقية.

(57) وقعه محمود ولد جيد، وهو أحد قادة الائتلاف العسكريين في لرنب، وحسين ولد المختار، المعروف باسم غلام، وهو رئيس الأركان العسكرية الإقليمي لتنسيقية الحركات الأروادية في بير.

(58) دينا، وهو من قبيلة أولاد إدريس، هو أحد مؤسسي الحركة العربية الأروادية، إلى جانب غلام وولد سيداتي، وكلاهما من قبيلة أولاد غانم (انظر S/2020/785/Rev.1، الفقرتان 57 و 99). وحسبما ذكر مصدر سري عُقد معه اجتماع في باماكو في 14 أيار/مايو 2021، يُزعم أن ولد سيداتي رفض حضور أو مشاركة تجمع الحركة العربية الأروادية في الائتلاف في لرنب. وقد أنكر دينا ذلك وقال إن ولد سيداتي لم يفكر قط في القدوم، لأن دينا نفسه كان عازماً على الحضور (اجتماع مع دينا، تمبكتو، 12 حزيران/يونيه 2021).

(59) أشرطة الفيديو محفوظة لدى الأمم المتحدة.

(60) في 2 آب/أغسطس 2020، شن مقاتلو أولاد إعيش المنتمون للحركة العربية الأروادية في الائتلاف هجوماً على ميليشيا ترمز في حاسي هاخمار. وحسبما ذكر محمد سيدي ولد محمد، وهو من زعماء قبيلة ترمز، فقد قُتل سبعة من أفراد القبيلة واستولى المهاجمون على مركبة مجهزة بمدفع رشاش من طراز PKM. ويُزعم أن هذا الهجوم الانتقامي جاء رداً على مقتل سبعة مدنيين من قبيلة أولاد إعيش في 23 تموز/يوليه 2020 (وثيقة سرية، 12 حزيران/يونيه 2021).

(61) بابا هو شقيق زاهابي ولد سيدي محمد، الوزير السابق والرئيس الحالي للجنة الوطنية لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وهو أيضاً شقيق محمد، عضو البرلمان السابق عن غوندام (اجتماعات في تمبكتو، الاثنين 14 حزيران/يونيه 2021). ويُزعم بابا أن من نفذ الهجوم هم مجموعة من شباب قبيلة ترمز في مبادرة اتخذوها من تلقاء أنفسهم.

67 - وقد بدأت بعثة الأمم المتحدة عملية وساطة جديدة في 21 حزيران/يونيه 2021⁽⁶²⁾، في أعقاب سلسلة من المبادرات الفاشلة التي اتخذتها منذ عام 2019 كل من مالي وموريتانيا واللجنة التقنية للأمن، إلى جانب هوكا هوكا، الفرد الخاضع للجزاءات. وأكدت الجهات الفاعلة المحلية التي استشارت في هذا الإطار الطابع السياسي للنزاع، وحددت أصحاب المصلحة التاليين باعتبارهم الوحيدين القادرين على إنهاء النزاع في لرنب⁽⁶³⁾: بابا وزاهابي ولد سيدي محمد عن قبيلة تُرمز، وبودا ومحمد ولد سيدي محمد أحمد عن قبيلة اولاد إعيش⁽⁶⁴⁾.

اغتيال سيدي إبراهيم ولد سيداتي

68 - اغتيل الأمين العام للحركة العربية الأروادية في تنسيقية الحركات الأروادية في سياق شمال مالي المحدد بدقة. ويشمل ذلك السياق، في جملة أمور، النزاع على السيطرة على لرنب، ومسألة تعيين سلطات مؤقتة في منطقة تاوديني، وقضايا الحكم بين المجتمعات المحلية العربية في غاو وتمبكتو وضمن المجتمع المحلي العربي في تمبكتو، وتزايد الهجمات التي تشن على بعثة الأمم المتحدة في بير، واستمرار توسع تنسيقية الحركات الأروادية في منطقة تمبكتو.

69 - وسيظل الفريق يتابع التحقيق الذي بدأته السلطات القضائية المالية، كما سيتابع الأمر مع تنسيقية الحركات الأروادية، التي زعمت أنها بدأت عملية استعراض داخلي خاصة بها.

رابعاً - الجريمة المنظمة

ألف - الاتجار بالمخدرات

المضبوطات واتجاهات الاتجار في مالي ومنطقة الساحل عموماً

70 - لئن اقتصرَت المضبوطات في السنوات الأخيرة في مالي على عشبة القنب الغانية، أو الماريجوانا، وهي في طريقها إلى السنغال عبر جنوب مالي، فقد ضبِطت السلطات المالية، خلال الولاية الحالية للفريق، قدراً غير مسبوق يزيد على خمسة أطنان من راتنج القنب، أو الحشيش. وكان يعتزم تهريب الحشيش عبر شمال مالي في اتجاه ليبيا، وبذلك التوفير المحتمل للتمويل للجماعات المسلحة.

71 - وتجدر الإشارة إلى مسألة بنفس القدر من الأهمية هي المضبوطات واتجاهات الاتجار في منطقة الساحل عموماً، وقد وقعت أكبر عملية ضبط للحشيش في المنطقة في نيامي، حيث ضبِطت سلطات مكافحة المخدرات 17 طناً مما يفترض أنه حشيش لبناني كان دخل عبر ميناء كوتونو، بنن، وميناء لومي. ويمثل تهريب الحشيش اللبناني الذي يُشحن عبر موانئ في غرب أفريقيا ثم منطقة الساحل عبر النيجر ظاهرة جديدة تماماً.

(62) في اليوم نفسه، زُعم أن ميليشيا تُرمز التابعة لتنسيقية الحركات الأروادية منعت التجار من دخول السوق الأسبوعية، ونُشر بيان غير موقع على وسائل التواصل الاجتماعي جاء فيه أن ترمز أعلنت أن لرنب ستظل منطقة حرب إلى أن تغادرها "العصابات" التي تسيطر على ذلك الموقع.

(63) وثيقة سرية، 21 حزيران/يونيه 2021.

(64) محمد ولد سيدي محمد أحمد ضابط متقاعد من الجيش، وهو يقيم في باماكو.

72 - ولا يمكن استبعاد احتمال تهريب الحشيش اللبناني عبر مالي. ففي 19 كانون الأول/ديسمبر 2020، ضبطت السلطات المالية 300 طرد من القنب، تشمل كلا من الماريجوانا والحشيش. ومن الممكن جدا أيضا أن تُستخدم الشبكات المسؤولة عن تهريب الماريجوانا لجلب الحشيش إلى باماكو عبر موانئ في غرب أفريقيا، ثم ينقل النوعان من القنب في طريقين منفصلين بعد ذلك.

73 - ولا يزال المغرب المصدر الرئيسي للحشيش الذي يمر برا عبر مالي. فمن شبه المؤكد أن إحدى الكميتين الكبيرتين المضبوطتين في باماكو (10 800 طرد تزن ما مجموعه طن واحد) جاءت من المغرب⁽⁶⁵⁾. واستطاع الفريق أيضا رصد قافلة لنقل المخدرات تُستخدم فيها مركبات شحن صغيرة (بيك آب) يفترض أنها تحمل حشيشا، وقد اتبعت طريقا محددًا من شمال موريتانيا وعبرت إلى الجزائر أو النيجر مرورا بمنطقة تاوديني في شمال مالي (انظر الفقرتين 84 و 85 أدناه).

74 - وبينما يبدو أن تهريب الحشيش من خلال قافلة مركبات شحن صغيرة (بيك آب) عبر أقصى شمال مالي متواصل، من المرجح أن يكون تدفق الحشيش باستخدام مركبات النقل العادية بين المغرب وموريتانيا عبر الكركرات، الذي يدخل إلى مالي من جنوب تاوديني، قد انقطع بسبب حصار الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب (جبهة البوليساريو) في تشرين الثاني/نوفمبر 2020 للنقل البري عبر البلدة الحدودية ودخول القوات المغربية إليها لفترة قصيرة بعد ذلك⁽⁶⁶⁾. وأفادت التقارير أن السلطات المغربية ضبطت في 23 كانون الأول/ديسمبر 2020 أكثر من طنين من الحشيش في الكركرات⁽⁶⁷⁾.

75 - وما زاد في تعطيل عمليات تهريب الحشيش ضبط كمية من هذا المخدر وعمليات الاعتقال التي نفذت في نيامي في عام 2018 (انظر S/2020/785/Rev.1، الفقرة 77)⁽⁶⁸⁾ وما ترتب على ذلك من جزاءات فرضتها الأمم المتحدة على محمد بن أحمد مهري (MLi.007)، المعروف أيضا باسم "روغي"، وهو فرد محدد من قبل لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي. وتشير جهات مطلعة مشاركة في تهريب الحشيش إلى أن نظراءها المغاربة يبحثون عن شبكات بديلة في النيجر، وربما سيتجنبون مالي تماما⁽⁶⁹⁾.

76 - وإلى جانب مضبوطات الحشيش، ارتفعت مضبوطات الكوكايين في باماكو، حيث صودر ما يقرب من خمسة كيلوغرامات من مهريتين ناقلتين للمخدرات في مطار باماكو الدولي خلال النصف الأول من عام 2021. وشارك ماليون أيضا في عمليتين كبيرتين لنقل الكوكايين من أمريكا اللاتينية تم الكشف عنهما

(65) كانت الكمية المضبوطة حوالي ثلث الشحنة التي بلغ وزنها ثلاثة أطنان، والتي وقعت بشأنها منافسة بين شبكات عربية في غاو وتمبكتو، مرتبطة بشريف ولد طاهر وحسين ولد غنام أو خنام، المعروف باسم غيغوز، على التوالي (انظر S/2020/785/Rev.1، الفقرتان 83 و 94). وفي نهاية المطاف، واصل الأول نقل الشحنة إلى وجهتها، بمساعدة أخيه أحمد ومواطن جزائري، فتحي بنيادي، وذلك بعد احتجاز مواطن مغربي مرتبط بالموارد كرهينة (مصدر رسمي (سري)، 14 كانون الأول/ديسمبر 2020، واجتماع مع مصادر سرية في غاو وباماكو في أيار/مايو 2021).

(66) انظر أيضا: Alessandro Ford, "Hashish and hatred: the desert conflict in Western Sahara", Organized Crime and Corruption Reporting Project, 26 March 2021.

(67) انظر: "El Guergerat: saisie de plus de 2 tonnes de haschisch, un quinquagénaire interpellé", le 360, 24 December 2020.

(68) أطلق سراح قاندي العملية، سيد أحمد بن كازو مولاتي، الملقب بزنايلو، وخلف المهري، اللذين كانا يقضيان عقوبتين بالسجن لمدة خمس سنوات، في نيسان/أبريل وأيار/مايو 2021، على التوالي. ومر كلاهما من غاو في طريقهما إلى المغرب والجزائر، على التوالي.

(69) مصدر رسمي (سري)، 25 أيار/مايو 2021.

في ميناء في غامبيا وآخر في أبيدجان، كوت ديفوار، ولكن لا تشير أي معلومات إلى النقل البري المزمع القيام به لاحقا عبر مالي أو منطقة الساحل عموما (انظر المرفق الثالث عشر).

77 - ولا يعتبر الفريق أن زيادة المضبوطات في مالي تدل على زيادة في التهريب في أعقاب الانقلاب الذي وقع في آب/أغسطس 2020، كما أشار بعض المعلقين⁽⁷⁰⁾. فنعكس ذلك وبناء على ما ورد أعلاه، يتوقع ركود التهريب عبر شمال مالي. وتشير الأدلة السردية غير المؤتقة إلى أن تعطيل تدخل أمن الدولة مكن بدلا من ذلك حدوث عمليات الضبط، لأن أولئك الأشخاص الذين أقيلا من مناصبهم كانوا أقل قدرة على حماية المتاجرين المرتبطين بهم.

صلة مالي بعملية ضبط المخدرات في نيامي والأفراد المعتقلين

78 - في 2 آذار/مارس، ضبطت سلطات مكافحة المخدرات في النيجر 17 طنا من راتنج القنب، أو الحشيش، في مستودع في حي كالي في نيامي. وكان تم إخفاء الحشيش في صناديق يفترض أنها تحتوي على أكياس بلاستيكية لربطات العنق، وطُبعت عليها صور فواكه⁽⁷¹⁾. ومن بوليصة شحن للمنتج أخذت من المستودع، حصلت سلطات مكافحة المخدرات في النيجر على المزيد من بيانات النقل وخلصت إلى أن الحاوية التي يفترض أنها نقلت المخدرات غادرت بيروت في 12 تشرين الأول/أكتوبر لكي تصل إلى لومي في 9 تشرين الثاني/نوفمبر وإلى نيامي في أوائل كانون الأول/ديسمبر 2020.

79 - غير أن وكيل شحن الحاوية أشار إلى أنه كان قد أخذ حاوية مماثلة في كوتونو، شحنتها نفس الشركة اللبنانية، ونفس المحتويات وفي كلتا الحالتين باسم فرد يسمى إله سالي من "مؤسسة مبارك"، وهي شركة تتخذ من نيامي مقرا لها⁽⁷²⁾. وهذا ما جعل سلطات مكافحة المخدرات في النيجر تستنتج أنه كانت هناك شحنتان، وأن المخدرات التي تم أخذها من المستودع يرجح أن تكون قد أتت بدلا من ذلك من الحاوية الثانية، التي كانت قد غادرت بيروت في اتجاه كوتونو في 26 كانون الأول/ديسمبر. وبحلول وقت ضبط المخدرات، يحتمل أن تكون محتويات الحاوية التي شحنت عبر لومي قد غادرت المستودع بالفعل ونُقلت إلى الشمال⁽⁷³⁾.

80 - واعتقلت سلطات النيجر 14 شخصا يزعم أنهم متورطون في الصفقة: 12 مواطنا من النيجر وجزائريان. وفر من البلد لبيبان يزعم أنهما كانا جاءا إلى نيامي من أجل الصفقة⁽⁷⁴⁾. وكان أبرز شخص أُلقي القبض عليه هو عمر إيتوا بيدىكا. وأفاد الفريق، في تقريره النهائي السابق (انظر [S/2020/785/Rev.1](#)، الفقرتان 86 و 102)، عن مشاركة هذا الأخير في صفقة الحشيش التي تمت في نيامي في آذار/مارس 2018، وحركة قافلة تنقل الحشيش في 9 حزيران/يونيه 2020 بين النيجر ومالي، شمال تاملالت.

(70) انظر: Paul Lorgerie, "Le Mali, pays de transit de la drogue vers l'Europe", Deutsche Welle, 21 June 2021.

(71) انظر المرفق الرابع عشر للاطلاع على صور الصناديق.

(72) اتصال هاتفي مع وكيل الشحن، 19 أيار/مايو 2021.

(73) تتعارض هذه النتيجة مع تقرير مطعون في صحته: Alice Fereday and Matt Herbert, "Strange days for hashish trafficking in Niger", Global Initiative against Transnational Organized Crime, 11 May 2021.

المرفق الخامس عشر للاطلاع على مزيد من التفاصيل.

(74) لا يزال إله سالي (انظر الفقرة 79 أعلاه) في حالة فرار.

81 - وعلى الرغم من عدم التأكد بعد من تورط مالي في شحنتي الحشيش اللبناني المفترض المذكورتين أعلاه، فقد حصل الفريق على أدلة على التعاون بين شبكة ببيديكا ومسؤول عسكري ذي نفوذ في جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم، موسى تيليش، في نقل عدة مئات من طرود الحشيش من مالي إلى النيجر في شباط/فبراير 2021⁽⁷⁵⁾.

82 - وينتسب موسى تيليش، المسؤول عن عمليات جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم في منطقة غورما، إلى المجموعة التكتيكية الثامنة للأسلحة المختلطة التابعة للقوات المسلحة المالية، وله تأثير على مقاتلي الجماعة المدمجين في الجيش المالي المعاد تشكيله. وفي 29 نيسان/أبريل، حضر تيليش مراسم إدماج 422 مقاتلا سابقا في سيغو، حضرها ممثلون مختلفون عن الجماعات المسلحة الممتلئة، فضلا عن وزير المصالحة الوطنية، إسماعيل واغي⁽⁷⁶⁾.

83 - وفي أواخر عام 2020، أعلم الفريق بمشاركة تيليش في تحرك قافلة تنقل الحشيش في 7 أيلول/سبتمبر 2020 من منطقة ميناكا في مالي إلى النيجر. ونفى تيليش للفريق مشاركته في تحرك القافلة وفسر وجوده في المنطقة في ذلك الوقت بمشاركته في عملية بحث عن عامل إغاثة ألماني اسمه يورغ لانج، كان قد احتُجز كرهينة في تيلابيري في نيسان/أبريل 2018⁽⁷⁷⁾ ونفى تيليش أنه عقد صفقات متعلقة بالمخدرات مع ببيديكا أو أنه كان على اتصال به بشأن مثل هذه الصفقات، فيما أقر بوجود اتصالات بينهما بشأن مسائل أخرى في عام 2019 أو عام 2020⁽⁷⁸⁾.

التحقيقات في الاتجار بالحشيش المتعلقة بموريتانيا

84 - إلى جانب ضبط طن واحد من القنب المغربي في نواكشوط في أواخر حزيران/يونيه 2021⁽⁷⁹⁾، ليس للفريق علم بأي عمليات اعتراض كبيرة لقوافل تعبر إلى مالي عبر الشمال كما أبلغ بذلك سابقا. وأعلم الفريق بعبور قافلة مشتبه فيها، تتألف من 13 مركبة، من موريتانيا إلى مالي في 11 حزيران/يونيه 2021⁽⁸⁰⁾.

85 - وعبرت القافلة بعد ثلاثة أيام من سفر أحد مهربي المخدرات الماليين المشتبه بهم لم يتم التحقق من اسمه بعد بين باماكو ونواكشوط. وأمكن أيضا تحديد هوية شريكه المزعم، الذي يقوم برحلات متكررة إلى موريتانيا، على أنه حمو ولد بابا، المنحدر من (طن) أهل عبد الحي من عرب البرابيش في أورسي/بوجبيهة. ويزعم أن هذا الأخير أدار قافلة لنقل المخدرات اشتهرت في منتصف كانون الأول/ديسمبر 2020 مع

(75) مصدر رسمي (سري)، 1 حزيران/يونيه 2021.

(76) انظر المرفق السادس عشر للاطلاع على صور لموسى تيليش خلال المراسم.

(77) اجتماع مع موسى تيليش، باماكو، 20 أيار/مايو 2021. وذكر تيليش أنه خلال العملية، سرق قطاع طرق مركبات خصصها قائد كتيبة من الجيش المعاد تشكيله في غاو، محمد الأمين آغ كيليتا، وخرجوا بها عبر الحدود وكان لا بد من استعادتها.

(78) مقابلة هاتفية مع موسى تيليش، 6 تموز/يوليه 2021.

(79) انظر: "L'effet dévastateur d'El Guerguerat sur la Mauritanie", Maghreb Online, 26 June 2021.

(80) مصدر رسمي (سري)، 14 حزيران/يونيه 2021.

مجموعة من المنافسين بالقرب من أغيلهوك، وأفيد بأن ذلك أسفر عن مقتل شخصين وإصابة ثمانية أشخاص آخرين⁽⁸¹⁾، وكان ولد بابا من بين الجرحى⁽⁸²⁾.

86 - وفي وقت كتابة هذا التقرير، كان الفريق ينتظر رداً على طلب معلومات من موريتانيا، أرسل في 9 حزيران/يونيه 2021 للتحقق من الإفراج المزعوم عن سيدي حميدوش، المعروف باسم عليتو، الذي كان أُلقي القبض عليه في تموز/يوليه 2017 بتهمة الاتجار بالمخدرات، ومعرفة المزيد عن هذا الإفراج. وسافر أعضاء بارزون من قبيلة لمهار العربية، ممن حققوا ثروات في عمليات نقل الوقود في المنطقة، إلى موريتانيا لالتماس الإفراج عن عليتو وإعادة العلاقات التجارية بعد ذلك⁽⁸³⁾.

باء - الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين

الأرقام والاتجاهات

87 - ترد في المرفق السادس عشر - باء ملاحظات الفريق فيما يتعلق بمناطق تمبكتو وغازو ميناكا.

شبكات تهريب المهاجرين، والعمل القسري، والعنف الجنسي⁽⁸⁴⁾

88 - في تمبكتو، اتهم مهرب مهاجرين يدعى مامادو نياكاتي، وهو معروف باسم تايسون، بالابتزاز بعد أن تقدم ثلاثة مهاجرين من سيراليون ومهاجران سنغاليان بشكوى إلى الشرطة بسبب قيامه باحتجازهم إلى أن تمكنوا من الفرار⁽⁸⁵⁾. وكان نياكاتي، الذي يشتبه أيضاً في تورطه في تهريب الأسلحة والمخدرات⁽⁸⁶⁾، من بين تسعة مهربين للمهاجرين اعتقلوا في شباط/فبراير 2018 في غازو (انظر S/2018/581، الفقرة 139). ويزعم أن نياكاتي اعتُقل مرة أخرى في غازو في نهاية حزيران/يونيه 2021⁽⁸⁷⁾.

89 - وفيما يتعلق بكيدال، حصل الفريق على معلومات عن مواطن غيني كان قد تم أخذه من الحدود بين ليبيا والنيجر وإعطاه وعداً بالعمل في موقع منجم لكسب المال من أجل مواصلة طريقه⁽⁸⁸⁾. ثم أُعيد في مركبة إلى مالي، التي كان أتى منها في البداية، مع عدة مهاجرين آخرين، وأودع في موقع منجم بين تيساليت وكيدال وأُجبر على العمل⁽⁸⁹⁾، دون توفير الخدمات الأساسية، ثم تُرك دون أجر. وهلك أحد رفاقه بينما كانوا في طريقهم إلى كيدال.

(81) انظر <https://mobile.twitter.com/Amajagh/status/1338840248571338754>.

(82) اجتماع مع مصادر سرية، غازو وباماكو، أيار/مايو 2021.

(83) اجتماع مع ممثلين عن الحركة العربية الأزوادية، غازو وباماكو، أيار/مايو 2021؛ واجتماع مع مصدر سري، باماكو، 12 أيار/مايو 2021.

(84) نظراً لحساسية الحالات المعروضة في هذا الفرع وضرورة حماية المصادر، يمتنع الفريق عن تقديم الكثير من التفاصيل.

(85) تقرير سري، 11 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، ومراسلة مع مصدر سري، 3 تموز/يوليه 2021.

(86) تقرير سري، 17 شباط/فبراير 2018.

(87) مراسلة مع مصدر سري، 30 حزيران/يونيه 2021.

(88) مقابلة هاتفية مع مصدر سري، 22 أيار/مايو 2021.

(89) يحتمل أن الشخص كان يشير إلى أحد المواقع المجاورة، أبانكو، وإندارسيت، وإغرغر، التي اخترقها جميعها جماعة نصرة الإسلام والمسلمين. وكمثال على ذلك، أبلغ الفريق بأن هاما آغ موسى، وهو تاجر أسلحة سابق كان مشاركاً في الحركة الوطنية لتحرير أزواد

العنف الجنسي ضد المهاجرات

90 - بالإضافة إلى باي كوليبالي (انظر S/2020/785/Rev.1، الفقرات 104-106)، ظهر في غاو شخص مهم آخر في عالم تهريب المهاجرين يقود شبكة من المتاجرين بالبشر. فسيكا ديارا مواطن مالي يعمل مع مراسلين غينيين، أحدهما في سيفاري، واسمه أمادو ديالو، والآخر في تيميوين، ويلقب بـ "روجو"⁽⁹⁰⁾. واحتجبت الشبكة، التي تركز على المهاجرين من غرب أفريقيا الناطق بالفرنسية ومعظمهم من غينيا وكوت ديفوار، مهاجرين كسجناء في منزل في تيميوين حيث تم ابتزازهم للحصول على مدفوعات إضافية، وحيث تعرضت النساء للاعتداء الجنسي⁽⁹¹⁾.

91 - وفي الأشهر الأخيرة، ترسخت شبكة منفصلة لتهريب المهاجرين تضم مواطنين نيجيريين في غاو، وتعمل من حانة تسمى "البطل" (Hero) في حي الجنابانجا (الحي 4) في مدينة غاو⁽⁹²⁾. وتركز الشبكة على المهاجرين من غرب أفريقيا الناطق بالإنكليزية، بمن فيهم النيجيريون والليبيون والسيراليونيون. وتشمل الشبكة نساء نيجيريات يدرن دورا للدعارة في غاو، حيث زعم أن المهاجرات يجبرن على ممارسة البغاء.

92 - وأبلغ الفريق أيضا بأن زوجين من الطوارق من كيدال يقيمان في حي شاتوه في غاو اتُهما في عام 2020 بالإبقاء على فتاتين إيفواريتين رغما عنهما؛ واتهم الرجل بالاعتداء الجنسي على إحداهما. وهرب الرجل بعد ذلك إلى كيدال، بينما وضعت المرأة رهن الاحتجاز المؤقت بتهمة التواطؤ السلبي⁽⁹³⁾.

استعادة الجماعات المسلحة للمهاجرين

93 - خلال بعثات الفريق الأخيرة في مالي، علم بمشروع⁽⁹⁴⁾ يشمل أطرافا موقعة على الاتفاق ويرمي إلى وقف تهريب المهاجرين عن طريق تعزيز القدرات المحلية على مراقبة الأراضي والحدود. ووضع المشروع وزير الجالية المالية في الخارج والنكامل الأفريقي، الحمدو آغ إلبين، وقُدّم في أوائل شباط/فبراير 2021، في روما، إلى وزارة الخارجية والتعاون الدولي في إيطاليا، وكان قادة تنسيقية الحركات الأروادية، والائتلاف الموالي لغامو، وجناح قبيلة دوسحاق في حركة إنقاذ أزواد من بين الحاضرين أيضا⁽⁹⁵⁾.

94 - وفي 6 أيار/مايو، وقع آغ إلبين ووزير الخارجية والتعاون الدولي في إيطاليا، لويجي دي مايو، إعلانا مشتركا بشأن مراقبة تدفقات الهجرة. وستقدم إيطاليا الدعم للمشروع، الذي من المقرر أن تنفذه المنظمة

وحاليا في جماعة نصرة الإسلام والمسلمين، يمارس السيطرة في إندارسيت. وكان آغ موسى من بين الأشخاص الذين صدرت بحقهم أوامر اعتقال في عام 2013، وتم رفعها في العام نفسه في إطار اتفاقات واغادوغو الأولية.

(90) يحتمل أن يكون روجو قد تولى قيادة الشبكة خلفا لـ "راستا"، وهو غيني آخر حدد الفريق هويته في وقت سابق، وزعم أنه كان يحتجز المهاجرين رغما عن إرادتهم في تيميوين (انظر S/2018/581، الفقرة 142). ويفترض أن راستا قضى عقوبة بالسجن لمدة عامين في الجزائر. وعمل راستا مع مهرب مهاجرين مشهور آخر، بايا كوني، وهو إيفواري يقيم أيضا في تيميوين، ومن المرجح أن يكون منتشيا إلى الشبكة نفسها.

(91) مراسلات مع مصادر سرية، آذار/مارس 2021؛ ومراسلات مع سلطات العدالة المالية، آذار/مارس 2021.

(92) اجتماعات ومراسلات مع مصادر سرية، أيار/مايو وحزيران/يونيه 2021.

(93) اجتماع مع السلطات المحلية، غاو، 10 آذار/مارس 2021.

(94) عنوان المشروع هو "مشروع الدعم من أجل الحد من حركات الهجرة غير النظامية وتحقيق الاستقرار في مالي".

(95) العباس آغ انتلا، عن المجلس الأعلى لوحدة أزواد وموسى آغ أشاراتومان عن جناح قبيلة دوسحاق في حركة إنقاذ أزواد، والحاج آغ غامو ومحمد آغ الشريف عن جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم.

الدولية للهجرة⁽⁹⁶⁾. وحتى وقت كتابة هذا التقرير، لم تكن قد اتخذت بعد أي إجراءات ملموسة ولم تكن قد صُرفت بعد الموارد المالية المتفق عليها التي ذكرت⁽⁹⁷⁾.

95 - وأبلغ كل من السلطات المالية وممثلي جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم وجناح قبيلة دوسحاق في حركة إنقاذ أزواد الفريق بأنه في إطار المشروع، استعادت الجماعات المسلحة الممتلئة المذكورة أعلاه، في آذار/مارس 2021، 251 مهاجراً من المتاجرين أو شبكات تهريب المهاجرين الناشطين في منطقتي ميناكا وغاو⁽⁹⁸⁾. وتم إحضارهم لتتولى رعايتهم الأجهزة الوطنية المختصة والمنظمات غير الحكومية وهيئات الأمم المتحدة المعنية⁽⁹⁹⁾. ومن بين هؤلاء المهاجرين، أعرب 65 شخصاً، من بينهم 12 قاصراً غير مصحوبين بذويهم، عن رغبتهم في إعادتهم إلى أوطانهم.

96 - ووفقاً لما ذكرته جهات فاعلة من المجتمع المدني وممثلو الجماعات المسلحة في غاو، لم تكن الأغلبية ترغب في أن تعاد إلى الوطن لأن معظمهم كانوا من العمال المهاجرين، بمن فيهم عمال مناجم حرفيون، ولم تكن لهم نية السفر إلى الجزائر أو أماكن أبعد منها⁽¹⁰⁰⁾.

97 - ولئن شارك الأمين العام للمجلس الأعلى لوحدة أزواد، العباس آغ انتلا، في المناقشات الأولية في روما، فلم تستعد تنسيقية الحركات الأزوادية أي مهاجرين من كيدال، وذلك على الرغم من أنه من المفترض أن تكون قادرة على القيام بذلك بالنظر إلى هيمنة مقاتلي التنسيق في المنطقة. وأوضح ممثل عن التنسيق للفريق أنه يتعين إيجاد حل أكثر استدامة للمسألة من استعادة العمال المهاجرين، الذين سيعود الكثير منهم إلى أعمالهم بعد مرور فترة وجيزة من ذلك⁽¹⁰¹⁾. وأرجع آخرون رفض التنسيق إعادة المهاجرين إلى أوطانهم إلى الحاجة إلى عمال مهاجرين في مناجم الذهب في كيدال⁽¹⁰²⁾.

جيم - الذهب المستخرج بالوسائل الحرفية

98 - يستمر التعدين الحرفي في الازدهار في شمال مالي، مع فتح مواقع جديدة في جميع أنحاء مناطق غاو وكيدال وتمبكتو، وغالبا في مناطق نائية جدا. وتمكنت الجماعات المسلحة من ممارسة قدر من السيطرة في بعض المواقع، ولا سيما في إين تيليت الشمالية، على بعد 20 كيلومترا شمال غرب إنتاهاكا، ولكن هذا لا يستبعد تسلل الجماعات الإرهابية المسلحة (انظر الفقرة 140 أدناه).

99 - وكما خلص إلى ذلك الفريق في تقرير سابق (انظر S/2021/151، الفقرة 57)، تشكل المناجم الحرفية في منطقة غورما جزءا لا يتجزأ من استراتيجية التوسع التي تتبعها تنسيقية الحركات الأزوادية.

(96) رسالة خطية من الممثل الدائم لإيطاليا لدى الأمم المتحدة، استلمت في 29 حزيران/يونيه 2021، ردا على رسالة لفريق الخبراء مؤرخة 4 حزيران/يونيه 2021.

(97) المرجع نفسه.

(98) مقابلة هاتفية مع مدير المديرية الإقليمية للحماية المدنية في غاو، 14 أيار/مايو 2021؛ واجتماعات مع ممثلين عن الجماعات المسلحة الممتلئة في باماكو، نيسان/أبريل - أيار/مايو 2021.

(99) انظر المرفق السابع عشر للاطلاع على صور من شريط فيديو تظهر وصولهم إلى غاو.

(100) اجتماعات في غاو مع ممثلين عن المجتمع المدني والجماعات المسلحة لم يكشف عن هويتهم، 14-18 أيار/مايو 2021.

(101) اجتماع مع ممثل عن تنسيقية الحركات الأزوادية في باماكو، 16 حزيران/يونيه 2021.

(102) اجتماعات في غاو مع ممثلين عن المجتمع المدني والجماعات المسلحة لم يكشف عن هويتهم، 14-18 أيار/مايو 2021.

وكانت إنتاهاكا الوجهة الأولى لبعثة توعية من كيدال، في شباط/فبراير 2021، قادها رئيس الأركان العسكرية للمجلس الأعلى لوحدة أزواد، أشافغي آغ بوهادا⁽¹⁰³⁾. وبعد البعثة، أنشأت التنسيقية منطقة عسكرية لمنطقة غورما، تحت قيادة أكلي إكنان آغ سليمان (انظر الفقرة 43 أعلاه). وفي 27 شباط/فبراير، قامت عناصر تابعة لآغ سليمان بإنشاء نقطة تفتيش عسكرية على بعد حوالي خمسة كيلومترات من إنتاهاكا، وذلك لتيسير الوصول إلى مواقع المناجم. ولم يعلن عن إنشاء نقطة التفتيش، وهو ما أثار ارتباكاً عندما مرت دورية تابعة للقوات المسلحة المالية. وأمرت القوات بإزالته، وبعد ذلك أحلى مقاتلو التنسيقية الموقع، وأقاموا معسكراً في المنطقة المجاورة، ولكن بعيداً عن الطريق.

100 - ومع أن قوات جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم الموالية لغامو التي تعمل من دورو لا يزال لها وجود في المناجم الواقعة شمال إنتاهاكا، فإن تنسيقية الحركات الأروادية هي القوة المهيمنة⁽¹⁰⁴⁾. ويتولى تنسيقها أتاكا آغ محمد يوسف⁽¹⁰⁵⁾. وهو مفتش شرطة سابق انتقل من الحركة الوطنية لتحرير أزواد إلى جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم ثم إلى فصيل من هذه الجماعة موال لهابالا، يمكن اعتباره اليوم وكيلاً لتنسيقية الحركات الأروادية⁽¹⁰⁶⁾.

101 - وفي عام 2020، حاولت شركة لتصفية المعادن يوجد مقرها في باماكو بناء منشأة صهر في كادجي، على الضفة الجنوبية لنهر النيجر بالقرب من غاو، بهدف تحويل الحصى المعدني المأخوذ من إنتاهاكا إلى شذرات ذهبية، ثم تنقية هذه الأخيرة لاحقاً وتحويلها إلى سبائك في باماكو. وتم التخلي عن المشروع بسبب ارتفاع تكاليف النقل وإجبار الجماعات المسلحة السكان المحليين الأصليين القاطنين حول إنتاهاكا على التخلي عن معارضتهم للتحويل المحلي باستخدام الزئبق والسيانيد، مما زاد من فرصها في فرض الضرائب بطريقة غير قانونية. وبدا القيام بالتحويل محلياً في موقع المنجم أكثر فعالية من حيث التكلفة⁽¹⁰⁷⁾. ولمزيد من المعلومات عن الأوضاع الإنسانية في مواقع المناجم في إنتاهاكا، انظر الفقرات 140-147 أدناه.

(103) انظر المرفق الثامن عشر للاطلاع على الأمر المتعلق بالبعثة. ولا يحدد الأمر إنتاهاكا، ولكن بعد غاو توجهت البعثة مباشرة إلى إنتاهاكا، وأمضت يومين قبل العودة إلى غاو، ومنها توجهت إلى فورغو وبامبا وتيميرا. وبعد البعثة، أنشأ المجلس الأعلى لوحدة أزواد وفصيل جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم الموالي لهابالا مركزين إضافيين، في تيميرا وسوبوري. وقد أزيل المركز في سوبوري لأن السكان المحليين يعتبرونه مغرطاً في فرض الرسوم على النقل.

(104) تحت تهديد جماعة مسلحة إرهابية، انتقل العديد من أعضاء جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم في المنطقة إلى المجلس الأعلى لوحدة أزواد في عام 2018 (انظر S/2018/581، الفقرات 101-107).

(105) أتاكا آغ محمد يوسف هو ابن محمد يوسف آغ غليس، الرئيس السابق لمجلس دائرة غورما غاروس (انظر أيضاً S/2018/581، الفقرة 103).

(106) لكن، تعتبره قيادة تنسيقية الحركات الأروادية في منطقة غورما موالياً لغامو الآن (رسالة مؤرخة 6 تموز/يوليه 2021).

(107) انظر المرفق التاسع عشر للاطلاع على صور أحواض غسل الحصى التي يجري بناؤها بالقرب من إنتاهاكا.

دال - الاتجار غير القانوني بالسجائر وتهريبها

تدفق السجائر البيضاء غير المشروعة

102 - استرعى الفريق الانتباه في السابق إلى النقل العابر غير النظامي لعدة أنواع من السجائر وإعادة تصديرها عبر بنن وبوركينا فاسو وتوغو والنيجر وإدخالها بصورة غير مشروعة إلى شمال مالي⁽¹⁰⁸⁾. ولا تزال العلامات التجارية المصنعة بصورة قانونية، ومعظمها يصدر من الإمارات العربية المتحدة، تغرق المنطقة، حيث يعلن المستوردون في الأول أنها في مرحلة عبور، ليتم إعادة تصديرها بعد ذلك. ولا تصل هذه السجائر أبداً إلى أي بلد توجه إليه لبيعها بشكل قانوني، بل تدخل التداول غير المشروع بدلا من ذلك. وتوصف هذا السجائر بـ "السجائر البيضاء غير المشروعة".

103 - ونادرا ما تُنفذ المراسيم الصادرة عن وزارات التجارة في البلدان المذكورة أعلاه لمنع السجائر المستوردة من أن تصبح سجائر بيضاء غير مشروعة - أي عن طريق مصادرة السجائر التي لا تحمل علامات بلد المقصد المفترض - وتتجاهلها سلطات الجمارك بشكل عام.

سجائر إlijانس (Elegance)

104 - بعد تحقيقات الفريق في العلامات التجارية أمريكان ليجند، وأوريس، وغولد سيل، وبيس وبيزنس رويلز، حقق في علامة تجارية لسجائر بيضاء جديدة غير مشروعة تسمى إlijانس، وهي منتج لشركة الفرات للتبغ (Al Furat Tobacco) في الإمارات العربية المتحدة⁽¹⁰⁹⁾. ففي أيلول/سبتمبر وتشرين الأول/أكتوبر 2020، أدخل 400 صندوق من هذه السجائر بصورة غير قانونية إلى غاو عن طريق تيماء، غانا، ثم إلى نيامي⁽¹¹⁰⁾. وأعلنت شركة الفرات للتبغ بسند شحن بتاريخ 10 كانون الثاني/يناير 2021 يهم 1 000 صندوق من المقرر شحنها إلى شركة مونديال للتبغ (Mondial Tobacco Company) في النيجر⁽¹¹¹⁾. وادعى ممثل شركة الفرات أنه لم يتمكن من استرداد سندات الشحن المتعلقة بشحنات سابقة إلى نفس الشركة عبر الطريق نفسه ولم يرد على سؤال بشأن ما إذا كانت الشركة قد صدرت إلى النيجر في عام 2020⁽¹¹²⁾.

105 - وحصل الفريق من مسؤولي الجمارك في النيجر على بيانات تبين استيراد شركة مونديال للتبغ 400 صندوق مما يفترض أنها سجائر تحمل علامة إlijانس في عام 2020. ولم ترد شركة مونديال للتبغ،

(108) ما فتئت العلامات التجارية تعبر بلداً واحداً أو أكثر من تلك البلدان في انتهاك لأنظمة العبور وإعادة التصدير المعنية التي تتطلب وضع علامات على علب السجائر وفقاً لبلد المقصد المعلن. وسجائر أمريكان ليجند (American Legend) هي منتج لشركة كاريليا للتبغ (Karelia Tobacco Company) في اليونان وتم تصديرها من قبل نفس الشركة. وتم تصدير سجائر أوريس (ORIS) وغولد سيل (Seal Gold) من الإمارات العربية المتحدة من قبل شركة التبغ الشرقية (Tobacco Oriental Company)، في حين تم تصدير سجائر بيس (Yes) وبيزنيس رويلز (Royals Business) من الإمارات العربية المتحدة من قبل شركة فيزن للتبغ (Tobacco Vision) وشركة التبغ المستقلة (Tobacco Independent)، على التوالي.

(109) نفى ممثل شركة بيتاسينيك النيجر (Niger Petacynic)، الذي هو أيضاً مدير شركة أجدال (Agdal)، للفريق في 13 تموز/يوليه أنه تاجر في أي وقت من الأوقات في سجائر أوريس وأكد أن شركة بيتاسينيك النيجر لم تتلق قط حاويات سجائر شحنت باسمها (انظر S/2020/785/Rev.1، الفقرتان 111 و 118).

(110) مراسلات مع متعهدين في القطاع في نيامي، 25 أيار/مايو 2021؛ ومراسلات مع السلطات المحلية في غاو، 30 أيار/مايو 2021.

(111) استلم رد شركة الفرات للتبغ في 27 أيار/مايو 2021 على مراسلة رسمية لفريق الخبراء بتاريخ 14 أيار/مايو 2021.

(112) مراسلات مع ممثل شركة الفرات للتبغ بتاريخ 27 أيار/مايو و 7 و 8 حزيران/يونيه 2021.

التي يسمح لها بنقل السجائر عبر النيجر وليس استيرادها في هذا البلد (انظر المرفق العشرين)، على طلب الفريق الحصول على معلومات. وكما هو الحال مع العلامات التجارية الأخرى الغير المرخص ببيعها في مالي والتي حقق فيها الفريق، فإن علب سجائر إليجانس التي عُثر عليها في غاو لا تحمل أي علامات خاصة ببلد معين⁽¹¹³⁾.

106 - ويؤكد الفريق أن الإدخال غير المشروع للسجائر إلى مالي يتعلق باستيراد شركة موندريال للتبغ لـ 400 صندوق، لأن شركة الفرات أشارت في ردها إلى شركة أميرة الدولية (Amira International) التي يملكها أبو بكار، بوصفها مقدمة للخدمات الاستشارية لشركة الفرات بشأن فرص الأعمال التجارية في جميع أنحاء منطقة غرب أفريقيا. وعلم الفريق من مصادر أخرى في الميدان في مالي والنيجر أن عمر أبو بكار وجد، من خلال تاجر مالي، عميلين في غاو لشركة موندريال للتبغ من أجل بيع السلع لهما⁽¹¹⁴⁾.

107 - ويبدو أن التحقيقات التي أجراها الفريق والسلطات المحلية في غاو منذ كانون الأول/ديسمبر 2020 قد ثبّطت محاولات أخرى لتسويق السجائر ذات العلامة التجارية إليجانس في مالي بصورة غير مشروعة. وليس هناك ما يشير إلى أن أي جزء من الشحنة الموجهة إلى النيجر في كانون الثاني/يناير 2021، والتي تبلغ 1 000 صندوق، انتهى بها المطاف في السوق المالية. وعلى الرغم من ذلك، فإن الإدخال الأول غير المشروع إلى مالي لم يكن ليحدث لو كانت السلطات في النيجر قد صادرت السجائر غير الموسومة الموجهة لإعادة التصدير عند وصولها، وفقا لمرسومها الصادر في 2 حزيران/يونيه 2017 بشأن الموضوع.

سجائر أمريكان ليجند

108 - ترد في المرفق الثاني والعشرين مناقشة مستكملة بشأن حالة سجائر أمريكان ليجند التي أبلغ عنها الفريق في تقاريره السابقة.

نهب السجائر التي تحمل العلامات التجارية القانونية

109 - في 16 نيسان/أبريل، تمت مهاجمة ونهب شاحنة قادمة من باماكو تحمل 350 صندوقا من سجائر دانهيل (Dunhill) القانونية⁽¹¹⁵⁾، إلى جانب 40 دراجة نارية قادمة أيضا من باماكو، على بعد 45 كيلومترا من وسط مدينة غاو، بعد وقت قصير من تجاوز إنتاهاكا⁽¹¹⁶⁾. ووفقا لروايات شهود عيان، نقلت تسع مركبات شحن صغيرة (بيك آب) على الأقل السلع وغادرت في اتجاهين: نحو إنتاهاكا وإين

(113) انظر المرفق الحادي والعشرين للاطلاع على الصور. ونسخة السجائر الخفيفة هي التي أظهرها شاهد للفريق وهي تفرغ كشحنة في نيامي في أيلول/سبتمبر 2020.

(114) طلب الفريق رؤية عمر أبو بكار في نيامي، وهو الذي طلب إرسال الأسئلة بشأن مسار السجائر التي تحمل العلامة التجارية إليجانس خطيا إلى عنوان بريده الإلكتروني الخاص بالشركة. وظل الفريق ينتظر إجابة على رسالته حتى وقت كتابة هذا التقرير (المراسلة المؤرخة 27 أيار/مايو 2021).

(115) مثلت الحصة الأكبر، أو 250 صندوقا، طلبا من تاجر جملة مقيم في غاو مقدا إلى شركة سوديباف (SODIBAF) في باماكو، التي هي أيضا موزع للشركة الوطنية للتبغ وأعواد النقا (SONATAM)، المستورد الحصري للسجائر في مالي.

(116) انظر المرفق الثالث والعشرين للاطلاع على صور للشاحنة المنهوبة.

تيليت⁽¹¹⁷⁾. وهذا الهجوم لم يسبق له مثيل، حيث أن قطاع الطرق الذين ينشطون على هذه الطريق لا ينهبون عادة، بل يأخذون الشاحنات والسائقين كرهائن من أجل أن تدفع لهم الفدية.

110 - ووفقا لما أفاد به ممثلون لمختلف الأطراف الموقعة، نفذت الهجوم عناصر إجرامية ملحقة بالمنطقة العسكرية التابعة لتنسيقية الحركات الأروادية في منطقة غورما⁽¹¹⁸⁾. وفي أعقاب الهجوم، قام علي بادي مايجا (انظر S/2020/785/Rev.1، الفقرة 54)، بصفته القائم على الإطار التشاوري في غاو، بإعادة جمع جماعات موقعة مختلفة، بما في ذلك تنسيقية الحركات الأروادية، لإيجاد تسوية، وبعد ذلك أعيد بعض السلع المنهوبة إلى مالكيها⁽¹¹⁹⁾.

111 - وبعد أربعة أيام من حادث نهب الشاحنة، وخلال ليلة 19 إلى 20 نيسان/أبريل، نهب قطاع طرق مسلحون غرفة تخزين تابعة للشركة الوطنية للتبغ وأعواد النقال وأضرمو النار فيها. وقام فرع الشركة في باماكو بصورة غير مباشرة بإمداد التجار الذين فقدوا سلعهم في الهجوم على الشاحنة في غاو بما يحتاجونه (انظر الفقرة 109 أعلاه)⁽¹²⁰⁾. وهناك أوجه تشابه بين هذا الحادث وهجوم آخر بهدف النهب نفذ خلال ليلة 12 إلى 13 تموز/يوليه 2018. وجاء ذلك الحادث بعد ضبط سجناء أميركان ليدجند في لايبزانغا في 1 تموز/يوليه 2018، وحرص عليه البشار سوماغيل مايجا، الذي كان قد طلب السلعة في ذلك الوقت (انظر S/2019/636، الفقرة 126). وفي حين أن الصلة بين نهب الشاحنة ونهب غرفة التخزين لا تزال غير واضحة، وأنه لم يتم بعد تحديد هوية مرتكبي هذه الجريمة الأخيرة، تجدر الإشارة إلى أن الشاحنة المنهوبة كان يملكها الشخص نفسه، البشار سوماغيل مايجا⁽¹²¹⁾.

هاء - تنفيذ تجميد الأصول وحظر السفر

112 - في 1 نيسان/أبريل 2021، قدمت حكومة مالي ردا على مراسلتي الفريق المؤرختين 12 حزيران/يونيه و 16 كانون الأول/ديسمبر 2020، اللتين كان استفسر فيهما عن تجميد أصول خمسة أفراد وافقت عليه في 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي. وكانت جميع الحسابات الثلاثة المعنية مفتوحة باسم محمد بن أحمد مهري (MLi.007)، وهي تظهر تحويلات وأرصدة صغيرة. وتم تحديد حساب إضافي لشركة تسمى شركة تيلمسي القابضة (Tilemsi Holding)، التي يملك مهري 25 في المائة منها. ولم يجمد هذا الحساب، لأنه يمثل نسبة أقل من عتبة 50 في المائة⁽¹²²⁾.

(117) اجتماعات مع التجار وأعضاء من المجتمع المدني في غاو، آذار/مارس وأيار/مايو 2021.

(118) اجتماع مع ممثلين عن القوات المسلحة المالية وجماعة طوارق إغداد للدفاع عن النفس وحلفائهم وتنسيقية الحركات الأروادية في غاو وباماكو، أيار/مايو وحزيران/يونيه 2021. ووفقا لما جاء في بلاغ صادر عن التنسيقية، اعتقلت القوات الدولية الرجل الثاني في قيادة منطقة غورما العسكرية التابعة للتنسيقية، آغ حمادة (انظر الفقرة 43 أعلاه) في 29 حزيران/يونيه 2021. ونفى قائد التنسيقية، ألكي إكنان، للفريق في 12 تموز/يوليه 2021 أن تكون عناصره ضالعة في هجوم النهب.

(119) اجتماعات مع التجار وأعضاء من المجتمع المدني في غاو، آذار/مارس وأيار/مايو 2021.

(120) انظر المرفق الثاني عشر للاطلاع على صور لغرفة التخزين.

(121) مراسلات مع جهات مطلعة في المجال التجاري وممثلين عن السلطات المحلية في غاو، أيار/مايو 2021.

(122) تطبق في الولايات القضائية للولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، وهي بمثابة مرجع للمصارف في جميع أنحاء العالم.

113 - وأجرى الفريق مزيداً من التحقيقات المباشرة مع المصارف المعنية للحصول على تفاصيل إضافية عن المعاملات التي شهدتها الحسابات، وكشف عن فرقين هامين فيما يتعلق بالمعلومات التي قدمتها الحكومة. أولاً، لم يكن أحد الحسابات التي تم تحديدها مملوكاً لمحمد بن أحمد مهري، بل لشخص آخر خاضع للجزاءات، هو مهري سيدي امير بن دحا (MLi.006)، المعروف باسم يورو ولد داحا⁽¹²³⁾. ثانياً، يبين حساب شركة تيلمسي القابضة معاملات دائنة ومدينة تقارب 72 مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (132 000 دولار)، بما في ذلك ودائع نقدية كبيرة تصل قيمتها إلى 23 مليون فرنك من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (41 602 دولار) قام بها أحد شركاء مهري في الشركة. وذكرت حكومة مالي، في رسالة الرد التي بعثتها، معاملات دائنة ومدينة لم تبلغ سوى 52 826 فرنكاً من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (95 دولاراً) و 85 850 فرنكاً من فرنكات الجماعة المالية الأفريقية (155 دولاراً)، على التوالي.

114 - وعلى الرغم من أن اسم محمد ولد متالي (MLi.008) لم يذكر في رد الحكومة، فقد أبلغ الفريق أنه يملك حساباً في مصرف أفريقيا في باماكو⁽¹²⁴⁾. ويدعي ولد متالي، الذي عين مستشاراً خاصاً لرئيس المجلس الوطني الانتقالي في آذار/مارس 2021، أنه لم يحصل على أي أجر منذ توليه هذا المنصب، وأن حساباً يكاد ينفذ رصيده. وفيما يتعلق بانتهاك حظر السفر إلى موريتانيا في تشرين الأول/أكتوبر 2020، وكما أكدت السلطات الموريتانية (انظر S/2021/151، الفقرتان 10 و 11)، نفى ولد متالي للفريق أنه سافر إليها⁽¹²⁵⁾.

115 - وطلب الفريق أيضاً معلومات إضافية من المعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية، بناء على معلومات أبلغ عنها الفريق في تقريره الأخير (انظر S/2021/151، الفقرتان 14 و 15). وأكد الأمين العام للمعهد حضور محمد عثمان آغ محمدون (MLi.003) حلقة عمل نظمت بالاشتراك مع شريكهم المحلي، المركز المالي للحوار بين الأحزاب والديمقراطية، وأنه تم دفع مبلغ مباشرة إلى محمد عثمان في شكل بدل نقل محلي. والتزم الأمين العام للمعهد في رسالته باتخاذ "تدابير تصحيحية لضمان عدم تكرار هذا النوع من الحوادث"⁽¹²⁶⁾.

116 - وتلقى الفريق أيضاً معلومات من مسؤولين ماليين تحدثوا شريطة عدم الكشف عن هويتهم، تفيد بأن حكومة مالي واصلت تقديم الدعم المالي إلى محمد عثمان آغ محمدون (MLi.003)، في شكل بدل يومي مدفوع له باعتباره عضواً في لجنة متابعة الاتفاق.

117 - والفريق على علم بطلب إعفاء واحد من حظر السفر، قدمه إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي شخص آخر خاضع للجزاءات، وكان هذا الطلب قيد التجهيز وقت إعداد هذا التقرير. وشرح الفريق للشخص المعني التفاصيل المطلوبة من أجل هذا النوع من الطلبات. ويدل طلب إعفاء أول مع عدم وجود أي معلومات تتعلق بانتهاكات حظر السفر من جانب الأفراد الخاضعين للجزاءات منذ صدور تقرير الفريق السابق على زيادة الوعي بالتدابير المتعلقة بالجزاءات والعزم على الامتثال لها.

(123) قُتل في 9 شباط/فبراير 2020 (انظر S/2020/158/Rev.1، الفقرة 74). وأحال الفريق في 18 آذار/مارس 2020، في مرفق رسالة موجهة إلى لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي، نسخة من شهادة وفاة يورو لاتخاذ الإجراءات الواجبة، لكن لم يكن قد رفع اسمه بعد من القائمة أثناء كتابة هذا التقرير.

(124) اجتماع في باماكو، 17 حزيران/يونيه 2021.

(125) المرجع نفسه.

(126) رسالة مؤرخة 23 حزيران/يونيه 2021 موجهة من الأمين العام للمعهد الدولي للديمقراطية والمساعدة الانتخابية.

خامسا - انتهاكات القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان⁽¹²⁷⁾

118 - يسلم الفريق بالآثار التراكمية على السكان المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال، التي يحدثها عدم الاستقرار السياسي، ولا سيما حالات التأخير في تنفيذ الاتفاق، والحالة الأمنية في منطقة الحدود الثلاثية بين بوركينا فاسو ومالي والنيجر، وما يرتبط بذلك من تحديات اقتصادية وثقافة الإفلات من العقاب.

119 - ويلاحظ وجود جميع هذه العوامل في منطقة غاو، حيث لا تزال الحالة متقلبة، وتؤثر حالات التأخير في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج على الحالة الأمنية (انظر الفقرات 8-12 أعلاه)، وتستمر التهديدات المبلغ عنها ضد السكان المدنيين في الازدياد⁽¹²⁸⁾. وتتواجد قوات الدفاع والأمن المالية في المراكز الحضرية الرئيسية وفي بلدة لايبزانغا الحدودية؛ وللجماعات المسلحة المكونة من أفراد غير رحل والمرتبطة بالائتلاف وجود منخفض على الطريق المحوري جنوب غاو المؤدي إلى لايبزانغا، ولا سيما في دائرة أنسونغو بعد توسع تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى (انظر S/2020/158/Rev.1، الفقرة 59؛ و S/2020/785/Rev.1، الفقرة 56). وتواصل تنسيقية الحركات الأروادية توسيع نفوذها في منطقة غورما (انظر الفقرتين 99 و 100 أعلاه)، فيما تدعم عناصر من التنسيقية وجماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم الحرب بين جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى (انظر الفقرة 45 أعلاه). وبالإضافة إلى كون غاو مركزا للتجارة، فهي وجهة للمهاجرين الباحثين عن عمل في مناجم الذهب (انظر الفقرتين 97 و 98 أعلاه). ويتزايد الإجرام على محور غاو - لايبزانغا وفي مدينة غاو وحولها، فضلا عن حوادث سرقة الماشية والابتزاز وتشريد المدنيين في المناطق التي ينشط فيها تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين، مما يقوض سبل العيش والأمن الغذائي.

120 - وفي هذا السياق، وعملا بالفقرتين الفرعيتين 8 (و) و (ز) من القرار 2374 (2017)، حقق الفريق في الانتهاكات والاعتداءات التي تؤثر على الشرائح الاجتماعية في غاو، وهي: (أ) العنف الجنسي والجنساني، ولا سيما العنف الجنسي ضد النساء والفتيات؛ (ب) تجنيد الأطفال واستخدامهم من قبل الجماعات المسلحة، والاستغلال الاقتصادي للأطفال (الأولاد) في مناجم الذهب؛ (ج) عمليات اختطاف وقتل قادة المجتمعات المحلية في مناطق عمليات تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين.

121 - وفي منطقة موبتي، تحقق الفريق من تقارير عن حالات اختفاء قسري تسببت فيها القوات المسلحة المالية في بوني، دائرة دوينترا.

(127) انظر التذييل باء من المرفق الثاني للاطلاع على منهجية تحقيق الفريق بشأن الانتهاكات المتعلقة بالقانون الدولي الإنساني، والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والأفعال التي تشكل انتهاكات لحقوق الإنسان.

(128) انظر المرفق الرابع والعشرين للاطلاع على التواريخ والتوزيع الجغرافي للتهديدات والحوادث المبلغ عنها التي أثرت على السكان المدنيين في غاو، في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى حزيران/يونيه 2021. المصدر: وحدة حماية المدنيين التابعة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي.

ألف - العنف الجنسي والجنساني

122 - لاحظ الفريق، في تقريره الأخير لنصف المدة، أن عدد حوادث العنف الجنسي والجنساني لا يزال مرتفعاً في مالي⁽¹²⁹⁾. ففي الفترة من عام 2017 إلى عام 2020، سُجل في نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف الجنسي 1 913 حادث عنف جنسي متصل بالنزاع (انظر المرفق الخامس والعشرين للاطلاع على تواريخ الحوادث المبلغ عنها). وفي الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس 2021، تم من خلال النظام توثيق 205 حوادث عنف جنسي متصل بالنزاع ارتكبت ضد نساء وفتيات (28 في المائة منهن كن دون سن 18 عاماً)⁽¹³⁰⁾. وأفيد بأن هذه الحوادث ارتكبتها كل من القوات المسلحة المالية (3 في المائة)، والجماعات المسلحة الممثلة (49 في المائة)، ورجال مسلحين مجهولي الهوية (48 في المائة). وتشير التقديرات إلى أن كثيراً من الحالات لا يبلغ عنها بسبب محدودية حركة النساء والفتيات في المناطق النائية، ووصمة العار في المجتمع، وخوف الضحايا من الانتقام.

123 - وأجرى الفريق تحقيقاً في العنف الجنسي المتصل بالنزاع في غاو. ويصف الفريق، في الفقرات 90 إلى 92 أعلاه، النتائج التي توصل إليها بشأن البغاء القسري في غاو والتقارير المتعلقة بالاعتداء الجنسي على المهاجرات (انظر أيضاً S/2019/636، الفقرات 140-142، و S/2020/785/Rev.1، الفقرات 139-144).

124 - وتظهر المعلومات الموثوق بها التي جمعت أثناء الولاية وجود نمط من العنف الجنسي الذي ترتكبه ضد النساء والفتيات عناصر من عدة جهات موقعة على الاتفاق والجماعات الموقعة الممثلة، ولا سيما الجماعتان المنتسبتان إلى تنسيقية الحركات والجبهات الوطنية للمقاومة، غاندا إيزو وغاندا كوي. وتحقق الفريق أيضاً من حوادث اغتصاب قامت بها عناصر من قوات الدفاع والأمن المالية في غاو. ولا يبدو أن هذه الأعمال تستهدف النساء والفتيات على أساس انتماءاتهن الاجتماعية أو العرقية أو السياسية، وتحدث في مناخ يتسم بتزايد الإجرام (انظر المرفق الرابع والعشرين)، وعدم المساواة بين الجنسين، والإفلات من العقاب.

125 - ويشدد الفريق على أن جميع الشهود والضحايا الذين تم إجراء مقابلات معهم تقريباً والذين كانوا يعرفون هوية الجاني (الجناة) لم يرغبوا في ذكر أسمائهم خوفاً من الانتقام. ولإعطاء الأولوية لاعتبارات حمايتهم، لا يشار في حوادث العنف الجنسي المعروضة أدناه إلا إلى الجماعة المسلحة التي ينتمي إليها مرتكب الجريمة وليس إلى الفرد الذي ارتكبها.

(129) في الفترة بين كانون الثاني/يناير وكانون الأول/ديسمبر 2020، أبلغ عن 6 605 حوادث عنف جنسي وجنساني عن طريق نظام إدارة المعلومات المتعلقة بالعنف الجنسي؛ وكانت نسبة 99 في المائة من الناجين من هذه الحوادث من الإناث، مثلت نسبة 58 في المائة منهن فتيات دون سن 18 عاماً. وخلال الربع الأول من عام 2021، أبلغ من خلال النظام عن وقوع 1 879 حادثاً.

(130) في الفترة من كانون الثاني/يناير إلى آذار/مارس 2021، سُجل في النظام ما مجموعه 639 حادث عنف جنسي (انظر المرفق الخامس والعشرين، الشكل الثاني). وعلاوة على ذلك، نشرت المجموعة المعنية بالحماية في مالي نتائج دراسة ميدانية أجريت مؤخراً، وشملت مخاوف المدنيين المتعلقة بالحماية في 20 دائرة في مناطق موبتي وسيغو وميناكا وتمبكتو وغاو. وأبلغت المجموعة بأن ما متوسطه 35 في المائة من النساء في جميع المناطق الخمس يخشين أن يصبحن هدفاً للعنف الجنسي. انظر: Yssa Oumar Basse, "Perception de la situation de protection de la population civile au Mali dans le cadre du projet de monitoring de protection", Groupe Stratégies & Leadership, December 2020 التالي: www.humanitarianresponse.info/sites/www.humanitarianresponse.info/files/documents/files/amss_-_rapport_etude_de_base_protection_-_version_finale.pdf.

العنف الجنسي المرتكب من قبل قوات الدفاع والأمن المالية في منطقة غاو

126 - تحقق الفريق من تقريرين عن حالتي اغتصاب ارتكبه عناصر من الدرك في عام 2021 في مدينة غاو. ففي عام 2021، قبل حلول شهر رمضان، اغتصب أحد رجال الدرك فتاة تبلغ من العمر 16 عاما عندما أخذها من الشارع بينما كانت برفقة أخيها⁽¹³¹⁾. واقتادها الدركي إلى مكان خلف المقابر، حيث اغتصبها. وتذكر الضحية أنها استيقظت في المستشفى وهي تعاني من جروح داخل المهبل؛ وألقت أسرتها باللوم عليها في الحادث، ولم تتقدم بشكوى. وخلال الفترة نفسها، اصطحب دركيان فتاة تبلغ من العمر 15 عاما أثناء قيامهما بدورية في المدينة، واغتصبها أحدهما. وأبلغت الضحية الدرك بالحادث، وألقي القبض على الجاني، لكن أفرج عنه بعد بضعة أيام. وفي وقت لاحق، في أواخر أيار/مايو 2021، تعرضت الفتاة للسب والضرب والجرح على أيدي عناصر من غاندا إيزو في الشارع في مدينة غاو.

127 - وعلاوة على ذلك، ووفقا لمعلومات موثوق بها، قام عنصر من القوات المسلحة المالية في تشرين الأول/أكتوبر 2020، في غاو باغتصاب شابة تبلغ من العمر 19 عاما؛ ولم تتقدم بشكوى بناء على مشورة أفراد مجتمعها المحلي.

128 - ولم يحصل الفريق على العدد الإجمالي لحوادث العنف الجنسي والجنساني المنسوبة إلى عناصر قوات الدفاع والأمن المالية في منطقة غاو في السنوات الأخيرة.

العنف الجنسي المرتكب من قبل الجماعات المسلحة الممثلة في منطقة غاو

129 - تنسيقية الحركات والجبهات الوطنية للمقاومة (وجماعاتها المنشقة) هي مجموعة من الميليشيات وجماعات الدفاع المكونة من السكان غير الرحل تضم غاندا كوي (التي أنشئت في عام 1994) وغاندا إيزو (التي أنشئت في عام 2008). وقدم الفريق معلومات في تقريرين سابقين عن تاريخها وتحالفاتها المتغيرة (انظر S/2020/785/Rev.1، الفقرات 49 و 54-56؛ و S/2020/158/Rev.1، الفقرة 59). ولا تزال المجتمعات المحلية في غاو تنتظر إلى غاندا إيزو وغاندا كوي، على الرغم من استيعابهما رسميا من قبل تنسيقية الحركات والجبهات الوطنية للمقاومة، على أنهما جماعتان يمكن تحديدهما ولهما تأثير على الحالة الأمنية، بما في ذلك من خلال نقاط التفتيش التي تقيمانها في غاو وحولها.

130 - ووفقا لمصادر موثوقة، نسب 130 حادثا من حوادث العنف الجنسي والجنساني الموثقة في غاو بين كانون الثاني/يناير 2020 ونيسان/أبريل 2021 إلى أفراد وصفوا بأنهم تابعون للائتلاف، والتنسيقية الأولى للحركات والجبهات الوطنية للمقاومة، والتنسيقية الثانية للحركات والجبهات الوطنية للمقاومة، وغاندا إيزو، وغاندا كوي. وتشمل تلك التقارير 55 حادث اغتصاب و 27 محاولة اغتصاب⁽¹³²⁾.

131 - وفي فترة الستة عشر شهرا المذكورة، أفيد بأن الجناة المنتمين إلى غاندا إيزو وغاندا كوي كانوا مسؤولين عن 64 حادثا من حوادث العنف الجنسي والجنساني (32 حادثا لكل واحدة منهما)، بما في ذلك ما مجموعه 25 حادث اغتصاب، و 15 محاولة اغتصاب. وقد تم توثيق معظم هذه الحوادث في مدينتي غاو وأنسونغو، حيث تتاح للناجين فرصة أفضل للوصول إلى شبكات الإحالة المتعلقة بالعنف الجنسي

(131) في عام 2021، كان شهر رمضان في التقويم القمري الإسلامي يوافق الفترة من 12 نيسان/أبريل إلى 12 أيار/مايو 2021.

(132) انظر المرفق الخامس والعشرين، الشكل الثالث، للاطلاع على تفصيل لعدد الحوادث حسب الجماعة المسلحة الممثلة ونوع العنف الجنسي والجنساني المبلغ عنه.

والجنساني والمستجيبين الأوائل. وجمع الفريق شهادات مباشرة تؤكد الادعاءات وتشير إلى أن حوادث الاغتصاب ومحاولات الاغتصاب من جانب أفراد يوصفون بأنهم تابعون لغاندا إيزو وغاندا كوي من الأرجح أن تقع بالقرب من نقاط التفتيش والقواعد التابعة للجماعتين، بما في ذلك: (أ) نقطة تفتيش تقيمها جماعة غاندا كوي في شمال مدينة غاو في زنديغا، بلدية سوني ألبير؛ (ب) على مقربة من "قاعدة" غاندا كوي في حي الجنابانجا في مدينة غاو.

132 - وتحقق الفريق أيضا من أنه في عام 2019، تعرضت فتاة تبلغ من العمر 16 عاما للاغتصاب من قبل عنصر من غاندا كوي في حي شاتوه في مدينة غاو. وأبلغت الشرطة بالحادث ولم تحصل منها عن أي متابعة للحالة. وتحدث الفريق أيضا مع امرأة وفتاة تبلغ من العمر 15 عاما تعرضتا للضرب على أيدي عناصر من غاندا إيزو في الشارع في مدينة غاو، في أيار/مايو 2021⁽¹³³⁾. وعلاوة على ذلك، ووفقا لمعلومات موثوقة بها، اغتصب عنصر من غاندا إيزو في شباط/فبراير 2021 امرأة بالقرب من بلدة أنسونغو. وكان الجاني صديقا للأسرة. واختارت الضحية عدم تقديم شكاية إلى الشرطة خوفا من رفض مجتمعها المحلي لها.

133 - وعلاوة على ذلك، نسب 32 حادثا من حوادث العنف الجنسي والجنساني التي تم توثيقها إلى تنسيقية الحركات الأروادية، بما في ذلك سبع حالات اغتصاب ومحاولات اغتصاب واحدة (انظر المرفق الخامس والعشرين، الشكل الثالث). ووقع جميع الحالات المبلغ عنها في عام 2020، باستثناء حادث واحد للحرمان من الوصول إلى الموارد تم توثيقه في عام 2021. ولم يتلق الفريق أية شهادات مباشرة بشأن الحوادث المنسوبة إلى تنسيقية الحركات الأروادية.

134 - ويذكر الفريق بأن قيادتي الائتلاف والتنسيقية قطعتا التزامات بمكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاع في مالي وداخل صفوفهما. ففي عام 2017، أصدرت التنسيقية بيانا التزمت فيه بمنع وقوع العنف الجنسي المتصل بالنزاع في مالي (انظر المرفق السادس والعشرين). وفي بيان صادر عن الائتلاف (تنسيقية الحركات والجهات الوطنية للمقاومة، والحركة العربية الأروادية، وجماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم) في عام 2016، التزم بما يلي: (أ) إيصال رسائل واضحة تحظر أعمال العنف الجنسي من خلال تسلسل قياداتهم؛ (ب) ضمان مراعاة التدابير المحددة لمنع العنف الجنسي والحماية منه في ترتيباتها الأمنية؛ (ج) ضمان استبعاد مرتكبي العنف الجنسي من المشاركة في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج (انظر المرفق السابع والعشرين). ويؤدي عدم قيام قيادة الائتلاف/تنسيقية الحركات والجهات الوطنية للمقاومة بمنع نمط العنف الجنسي الذي ترتكبه عناصرهما في غاو والإقرار به والتصدي له، إلى تحمل مسؤوليتهما والإضرار بدورهما كشريكين فاعلين في تنفيذ الاتفاق.

حادث الاغتصاب الذي وقع في مونزونغا في أيلول/سبتمبر 2020

135 - حقق الفريق في حادث اعترض فيه أربعة رجال مسلحين في أيلول/سبتمبر 2020 طريق مجموعة مكونة من ست نساء وثلاثة أطفال (صبي عمره 15 سنة ورضيعان) كانوا يجمعون الحطب بالقرب من مونزونغا في دائرة أنسونغو⁽¹³⁴⁾. وعصّب الجناة أعين المجموعة وضربوهم وهددوهم بالسواطير والسكاكين،

(133) في جميع الحوادث الثلاثة المزعومة، كان الجناة يرتدون قمصانا تحمل اسم جماعتهم المسلحة. ووفقا لما قاله الشهود، هذا ليس زيا موحدا، ولم يكن يلبسه سوى بعض الجناة.

(134) أبلغ عن الحادث على نطاق واسع على وسائل التواصل الاجتماعي.

ثم فصلوا النساء الأربع الأصغر سناً عن الآخرين واغتصبوهن. ووُصف الجناة، الذين لا تزال هويتهم غير مؤكدة، بأنهم قطاع طرق يركبون دراجات نارية ويعملون بطريقة منسقة. ويلاحظ الفريق أن هذه طريقة عمل مماثلة لطريقة عمل قطاع الطرق المسؤولين عن عمليات السطو على طول الطريق الرابطة بين غاو وأنسونغو.

136 - ويدل الحادث، الذي وقع في وضح النهار وعلى بعد خمسة كيلومترات من معسكر القوات المسلحة المالية الواقع في محيط بلدة أنسونغو، على أوجه القصور في قدرات قوات الدفاع والأمن المالية لتوفير الأمن للسكان المدنيين خارج محيط البلدة. وفي أعقاب الحادث، التقى أفراد من المجتمع المدني في أنسونغو بالحاكم في غاو لمناقشة شواغلهم الأمنية، وأشاروا إلى هذا الحادث من بين مسائل أخرى، وفي 5 كانون الأول/ديسمبر 2020، تظاهروا في أنسونغو للمطالبة بتوفير مزيد من الحماية.

بلاغات أخرى عن العنف الجنسي والجنساني

137 - تلقى الفريق تقارير عن حوادث عنف جنسي وجنساني، بما في ذلك العنف الجنسي المتصل بالنزاع، في غاو ارتكبها أفراد منتسبون إلى تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى، وفي منطقتين أخريين، هما تمبكتو وموبتي، ارتكبتها القوات النظامية ومجموعات الدفاع المحلية في سياق العنف القبلي. وعلاوة على ذلك، أبلغ الفريق بادعاءات تتعلق بعمليات إجهاض قسري ارتكبتها قوات الأمن والدفاع المالية في منطقة موبتي. ولم يتمكن الفريق من الوصول إلى الضحايا والحصول على موافقتهم على إجراء مزيد من التحقيق في هذه التقارير.

138 - وأخيراً، وبعد مشاورات بين الأمم المتحدة والحكومة في 8 و 9 حزيران/يونيه 2021، التزمت الحكومة بإعطاء الأولوية لأربع قضايا رمزية من قضايا العنف الجنسي المتصل بالنزاع من بين 115 حالة ارتكبت في عامي 2012 و 2013 كانت معروضة على المحاكم. ويرحب الفريق بالمبادرة باعتبارها خطوة هامة في التعامل مع حالات التأخير المزمّن في التصدي القضائي للعنف الجنسي المتصل بالنزاع في مالي.

باء - استخدام الأطفال وتجنيدهم واستغلالهم اقتصادياً

139 - واصل الفريق تلقي تقارير عن استخدام الأطفال من قبل جماعات مسلحة، بما في ذلك الحركة الوطنية لتحرير أزواد، وائتلاف شعب أزواد، والتنسيقية الأولى للحركات والجهات الوطنية للمقاومة، ولكنه لم يتمكن من زيادة تأكيد هذه التقارير⁽¹³⁵⁾.

140 - ومع الظفرة في تعدين الذهب بالوسائل الحرفية في شمال مالي (انظر الفقرات 98-101 أعلاه)، أحاط الفريق في وقت سابق علماً بتقارير عن عمل الأطفال في مناجم الذهب في غاو وكيدال، والاتجار بالأشخاص ذي الصلة بذلك (انظر S/2021/151، الفقرة 36)، والعنف ضد عمال المناجم في غاو (المرجع نفسه، الفقرة 54). وحقق الفريق كذلك في ظروف العمل والأمن في المناجم القريبة من قرية إنتاهاكا، بمنطقة غاو، ووجود أطفال في هذه المواقع، واحتمال استخدامهم أو تجنيدهم من قبل الجماعات المسلحة الموجودة هناك. وأكدت مصادر حكومية ومصادر أخرى موثوقة استخدام الأطفال واستغلالهم ووصفت هذه المواقع بأنها "تتسم بالفوضى" بسبب غياب سيطرة الدولة، والخدمات والبنية التحتية غير

(135) انظر المرفق الثامن والعشرين للاطلاع على لمحة عامة عن الانتهاكات الجسيمة المرتكبة ضد الأطفال.

الملائمة، وظروف العمل غير المنظمة. وتركز النتائج التي توصل إليها الفريق على الأكبر من بين موقعين موجودين بالقرب من إنتاهاكا، أي إين تيليت الشمالية، الذي شهد نموا كبيرا منذ عام 2020.

141 - وتسيطر على منجم إين تيليت الشمالية وتديره لجنة تقودها جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم وتنسيقية الحركات الأروادية⁽¹³⁶⁾. وهم يؤمنون الموقع ويسيطرون على نقاط التفتيش⁽¹³⁷⁾. ويجوبون أيضا الضرائب من عمال المناجم ورجال الأعمال. ويدفع عمال المناجم رسما مقابل الحماية والإذن بالحفر. وشوهدت عناصر من جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى في الموقع⁽¹³⁸⁾. ومع أن القوات المسلحة المالية لها مقر في قرية إنتاهاكا المجاورة، فليس لها وجود في إين تيليت الشمالية.

142 - وفي تموز/يوليه 2020، قدر عدد العاملين في الموقعين بـ 18 000 عامل، من بينهم 6 000 صبي⁽¹³⁹⁾. وبحلول شباط/فبراير 2021، كان عدد السكان في إين تيليت الشمالية قد تضاعف على الأقل⁽¹⁴⁰⁾. وعلى الرغم من التقلبات بسبب عمليات الهجرة الموسمية، من الواضح أن إين تيليت الشمالية تواصل النمو.

143 - ويشغل الأطفال في الموقع لحفر الحفر، وغريلة الرمال، وطهي الطعام وجلب المياه. ويصل بعض الأطفال إلى المواقع بصحبة أقاربهم الذكور، ويصل آخرون دون مرافقين. ولاحظ المراقبون وعمال الإغاثة زيادة في عدد الأطفال الذين وصلوا من النيجر عبر غاو للعمل في المواقع في العام الماضي⁽¹⁴¹⁾. واعترضت الشرطة في غاو 21 طفلا من بوركينا فاسو في حزيران/يونيه 2020، و 17 طفلا من النيجر في آذار/مارس 2021، وهم في طريقهم إلى مناجم الذهب⁽¹⁴²⁾.

144 - ووفقا لمصادر موثوقة، يعمل بعض الأطفال، ولا سيما القادمون من بوركينا فاسو والنيجر، على أساس الاستدانة لتسديد مبلغ لشخص ثالث مقابل نقلهم وطعامهم، ويعمل بعضهم دون أجر لأيام أو حتى طوال المدة التي يقضونها في المناجم⁽¹⁴³⁾. كما تطلب عناصر من الجماعات المسلحة التي تقوم بتأمين

(136) تقرير سري، 17 شباط/فبراير 2021.

(137) تشترك الحركة الوطنية لتحرير أزواد وجماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم في السيطرة على نقطة التفتيش الرئيسية الواقعة في الجنوب باتجاه إنتاهاكا. مقابلة سرية، 28 أيار/مايو 2021.

(138) تقريران سريان، 20 كانون الثاني/يناير و 24 شباط/فبراير 2021.

(139) لا تتواجد نساء أو فتيات في المواقع القريبة من إنتاهاكا؛ ومع ذلك، ووفقا لتقرير للمجموعة المعنية بالحماية في مالي، كانت هناك، في تموز/يوليه 2021، 470 امرأة و 30 فتاة في مواقع في تاكالتوت، وتاسيك، وتين زاوتين، وتيساليت (Rapport "d'évaluation rapide de protection des enfants sur les sites d'orpaillage", December 2020).

(140) قال ممثل عن جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم يزور الموقع بانتظام للفريق بأن الموقع قد تجاوز قرية إنتاهاكا من حيث عدد السكان. وينحدر عمال المناجم من 12 بلدا على الأقل، لا سيما بوركينا فاسو وتشاد والسودان والنيجر (مقابلة سرية، 28 أيار/مايو 2021). وقدرت مصادر رسمية عدد السكان في الموقع بأنه على الأقل مماثل لعدد سكان مدينة غاو (تقرير سري للأمم المتحدة، 3 شباط/فبراير 2021).

(141) يصل الأطفال باستخدام حافلات النقل العام، بما في ذلك سونيف ونور وتيليمسي. وفي غاو، يأخذهم الممررون (passeurs)، ومعظمهم من العرب أو التاماشيق، في موقف للحافلات بالقرب من مبنى المحافظة وينقلونهم إلى المناجم.

(142) في كلتا الحالتين، أعيد هؤلاء الأطفال إلى وطنهم بمساعدة المنظمة الدولية للهجرة (مصدر من الأمم المتحدة، حزيران/يونيه 2021).

(143) قال مصدر مطلع مباشرة على الحقائق للفريق أن رجال الأعمال يتعمدون إحداث مشاكل لتجنب دفع أجور عمال المناجم أو خصم تكلفة المعدات التالفة من مرتباتهم (مقابلة سرية، أيار/مايو 2021). ووفقا لما جاء في تقرير سري مؤرخ 11 آب/أغسطس 2020،

المواقع من الأطفال القيام بأعمال صغيرة. ويعرض وجود عناصر من تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين هؤلاء الأطفال لمخاطر تجنيدهم من قبل هاتين الجماعتين.

145 - وفي أعقاب جهود الدعوة التي قامت بها الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية، قادت المحافظة في غاو بعثة لتقصي الحقائق تمثل قطاعات متعددة ذهبت إلى إين تيليت الشمالية في 28 و 29 كانون الثاني/يناير 2021، إلى جانب قائد القوات المسلحة المالية في غاو وممثلين عن الدوائر الحكومية⁽¹⁴⁴⁾. وأثناء الزيارة، وُجد أطفال تقل أعمارهم عن عشر سنوات يعملون في إين تيليت الشمالية.

146 - وأشارت البعثة التي قادتها المحافظة إلى غياب الهياكل الخاصة بالصحة والنظافة الصحية، وندرة المياه، وانتشار مشاكل الجهاز التنفسي والكلبي في صفوف عمال المناجم. وصادرت البعثة 100 كيلوغرام من السيانيد ولاحظت استخدام الزئبق بدون معدات واقية؛ وتلوث هاتين المادتين الكيميائيتين المياه في الموقع⁽¹⁴⁵⁾. وعقب هذه الزيارة، أبلغ عن أزمة صحية في قرية تين تاركات⁽¹⁴⁶⁾ بسبب ندرة المياه والمواد الكيميائية السامة⁽¹⁴⁷⁾. وقد وضع وصول المشردين داخليا من دورو ومرسي إلى إنتاهاكا في آذار/مارس ونيسان/أبريل 2021 ضغطا إضافيا على الموارد المائية وغيرها من الموارد في المنطقة⁽¹⁴⁸⁾.

147 - وأفادت الأمم المتحدة عن زيادة مطردة في الحوادث الأمنية التي تؤثر على السكان المدنيين في بلدية إين تيليت في الفترة من تموز/يوليه إلى كانون الأول/ديسمبر 2020، وزيادة ملحوظة في عمليات السطو والقتل التي استهدفت عمال المناجم في المنطقة المحيطة بمواقع تعدين الذهب في كانون الأول/ديسمبر 2020⁽¹⁴⁹⁾. ومنذ حزيران/يونيه 2021، لم يكن هناك تنسيق ملحوظ بين السلطات في غاو والجماعات المسلحة الموقعة على الاتفاق الموجودة في الموقع⁽¹⁵⁰⁾.

جيم - عمليات اختطاف وقتل قادة المجتمعات المحلية

148 - أبلغ الفريق في وقت سابق عن عمليات قتل مستهدفة لقادة المجتمعات المحلية في تمبكتو ومنطقة غورما، في سياق النزاع ضد تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى (انظر S/2019/137، الفقرات 44-50). وواصل الفريق تلقي تقارير عن وقوع حوادث مماثلة داخل مناطق عمليات جماعة نصرة الإسلام والمسلمين وتنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى. وفي خمسة من كل عشرة حوادث أبلغ عنها في

صادرت عناصر من جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم وثنائق مهاجرين وأجبرتهم على العمل في مناجم الذهب في إنتاهاكا دون دفع أي أجر.

(144) صيغ تقرير رسمي للبعثة. ولم يتلق الفريق نسخة من هذا التقرير.

(145) مقابلة مع مصدر رسمي، غاو، 24 أيار/مايو 2021. وكرر عدة مسؤولين في غاو الإعراب عن شواغلهم إزاء الحالة الصحية والإنسانية في إين تيليت الشمالية في حوارات ثنائية أخرى (تقريران سريان، 3 و 5 شباط/فبراير 2021).

(146) تقع قرية تين تاركات بالقرب من إين تيليت الشمالية، وغالبا ما يستخدم الاسمان للإشارة إلى المنطقتين.

(147) تقرير سري، 10 شباط/فبراير 2021.

(148) تقرير سري، 19 أيار/مايو 2021.

(149) تقرير سري، 2 كانون الأول/ديسمبر 2020.

(150) أبلغ الفريق بأن المحافظة أنشأت، عقب إجراء هذه البعثة، أربع لجان لمعالجة الحالة، وتعنى هذه اللجان بما يلي: الأمن والتنمية والصحة والصرف الصحي. وحتى أيار/مايو 2021، لم تكن اللجنة المعنية بالأمن، المؤلفة من ممثلين عن الحكومة والحركات المسلحة، قد أصبحت قادرة على أداء مهامها بعد. مقابلة سرية، 28 أيار/مايو 2021.

الفترة من تشرين الأول/أكتوبر 2020 إلى أيار/مايو 2021، اختطف الضحايا لرفضهم دفع زكاة (وهي ضريبة فرضها تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى وجماعة نصرة الإسلام والمسلمين) أو لعدم دفعها، وتعرضوا في بعض الحالات للقتل⁽¹⁵¹⁾.

149 - ومن الأمثلة البارزة على ذلك اختطاف مسؤول محلي في أنسونغو وقتله بعد ذلك في أيار/مايو 2021. ففي 22 أيار/مايو، اختطفته ثلاثة عناصر مسلحة من قبيلة الفولاني من محل إقامته في قرية سينا، على بعد خمسة كيلومترات جنوب بلدة أنسونغو، ثم طلبوا في وقت لاحق فدية من أسرته (بما في ذلك ماشية). وفي الأيام التي أعقبت الحادث، احتج أفراد من المجتمع المحلي، بمن فيهم نساء وأطفال، على اختطافه بإغلاق مدخل القرية. وعلى الرغم من التعبئة التي قام بها مسؤولو الدولة للتفاوض من أجل إطلاق سراحه، فقد أفيد بأن الضحية قُتل على أيدي مختطفيه بحلول 9 حزيران/يونيه⁽¹⁵²⁾.

150 - ولا يرى بعض قادة المجتمعات المحلية أي خيار سوى الاصطفاف إلى جانب تنظيم الدولة الإسلامية في الصحراء الكبرى أو جماعة نصرة الإسلام والمسلمين كوسيلة للبقاء على قيد الحياة.

دال - الاعتقالات التعسفية وحالات الاختفاء القسري التي تنسب إلى القوات المسلحة المالية في موبتي

151 - تلقى الفريق تقارير عن انتهاكات لحقوق الإنسان ارتكبتها القوات المسلحة المالية في سياق عمليات مكافحة الإرهاب. وفي دوينترا، تحدثت هذه الانتهاكات في حلقة من الهجمات الانتقامية بين القوات المسلحة المالية وجماعات مسلحة متطرفة. وتبين الأحداث التي ما فتئت تقع في قرية بوني منذ 3 شباط/فبراير 2021 هذا النمط من العنف.

152 - وقرية بوني هي المركز الإداري لبلدية هيري، دوينترا، وتقع على الطريق السريع RN16 الذي يربط غاو بموبتي. ويوجد معسكر للقوات المسلحة المالية في بوني، التي تقع ضمن منطقة عمليات جماعة كتيبة سيرما. وتضم المنطقة ميدان عمليات بالغ الصعوبة إذ يمر الطريق السريع بين تلال صخرية، تستخدمها كل من جماعتي كتيبة غورما وكتيبة سيرما كمخابأ استراتيجي.

153 - وفي 3 شباط/فبراير 2021، هوجم معسكر القوات المسلحة المالية، وتم تعيين قائد جديد له بعد ذلك بوقت وجيز. وبعد هذا التغيير في القيادة، وثقت منظمات حقوق الإنسان زيادة كبيرة في الاعتقالات التعسفية وحالات الاختفاء والإعدام خارج نطاق القضاء التي ارتكبتها القوات المسلحة المالية في بوني والقرى المحيطة بها. وتلقى الفريق أسماء ما لا يقل عن 30 شخصا اعتقلتهم و/أو احتجزتهم هذه القوات في بوني في الفترة من 18 شباط/فبراير إلى 17 أيار/مايو 2021، ولا يزال مكان وجودهم مجهولاً. ففي 23 آذار/مارس، أوقفت قوات الأمن حافلة بالقرب من بوني وفتشتها، واعتقلت ما لا يقل عن 35 راكبا من الذكور، واحتجزتهم في المخيم العسكري في بوني. وقد اختفى اثنا عشر من أولئك الركاب (ثلاثة من موندورو وتسعة من قبيلة الفولاني من بوركينا فاسو) منذ ذلك الحين (انظر المرفق الثلاثين).

(151) انظر المرفق التاسع والعشرين للاطلاع على قائمة بالحوادث المبلغ عنها.

(152) مقابلات سرية مع مسؤولين وأفراد من المجتمع المحلي، أيار/مايو وحزيران/يونيه 2021؛ وتقارير سرية مؤرخة 23 و 24 أيار/مايو و 9 حزيران/يونيه 2021.

154 - وفي أعقاب جهود الدعوة التي بُذلت، أرسلت الحكومة في أيار/مايو فريق تحقيق إلى بوني، وأخذت إفادات شهود تؤكد التقارير. وفي وقت كتابة هذا التقرير، لم يتخذ أي إجراء آخر. وسيواصل الفريق التحقيق في هذه الأحداث، وسيبلغ اللجنة حسب الاقتضاء.

سادسا - عرقلة المساعدات الإنسانية

155 - يلاحظ الفريق وجود مشاكل تُظمية تؤثر على إيصال المعونة وتوزيعها والحصول عليها في المناطق النائية أو المناطق الخارجة عن سيطرة الدولة. ولاحظت أيضا تدخلا يمكن منعه تقوم به الجماعات المسلحة فيما يخص إمكانية وصول منظمات المساعدة الإنسانية إلى الأماكن.

156 - وفي المناطق النائية، يمارس حتما قادة المجتمعات المحلية قدرا من التأثير في تقييم الاحتياجات الإنسانية والإبلاغ عنها، وتقديم الدعم اللوجستي المحلي اللازم للمنظمات الإنسانية، وهو وسيلة يستخدمونها في كثير من الأحيان لصالحهم المالي. ويعقد الإجرام على طريق غاو - لايبزانغا حصول المجتمعات المحلية المستهدفة على الخدمات في غاو وأنسونغو، ووصول الجهات الفاعلة في المجال الإنساني إلى النازحين مؤخرا في تيسيت (انظر الفقرة 45 أعلاه). وتحسن وصول المساعدات الإنسانية إلى بلدة ميناكا في أعقاب مبادرة "ميناكا بلا أسلحة"، ولكنه لا يزال هشاً بقدر هشاشة ميزان القوى الذي يسند الاتفاق. وفي أغيلهوك، فر حوالي 600 أسرة بعد الهجمات على مخيم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي وفي أعقابها، وتؤثر المصالح السياسية المتنافسة لفصائل جماعة طوارق إمغاد للدفاع عن النفس وحلفائهم على رواياتها المتعلقة بالاحتياجات الإنسانية للسكان (انظر المرفق الحادي والثلاثين، وانظر أيضا الفقرة 32 أعلاه).

سابعا - التوصيات

157 - يوصي الفريق بأن تقوم لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2374 (2017) بشأن مالي بما يلي:

(أ) تشجيع الأطراف الموقعة، بما فيها حكومة مالي، على التحقيق واتخاذ تدابير تأديبية و/أو إجراءات قانونية ضد الأفراد أو الضباط المتورطين في أي نوع من أنواع الاتجار غير المشروع؛

(ب) تشجيع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي على تعهد قاعدة بيانات مركزية محدثة تُجمع فيها كل المعلومات المتعلقة بإنفاذ قواعد اللجنة التقنية المعنية بالأمن المتعلقة بتحركات قوافل الجماعات المسلحة الممتلئة، ورصد القوافل غير المعلنة، وتكليف الأفرقة المختطة للمراقبة والتحقق بالتحقيق بصورة منهجية في الانتهاكات المزعومة لاتفاق وقف إطلاق النار؛

(ج) تشجيع مالي ودول المنطقة على أن تقدم إلى اللجنة، في الوقت المناسب وعند الضرورة، طلبات الإعفاء من حظر السفر بالنيابة عن الأفراد الخاضعين للجزاءات، بما في ذلك جميع المعلومات المحددة في المادة 10 (ج) من مبادئها التوجيهية؛

(د) النظر في تحديد جهات إضافية لفرض جزاءات عليها، بما في ذلك الكيانات التجارية التي يسيطر عليها أفراد خاضعون للجزاءات كلياً أو جزئياً؛

(هـ) تذكير السلطات المالية وقيادة تنسيقية الحركات الأروادية والائتلاف بالتزاماتها بمكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاع، ودعوة الائتلاف/تنسيقية الحركات والجبهات الوطنية للمقاومة إلى تنفيذ التدابير الملموسة المحددة في بيانها لعام 2016 فيما يتعلق بمنع العنف الجنسي والتصدي له في صفوفهما (انظر الفقرة 133 أعلاه)؛

(و) الإشادة ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة المتعددة الأبعاد لتحقيق الاستقرار في مالي ومكتب الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع نظرا لتعاونهما مع الفريق، وتشجيع مواصلة تبادل المعلومات مع الفريق بشأن جميع المعلومات ذات الصلة المتعلقة بتطبيق الجزاءات المحددة الأهداف ضد من يرتكبون العنف الجنسي أو من يعطون أوامر بارتكابه، على نحو لا يعرض الأشخاص الناجين للخطر؛

(ز) الطلب إلى السلطات المالية وفرقة العمل المعنية بالعنف الجنسي المتصل بالنزاع في إطار ترتيب الرصد والتحليل والإبلاغ على المستوى القطري، وضع برنامج لحماية الشهود والناجين من العنف الجنسي الذين يرغبون في تقديم المعلومات إلى فريق الخبراء، عملا بالقرار 2467 (2019)؛

(ح) الطلب إلى السلطات المالية والجماعات المسلحة الممتثلة التعامل مع الأجزاء المعنية من منظومة الأمم المتحدة للتصدي لعمل الأطفال والاتجار بهم فيما يتعلق بمناجم الذهب الحرفية في مالي وما يتصل بذلك من خطر تجنيد الأطفال، عملا بالقرار 2427 (2018) (الفقرة 39).

المرفقات

Annex I: Table of correspondence sent and received by the Panel from 1 October 2021 to 6 July 2021.

Country/ entity	Number of letters sent	Information fully supplied	Information partially supplied	No answer/ Information not supplied	Pending	N/A, visit accepted
Al Furat	1		1			
Algeria	1	1				
Banque Atlantique	1	1				
BIM bank	1	1				
BOA bank	1				1	
BSIC bank	1	1				
CMA-CMG	1	1				
Ecobank, the Gambia	1			1		
Ecobank, Togo	1					1
Guinea Bissau	1				1	
IIDEA	1	1				1
Mali	5	1				4
Mauritania	3	1			1	1
Mondial Tobacco Company	1			1		
Niger	1					1
Orabank	1			1		
SOBUREX	1	1				
UBA bank	1	1				
Zenith Bank	1			1		

Annex II: Methodology

Appendix A: ‘The opportunity to reply’ methodology used by the Panel

1. Although sanctions are meant to be preventative not punitive, it should be recognized that the mere naming of an individual or entity in a Panel’s report, could have adverse effects on the individual. As such, where possible, individuals concerned should be provided with an opportunity to provide their account of events and to provide concrete and specific information/materiel in support. Through this interaction, the individual is given the opportunity to demonstrate that their alleged conduct does not fall within the relevant listing criteria. This is called the ‘opportunity to reply’.
2. The Panel’s methodology on the opportunity to reply is as follows:
 - a. Providing an individual with an ‘opportunity to reply’ should be the norm;
 - b. The Panel may decide not to offer an opportunity of reply if there is credible evidence that it would unduly prejudice its investigations, including if it would:
 - i. Result in the individual moving assets if they get warning of a possible recommendation for designation;
 - ii. Restrict further access of the Panel to vital sources;
 - iii. Endanger Panel sources, or Panel members;
 - iv. Adversely and gravely impact humanitarian access for humanitarian actors in the field; or
 - v. For any other reason that can be clearly demonstrated as reasonable and justifiable in the prevailing circumstances.
3. If the circumstances set forth in 2 (b) do not apply, then the Panel should be able to provide an individual an opportunity to reply.
4. The individual should be able to communicate directly with the Panel to convey their personal determination as to the level and nature of their interaction with the Panel.
5. Interactions between the Panel and the individual should be direct, unless in exceptional circumstances.
6. In no circumstances can third parties, without the knowledge of the individual, determine for the individual, on the other hand, in making their determination of the level and nature of
7. The individual, on the other hand, in making their determination of the level and nature of interaction with the Panel, may consult third parties or allow third parties (for example, legal representative or his government) to communicate on his/her behalf on subsequent interactions with the Panel.

Appendix B: Investigations methodology on violations relating to IHL, IHRL, and acts that constitute human rights abuses

1. The Panel adopted the following stringent methodology to ensure that its investigations met the highest possible evidentiary standards. In doing so it has paid particular attention to the “Informal Working Group on General Issues of Sanctions Reports”, S/2006/997, on best practices and methods, including paragraphs 21, 22 and 23, as requested by paragraph 12 of resolution 2511 (2020).
2. The Panel’s methodology, in relation to its investigations concerning IHL, IHRL and human rights abuses, is set out as below:
 - a. All Panel investigations are initiated based on verifiable information being made available to the Panel, either directly from sources or from media reports.
 - b. In carrying out its investigations on abductions and enforced disappearances and the Panel relied on the following sources of information:
 - i. Interviews with at least one individual or organization (either local or international) that has also independently investigated the incident.
 - ii. Interviews with people with knowledge of the event such local authorities and community members.
 - iii. Investigation and other documentation from local and international organizations that have independently investigated the incident.
 - iv. Documentation from local or international organisation that provide contextual information and crime pattern analysis.
 - v. Open-source information to identify other collaborative or contradictory information regarding the Panel’s findings.
 - c. In carrying out its investigations on child exploitation and risks of use or recruitment in gold mining, the Panel is also particularly mindful of the risk pose by its investigations for the children and their family. The Panel did not have access to the site in question, however, it relied on the following sources of information:
 - i. Interviews with local authorities and others with first-hand knowledge of the situation on the site.
 - ii. Interviews with people and organization providing assistance to these children.
 - iii. Interviews with other people with knowledge of the situation such as family members, community leaders, teachers, and social workers.
 - iv. Investigations and other documentation from local and international organizations that have independently investigated the situation on the site.
 - v. Open-source information to identify other collaborative or contradictory information regarding the Panel’s findings.
 - d. The investigation of sexual and gender-based violence presents its own specific challenges. These include the survivors’ inability or unwillingness to report the incident due to social, cultural, or religious factors, and fear of retaliation; their lack of access to medical care of health providers; limited domestic investigations, and absence of a judicial response. The Panel is mindful that victims of sexual and gender-based violence may face the additional risks of discrimination, social stigma, exclusion from their family and community, or other forms of reprisals. In order to minimise their exposure and possible retraumatisation, the Panel exercised caution in approaching survivors and witnesses, and collected contextual or corroborating data, such as statistical or pattern-related information, from relevant experts, intergovernmental and non-governmental organisations, and other reliable sources. In carrying out its investigations on sexual and gender-based violence, the Panel relies on the following sources of information:

-
- i. The victims, where they are able and willing to speak to the Panel, and where medical and security conditions are conducive to such an interview.
 - ii. Given the abovementioned. medical and police reports are not required by the Panel to conclude that rape or sexual violence took place. the Panel accepts testimonies as prima facie evidence of sexual violence.
 - iii. Interviews with at least one individual or organization (either local or international) that has also independently investigated the incident.
 - iv. Interviews with medical personnel who treated the victim, wherever possible.
 - v. Interviews with local authorities.
 - vi. Interviews with other people with knowledge of the violations such as family members, community leaders, teachers, and social workers.
 - vii. Investigation and other documentation from local and international organizations that have independently investigated the incident.
 - viii. Open-source information to identify other collaborative or contradictory information regarding the Panel's findings.
 3. The Panel will not include information in its reports that may identify or endanger its sources. Where it is necessary to bring such information to the attention of the Council or the Committee, the Panel will deposit such information in the custody of the Secretariat for viewing by members of the Committee.
 4. The Panel will not divulge any information that may lead to the identification of victims, witnesses, and other particularly vulnerable Panel sources, except 1) with the specific permission of the victims and witnesses; and 2) where the Panel is, based on its own assessment, certain that these individuals would not suffer any danger as a result. The Panel stands ready to provide the Council or the Committee, on request, with any additional documentation to supports the Panel's findings beyond that included in its reports. Appropriate precautions will be taken though to protect the anonymity of its sources.

Annex III: Recruitment decision and annexed lists by the Chief of the General Staff of the Malian army, General Oumar Diarra on 22 April 2021

MINISTÈRE DE LA DÉFENSE ET
DES ANCIENS COMBATTANTS

ETAT – MAJOR GÉNÉRAL DES ARMÉES

N° **E00142** /CEMGA/S/CEM/ADM/SP

REPUBLIQUE DU MALI
Un Peuple - Un But - Une Foi

Damako, le **22 AVR 2021**

Le Chef d'Etat-major Général des Armées

A

Tous Chefs d'Etat-majors et Directeurs de Services

BORDEREAU D'ENVOI

Désignation des pièces	Nombre	Observations
BE transmettant projet de Directives pour le recrutement 2021.....	12	« Transmis pour exploitation, avis, propositions et suggestions »
TOTAL	12	

Reçu à.....
Par le.....
Nom-Prénom et Signature

Le Chef d'Etat-major Général des Armées P/O
Le Chef d'Etat-major Général Adjoint des Armées

Colonel-major Daoud Ali MOHAMMEDINE
Chancelier de l'Ordre National

DIRPA
COMPTON "Armées"
De **22-04-2021**
Exemplaire n° **0683**

MINISTRE DE LA DEFENSE
ET DES ANCIENS COMBATTANTS



REPUBLIQUE DU MALI
Un Peuple - Un But - Une Foi

ETAT-MAJOR GENERAL DES ARMÉES

N° _____ /CEMGA/SCM/ADM/D-RH

Bamako, le.....

DIRECTIVES POUR LE RECRUTEMENT 2021 - 2022

Références : Projet Loi d'Orientation de la Programmation Militaire N°2 (LOPM-2) ;
Programme d'Action Gouvernementale (PAG) ;

Directive Inter Armées Annuelle de Préparation Opérationnelle (DIAPO) ;

Pièce-jointe : Répartition des quotas par Régions Administratives et par Etat-major et Direction au titre du recrutement 2021 (1^{re} vague : 5000).

Conformément aux directives politiques, les Forces Armées Maliennes (FAMA) en pleine restructuration continuent leurs montées en puissance.

Le renforcement des effectifs étant un des piliers de cette montée en puissance, il est prévu un recrutement de vingt-cinq mille (25000) éléments (Homme et Femme) courant 2021-2022 au sein des FAMA.

Il s'agit d'un acout d'une volonté politique affichée pour faire face à la priorité de sécurisation du processus électoral de la transition.

Cette directive est élaborée pour partager les orientations de l'Etat-major Général des Armées planifier et encadrer le processus de recrutement en corrigeant les insuffisances et en intégrant les leçons apprises des derniers recrutements, dans un souci d'efficacité, de coordination entre les Etats-majors et Directions et l'Etat-major Général des Armées au profit immédiat des opérations.

I. Leçons apprises des derniers recrutements :

- La primauté du recrutement est de la responsabilité des Etats-majors et Directions conformément à la réglementation en vigueur ;
- La mutualisation des efforts minimise les coûts du recrutement ;
- La diligence dans le processus est essentielle à sa crédibilité ;
- La moralisation du processus passe par l'implication assidue de ses acteurs ;
- L'Etat-major Général des Armées reste le niveau de coordination et de décision du processus.

II. Nouveau concept du recrutement :

1. Critères du recrutement :

Les critères définissent la qualité des populations cibles rendant ainsi le recrutement inclusif. Ils sont énumérés ainsi comme suit :

- Etre âgé de 18 à 28 ans au 31 décembre de l'année en cours ;
- Etre célibataire sans enfant ;
- Etre de nationalité exclusivement malienne ;
- Etre de bonne moralité ;

- Jouit de ses droits civiques ;
- Avoir une bonne aptitude physique.

2. Pièces à fournir :

Pour être recruté dans les forces armées maliennes, les candidats doivent fournir un dossier composé des pièces suivantes :

- Une demande manuscrite timbrée à 200 FCFA adressée au Chef d'état-major d'armée ou au Directeur de service selon le choix du candidat ;
- Deux photos d'identité en couleur ;
- Une copie d'extrait d'acte de naissance ;
- Un certificat de résidence ;
- Une copie conforme de la carte NINA ou la fiche individuelle d'enrôlement au recensement administratif à vocation d'état civil délivré par le centre compétent ;
- Un extrait de casier judiciaire datant de moins de trois mois ;
- Un certificat d'aptitude médicale délivré par un médecin civil, au format indiqué par la direction centrale des services de santé des armées ;
- Une déclaration de célibataire sans enfant ;
- Une copie certifiée du diplôme demandé par une armée ou un service.

Les niveaux d'étude requis pour postuler par Armée et Service sont déterminés comme suit :

- L'Armée de Terre recrute 50% des titulaires de diplôme équivalent ou supérieur au Diplôme d'Etude Fondamentale ;
- L'Armée de l'Air recrute seulement à partir du Diplôme d'Etude Fondamentale ;
- La Garde Nationale du Mali recrute pour 70% des titulaires de diplôme équivalent ou supérieur au Diplôme d'Etude Fondamentale ;
- La Gendarmerie Nationale recrute seulement à partir du baccalauréat ;
- Le Génie Militaire recrute pour 50% des titulaires de diplôme équivalent ou supérieur au Diplôme d'Etude Fondamentale ;
- Le Service des Transmissions et des Télécommunications des Armées recrute seulement à partir du Diplôme d'Etude Fondamentale ;
- La Direction du Matériel, des Hydrocarbures et du Transport des Armées recrute seulement à partir du Diplôme d'Etude Fondamentale ;
- Le Service de Santé des Armées recrute pour 50% des titulaires de diplôme équivalent ou supérieur au Diplôme d'Etude Fondamentale.

Les Etats-majors et Directions peuvent adjoindre des critères additionnels et des pièces à fournir par les candidats en fonction de leurs spécificités.

3. Justification des critères :

Pour rendre inclusif le recrutement, permettant d'avoir un large champ de populations cibles plus combattantes avec un état civil réel, l'âge limite est ramené à vingt-huit (28) ans.

4. Prise en compte des nouvelles régions administratives :

Le contexte actuel du pays impose à chacune et à chacun d'imprimer sa marque dans la construction de l'édifice militaire. Ainsi, toutes les régions administratives (anciennes et nouvelles) y compris le district de Bamako sont concernées par le recrutement en cours.

En ce qui concerne le personnel féminin, son quota pourrait se réduire compte tenue du vivier envisagé pour des besoins opérationnels.

Aussi, il est prévu un recrutement spécial au compte des Groupes armés d'environ deux milles (2000) éléments. Ce vivier sera issu du processus d'intégration des ex-combattants à travers la Démobilisation, le Désarmement et la Réintégration (DDR) dans le cadre de

Repartition des quotas par régions administratives et par état-major et direction au titre du recrutement 2021 (1° vague)

S/O	STRUCTURES	AT: 2000		AA: 400		G/NA: 1100		DG/EN: 600		DG/NI: 350		DT/NA: 200		DC/SS/CI: 150		DM/ITA: 200		TOTAL
		H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	H	F	
	REGIONS	1875	125	360	40	1026	74	590	10	340	10	190	10	134	16	200	0	5000
1	Départ Bamako	97	20	25	12	30	15	30	5	15	4	15	2	20	5	15	0	300
2	Koulikoro	105	7	30	1	90	5	40	1	20	0	10	2	10	2	10	0	335
3	Sikasso	43	10	20	5	80	10	30	2	20	2	15	1	10	3	10	0	300
4	Ségou	95	8	30	4	85	5	50	0	30	1	20	1	10	2	15	0	356
5	Mopti	90	10	40	5	75	6	50	1	25	1	20	1	8	1	15	0	348
6	Indépendance et Terres	95	7	30	3	65	4	30	1	30	1	15	1	8	1	15	0	346
7	Koulikoro	90	4	25	0	80	2	30	0	25	1	13	0	5	0	10	0	285
8	Koulikoro	90	4	25	0	80	2	30	0	25	1	13	0	5	0	10	0	285
9	Koulikoro	90	4	25	0	80	2	30	0	25	1	13	0	5	0	10	0	285
10	Koulikoro	90	4	25	0	80	2	30	0	25	1	13	0	5	0	10	0	285
11	Koulikoro	90	4	25	0	80	2	30	0	25	1	13	0	5	0	10	0	285
12	Koulikoro	90	4	25	0	80	2	30	0	25	1	13	0	5	0	10	0	285
13	Koulikoro	90	4	25	0	80	2	30	0	25	1	13	0	5	0	10	0	285
14	Koulikoro	90	4	25	0	80	2	30	0	25	1	13	0	5	0	10	0	285
15	Koulikoro	90	4	25	0	80	2	30	0	25	1	13	0	5	0	10	0	285
16	Koulikoro	90	4	25	0	80	2	30	0	25	1	13	0	5	0	10	0	285
17	Koulikoro	90	4	25	0	80	2	30	0	25	1	13	0	5	0	10	0	285
18	Koulikoro	90	4	25	0	80	2	30	0	25	1	13	0	5	0	10	0	285
19	Koulikoro	90	4	25	0	80	2	30	0	25	1	13	0	5	0	10	0	285
20	Koulikoro	90	4	25	0	80	2	30	0	25	1	13	0	5	0	10	0	285
TOTAL		1875	125	360	40	1026	74	590	10	340	10	190	10	134	16	200	0	5000

l'accord de paix et de la réconciliation, en vue de mettre en place une force armée reconstituée.

III Chronogramme du recrutement :

Il est l'étape de mise en œuvre du processus du recrutement :

N°O	Désignation	1 ^{re} vague	2 ^{de} vague	Observations
1	Dépôt de dossiers	Du 28/04 au 18/05/2021	Du 20/08 au 09/09/2021	03 semaines
2	Dépouillement	Du 21 au 03/06/2021	Du 12 au 25/09/2021	02 semaines
3	Visites médicales (toutes les phases)	Du 06 au 30/06/2021	Du 28/09 au 22/10/2021	25 jours
4	Acheminement et début formation	Du 05 au 10/07/2021	Du 27 au 31/10/2021	05 jours

Ce chronogramme inclut le recrutement spécial.

IV Les orientations :

Ces orientations résultent du respect des conclusions des documents ci-dessus référencés et impliquent certains principes qui sont :

- L'équité entre toutes les filles et fils du Mali ;
- La transparence dans le processus ;
- L'imputabilité des acteurs impliqués ;
- La séparation des phases et des acteurs impliqués.

Les commandants des zones de défense sont responsables de la coordination et de la mise en œuvre du processus de recrutement relevant de leurs circonscriptions administratives. Les Etats-majors et Directions sont chargés de la diffusion des résultats provisoires et définitifs. Ils procèdent à l'organisation d'une cérémonie collective de signature des contrats d'engagement.

Chaque Etat-major et Direction sera responsable de son processus de recrutement en coordination avec l'Etat-major Général des Armées. Les visites corporelles et biologiques des candidats seront assurées par les Directions Zonales de Santé en coordination avec la direction centrale des Services de Santé des Armées (DCSSA). Ces visites d'incorporation doivent respecter scrupuleusement les directives N°2015-491/DCSSA/SD/ST du 24 juillet 2015 relatives aux opérations médicales d'incorporation à l'exception de la taille.

Les tailles exigées sont fixées comme suit :

- Taille minimum pour les hommes 1m70 ;
- Taille minimum pour les filles 1m60.

V Conclusion :

Un recrutement inclusif et de qualité nécessite l'implication de tous. Ainsi l'Etat-major Général des Armées est le garant du processus dont le but est de renforcer les effectifs par du personnel de qualité répondant aux besoins opérationnels. Ainsi le recrutement et la formation de douze mille (12000) hommes est estimé à un an deux mois et vingt jours allant du 27 avril au 30 novembre 2021 (1^{ère} vague : 6000) et du 22 juillet 2021 au 29 février 2022 (2^{ème} vague : 6000). Le recrutement du quota restant (13000) éléments sera projeté de la même manière sur l'année 2022.

Ampliations :

MDAC.....CR
 IGAS.....Info
 TdEM/Dir/scs.....26
 Archives et Chrono.....02

Le Chef d'Etat- Major Général des Armées

Général de Brigade Oumar DIARRA
 Officier de l'Ordre National

Annex IV: Additional information on political and institutional reforms

1. The new transitional government puts the responsibility for political and institutional reforms within the Prime Minister's office. The new Prime Minister, who was appointed on 7 June 2021, is expected to deliver mostly on a wider consensus around the needed political and institutional reforms by engaging as many and diverse stakeholders as possible.¹ To that end, the transitional Government includes a Minister Delegate in the Prime Minister's office on political and institutional reforms, held by Mme Fatoumata Sékou Dicko, one of the six women (1.6%) of the new 28 members Cabinet.
2. While the Prime Minister is yet to issue an updated electoral calendar² or roadmap, he has already announced a number of pre-reform processes including a national forum for State refoundation (*Assises Nationales pour la Refondation* de l'Etat) and an independent single electoral management body (*organe unique indépendant de gestion des elections*)
3. The new "*Assises Nationales pour la Refondation*" de l'Etat, which was one of the Prime Minister key demands as leader of political opposition (M5-RFP) back in September 2020, is expected to start in September 2021.³ However, it is not specified whether it would replace the Strategic Orientation Committee (*Comité d'Orientation Stratégique*, COS),⁴ which is the 50-members consultative body on institutional reforms established by the previous Prime Minister that the current Prime Minister welcomed when he was still in the opposition.
4. The independent single electoral management body (*organe unique indépendant de gestion des elections*) that was announced by the president⁵ is a body to which the previous Prime Minister, Moctar Ouane, said he could not commit to due to the brevity of the transitional period. On 29 June, the Minister of Territorial Administration, Lieutenant-Colonel Abdoulaye Maiga, nevertheless launched a consultation-workshop to establish this electoral management-body.
5. However, the Government did not specify whether the new body would replace the Steering Committee for the Referendum and General Elections

¹ The Prime Minister has been holding regular meetings with all sections of Malian social and political actors, including with High Islamic Council, former Prime Ministers, Youth Associations, trade unions, other heads of institutions and employers organisations,

² On 15 April 2021, a new electoral calendar was published, providing a constitutional referendum 31 October 2021, local elections for 26 December 2021 and the first ever in Mali coupled legislative and presidential elections for 22 February 2022.

³ The "*Assises Nationales pour la Refondation*" de l'Etat would consist of meetings seeking to collect the views of wider opinions and stakeholders on needed political and institutional reforms. On 21 June, the Prime Minister announced the proposal to include consultations at regional levels; but a number of political parties are already argued that such meeting is not necessary and would only serve to delay the transition. See also at: <https://www.jeuneafrique.com/1116760/politique/mali-fallait-il-supprimer-la-ceni/>

⁴ COS was created on 19 April 2021 by a Prime Minister decree. The body included representatives of political parties, civil society and other social actors. It included also five experts and permanent secretary a former Secretary General of at the Presidency during IBK Mohamed Alhousseiny Touré.

⁵ The current Prime Minister, Choguel Maiga, appointed experts to assess the feasibility and relevance of the single elections management body

(*Comité de Pilotage du referendum et des élections générales*)⁶, chaired by the re-appointed Minister of Territorial Administration (Lieutenant-Colonel Abdoulaye Maïga). There are ongoing discussions between the Government and socio-political actors to decide on whether or not the independent single electoral management body would be rolled out during the current transitional period or after.⁷

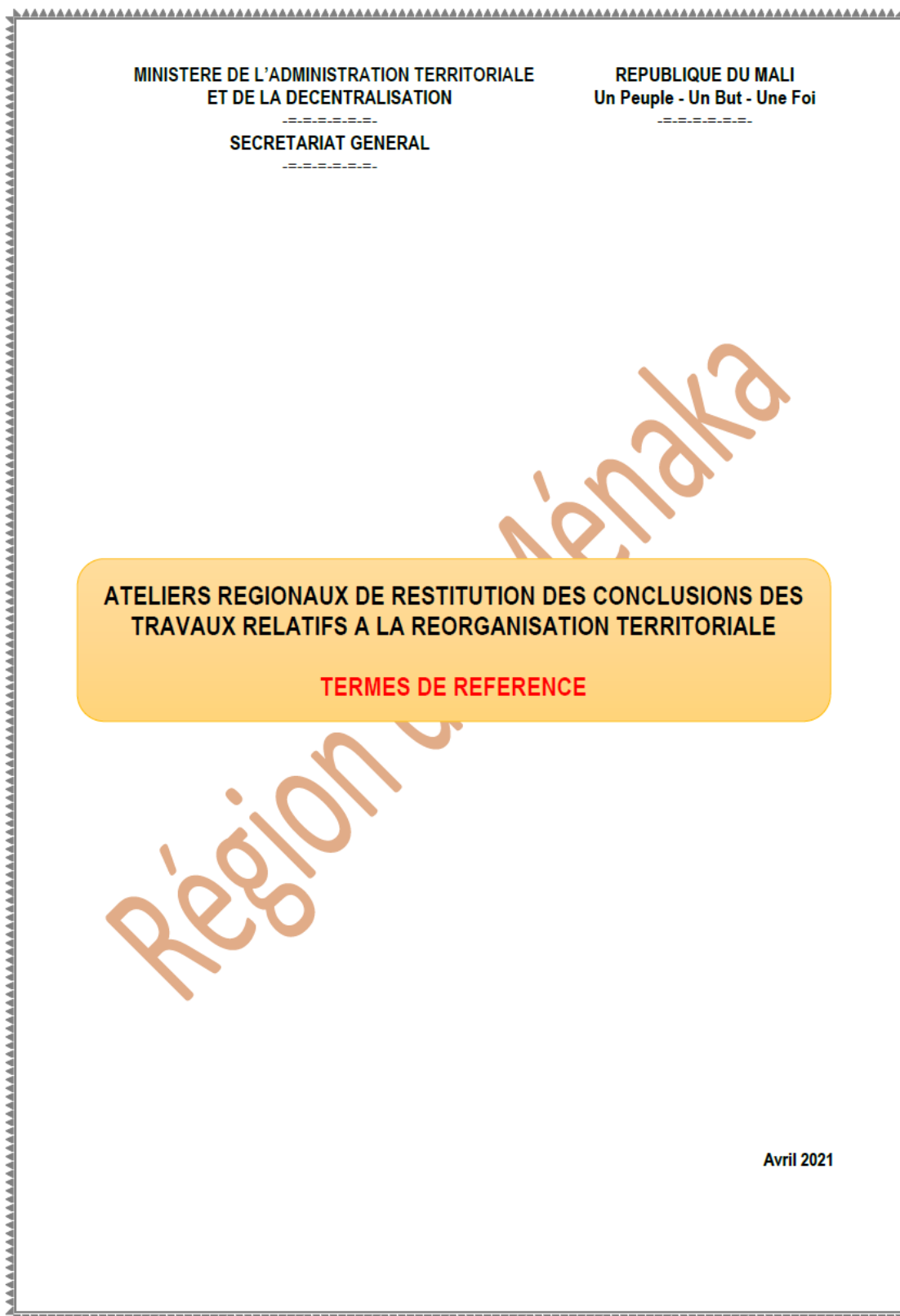
6. Constitutional reform is within reach of the new transitional government. The government has at hand several unused proposed reviews, including the 2019 constitutional review proposal that was supported by the government and armed groups (see A/2019/636, para.18),⁸ This draft could serve as a basis to enable for a constitutional reform.
7. Enshrining into the Constitution key provisions of the Agreement on institutional and political reforms would constitute for the transitional Government, a major step, which would shift the balance of responsibility and pressure on signatory armed movements to make equally groundbreaking steps towards the implementation of the Agreement, notably on disarmament or relinquishing their collusion with terrorist armed groups.

⁶ The “Comité de Pilotage du referendum et des élections générales » is composed of a Chair (the Minister of Territorial Administration), deux vice Chairs and 22 members all from the Ministry of territorial administration. It was launched by the Minister in April 2021

⁷ The Ministry of Territorial Administration organized a workshop on 29 June 2021, bringing together various socio-political actors and other stakeholders to discuss the way forward on the independent single electoral management body. Reportedly, the participants to this workshop discussed among others things whether the creation of this body would occur and unrolled during this transition period. See also at : <https://www.dw.com/fr/mali-choguel-kokalla-maïga-assimi-goïta-transition-politique/a-58160503>

⁸ On 2 April 2019, the group of experts mandated to make proposal for a constitutional review handed to the President its final report. Signatory movements, had stigmatised their limited participation in the work of the Panel of experts, but they supported the end product, which they considered as incorporating political and institutional reforms provided for by the Agreement. Meeting with a confidential source, Bamako June 2021

Annex V: Terms of reference of the regional consultation-workshop on territorial reorganization held on Menaka on 29-30 April 2021.



I. CONTEXTE ET JUSTIFICATION :

La Charte de la Transition promulguée par le Décret n°2020-0072/PT-RM du 1^{er} octobre 2020 consacre les missions de la Transition en son article 2 qui sont notamment :

- le rétablissement et le renforcement de la sécurité sur l'ensemble du territoire national ;
- le redressement de l'Etat et la création des conditions de base pour sa refondation ;
- la promotion de la bonne gouvernance ;
- l'adoption d'un pacte de stabilité sociale ;
- le lancement du chantier des réformes politiques, institutionnelles, électorales et administratives ;
- l'organisation des élections générales ;
- la mise en œuvre de l'Accord pour la paix et la réconciliation au Mali, issu du processus d'Alger.

Le « **parachèvement du processus de réorganisation territoriale** » par la détermination des circonscriptions administratives et des collectivités territoriales des Régions de Nioro, Kita, Dioïla, Nara, Bougouni, Koutiala, San, Douentza et Bandiagara, tel que prévu par la Feuille de route de la Transition demeure une des préoccupations majeures du Ministère de l'Administration territoriale et de la Décentralisation. Ce processus affectera également dans leurs configurations actuelles, les Régions de Kayes, Koulikoro, Sikasso, Ségou, Mopti, Tombouctou, Gao et Kidal, dont les nouvelles créations sont issues et le District de Bamako.

L'adoption de la Loi n°2012-017 du 2 mars 2012 portant création de circonscriptions administratives en République du Mali a eu pour conséquence une augmentation du nombre des Régions de huit (8) à dix-neuf (19), avec onze (11) nouvelles créations. Elle maintient en même temps le District de Bamako.

Cette loi prévoit en son article 2 que les Cercles et les Arrondissements composant chaque Région seront déterminés par la loi. Son article 5 précise que sa mise en œuvre se fera sur cinq (5) ans à compter de sa date de promulgation. Le délai de cinq (5) ans a expiré depuis le 2 mars 2017.

Toutefois, la loi précitée a connu, dès mars 2012, un début d'exécution avec la création des Cercles et Arrondissements composant les Régions de Tombouctou, Taoudénit, Gao, Ménaka et Kidal, par la Loi n°2012-018 du 2 mars 2012.

Le processus de détermination des Cercles et Arrondissements des autres Régions a été interrompu par la crise institutionnelle et sécuritaire que notre pays a connue à partir de mars 2012.

La nomination des Gouverneurs des Régions de Taoudénit et de Ménaka, en janvier 2016, est considérée comme une relance du processus de l'opérationnalisation de ces deux nouvelles Régions. La nomination de ces Gouverneurs a permis l'organisation des concertations des acteurs locaux pour la création des collectivités territoriales desdites Régions. Sur cette base, ont été adoptés les textes suivants :

- Loi n°2018-040 du 27 juin 2018 portant création des collectivités territoriales de Région, de Cercles et de Communes de la Région de Taoudénit ;
- Loi n°2018-041 du 27 juin 2018 portant création des collectivités territoriales de Région, de Cercles et de Communes de la Région de Ménaka.

Ainsi, l'organisation territoriale actuelle se présente comme suit :

- 410 circonscriptions administratives dont 19 Régions, 1 District, 60 Cercles et 330 Arrondissements ;
- 819 collectivités territoriales dont 10 Régions, 1 District, 58 Cercles, 750 Communes.

Il reste à déterminer les Circonscriptions administratives et les Collectivités territoriales des nouvelles Régions de Nioro, Kita, Dioïla, Nara, Bougouni, Koutiala, San, Douentza et Bandiagara et des anciennes Régions de Kayes, Koulikoro, Sikasso, Ségou, Mopti, Tombouctou, Gao et Kidal.

En raison du rôle et des missions assignées aux circonscriptions administratives dans la construction du sentiment d'appartenance à une Nation commune, des concertations régionales ont été organisées en 2018, par le Ministère de l'Administration territoriale et de la Décentralisation, dans le cadre de l'opérationnalisation des nouvelles Régions et du District de Bamako en vue de prendre en compte les préoccupations et attentes des populations à la base. Ces concertations ont permis d'aboutir à un minimum de consensus en vue de doter le pays d'un cadre organisationnel approprié répondant aux attentes et aux défis du moment.

Pour parachever le processus entamé en 2018, le Ministère de l'Administration territoriale et de la Décentralisation a mis en place une Commission chargée de l'accompagnement de l'entrée en fonction des Gouverneurs des nouvelles Régions suivant la Décision n°2019-000409/MATD-SG du 30 septembre 2019, devenue plus tard **la Commission chargée de la réorganisation territoriale**.

La Commission chargée de la réorganisation territoriale s'est inspirée des conclusions et recommandations des concertations de 2018 et des travaux de l'équipe de consultants commandités par le Ministère de l'Administration territoriale et de la Décentralisation. Elle a également bénéficié des contributions et analyses des Représentants de l'Etat et de personnes ressources.

Les critères qui ont prévalu dans l'analyse des supports ont concerné notamment :

- les critères de populations et de superficies ;
- les critères sociologiques (l'histoire, les liens de solidarité, le vivre ensemble) ;
- les critères de viabilité économique ;
- le maillage du territoire, prenant en compte les besoins sécuritaires, en vue d'assurer une meilleure présence de l'Etat et des services sociaux de base ;
- le critère de compensation consistant à tenir compte de la situation initiale du nombre de Cercles des différentes Régions.

Le processus a également enregistré des choix stratégiques dans le seul souci de satisfaire l'Intérêt Général.

Pour rendre le processus inclusif et participatif afin de s'assurer de la prise en compte des attentes des populations et aboutir à un découpage consensuel, le Ministère de l'Administration territoriale et de la Décentralisation entend partager les conclusions des travaux relatifs à la réorganisation territoriale à travers des ateliers de restitution dans les Régions et dans le District de Bamako.

Les délégués des nouvelles Régions participeront aux travaux de restitution dans les anciennes Régions.

Les travaux de restitution respecteront les principes ci-après :

- rester dans le cadre des 19 Régions et du District de Bamako définis par la Loi n°2012-017 du 2 mars 2012 portant création de circonscriptions administratives en République du Mali : aucune création de nouvelle Région ne peut être proposée ;
- rester dans le cadre des Communes existantes : aucune création de nouvelle Commune ne peut être proposée.

Toutefois, il serait possible :

- o de proposer des modifications de rattachement de la Commune ou l'Arrondissement au Cercle ;
- o de proposer des modifications de rattachement des entités administratives de base (village, fraction et quartier) à la Commune et à l'Arrondissement ; à ce niveau il conviendra de veiller à ce que toutes les entités de base soient rattachées à une Commune et à un Arrondissement ;
- o de proposer des modifications liées à l'orthographe y compris le nom des circonscriptions administratives, des collectivités territoriales et des entités administratives de base (village, fraction et quartier).

Le parachèvement de la réorganisation territoriale permettra à l'Etat de faire face à ses missions régaliennes, notamment en se dotant d'une organisation territoriale capable de faire face au défi sécuritaire, en promouvant le développement local et en créant un cadre propice pour l'organisation des élections à venir.

II. OBJECTIFS :

2.1. Objectif général :

Expliquer les choix et orientations du Gouvernement aux populations afin de recueillir leurs recommandations éventuelles.

2.2 Objectifs spécifiques :

Les objectifs spécifiques des ateliers sont :

- obtenir l'adhésion des populations sur les choix opérés ;
- apporter des réponses aux attentes et préoccupations des populations ;
- impliquer les populations dans le processus de réorganisation territoriale ;
- doter le pays d'une organisation territoriale solide.

III. RESULTATS ATTENDUS :

Les résultats attendus sont :

- l'adhésion des populations sur les choix opérés est obtenue ;
- des réponses sont apportées aux attentes et préoccupations des populations ;
- les populations sont impliquées dans le processus de réorganisation territoriale ;
- le pays est doté d'une organisation territoriale solide.

IV. ORGANISATION :

Les ateliers régionaux de restitution seront organisés au niveau de chacune des Régions actuellement opérationnelles (Kayes, Koulikoro, Sikasso, Ségou, Mopti, Tombouctou, Gao, Kidal, Taoudénit, Ménaka) et du District de Bamako.

Au niveau de chaque Région et dans le District de Bamako, une commission d'organisation sera créée et présidée par le Gouverneur de Région ou du District de Bamako. Celui-ci sera assisté, le cas échéant, par les Gouverneurs des nouvelles Régions émanant de la Région d'origine.

Cette commission sera composée du Préfet du Cercle du chef-lieu de Région, du Président du Conseil Régional, du Président du Conseil de Cercle du chef-lieu de Région, du Maire de la Commune du chef-lieu de Région et des Chefs des services régionaux. Elle aura en charge d'arrêter la liste des participants aux travaux, d'assurer l'organisation matérielle, l'animation et le rapportage de l'atelier de restitution.

V. DATE ET LIEU :

Les ateliers de restitution se dérouleront pendant deux (2) jours, **les jeudi 29 et vendredi 30 avril 2021** au niveau des chefs-lieux des Régions de :

N°	Lieux	Régions concernées
1.	Kayes	Kayes, Nioro et Kita
2.	Koulikoro	Koulikoro, Dioïla et Nara
3.	Sikasso	Sikasso, Bougouni et Koutiala
4.	Ségou	Ségou et San

5.	Mopti	Mopti, Douentza et Bandiagara
6.	Tombouctou	Tombouctou
7.	Gao	Gao
8.	Kidal	Kidal
9.	Taoudénit	Taoudénit
10.	Ménaka	Ménaka
11.	Bamako	District de Bamako

VI. PARTICIPANTS :

Participeront aux ateliers de restitution, les représentants des forces vives de la Région ou du District :

- les Représentants de l'Etat ;
- les représentants des collectivités territoriales ;
- les représentants des partis politiques ;
- les représentants des associations et organisations de la société civile ;
- les chefferies de village, de fraction et de quartier ;
- les chefs religieux.

Les participants doivent être représentatifs et désignés de manière inclusive.

VII. DEROULEMENT DES TRAVAUX DES ATELIERS DE RESTITUTION :

Les travaux des ateliers de restitution seront présidés par les Gouverneurs de Région ou du District, qui seront assistés, le cas échéant, par les Gouverneurs des nouvelles Régions émanant de la Région d'origine et le Président du Conseil Régional ou le Maire du District de Bamako.

Le document intitulé « **CONCLUSIONS DES TRAVAUX RELATIFS A LA REORGANISATION TERRITORIALE** » sera présenté par le Gouverneur de Région ou du District de Bamako.

Les Gouverneurs seront accompagnés par des cadres du Ministère de l'Administration territoriale et de la Décentralisation désignés à cet effet et éventuellement des personnes ressources.

Le rapportage est assuré par la commission régionale ou de District.

VIII. IMPUTATION BUDGETAIRE :

La prise en charge des ateliers régionaux et de District est assurée par le Ministère de l'Administration territoriale et de la Décentralisation.

Bamako, le 05 avril 2021.

Le ministre,

Lieutenant-colonel Abdoulaye MAIGA

Annex VI: Economic, social and cultural development component; Sustainable Development Fund

1. Regarding the economic development window of the Agreement, progress has been achieved during the Panels present mandate in terms of operationalising the sustainable development fund, be it after much delay.
2. Almost a year after the fund's management committee first examined submitted projects, its steering committee on 29 April 2021 approved 16 projects, for a total amount of 38.45 billion FCFA (\$ 69.34 million).⁹ Funds are equally divided between projects in the north, centre and south of the country.¹⁰ All approved projects were submitted by local authorities and none by ministerial departments. Local interim authorities argue that the eligibility of ministerial departments to submit projects, as put in the procedures manual of the fund, should in fact be removed.¹¹
3. On 23 March 2020, a presidential decree was passed to include representatives from the two armed movements, as well as the *inclusivité*, in the fund's management committee.¹² However, a ministerial order is still forthcoming, and the CMA continues to call for the movements' inclusion in the steering committee as well.¹³ The government committed to including armed movements in both committees already in June 2019.¹⁴

⁹ By May 2021 the fund had raised 61.6 billion FCFA (\$111 million), from Malian tax revenues.

In addition, 13.4 billion CFA francs (\$24 million) spent on dam construction, electricity and drinking water projects in the 2015–2017 period, were advances to the fund, pending its creation, this amount being substantially lower than pretended to be executed (see S/2019/636, paras. 56–60). One of the projects was the installation of two generators in Kidal for 2.7 billion (\$4.9 million) CFA francs by the company SIBAT. The Panel had cited the company's director who claimed the generators were not been switched on because government payments were still pending (S/2019/636, para. 58). A representative of the state-owned Société Énergie du Mali, however, claimed that SIBAT was contractually responsible for certain technical amendments to render the generators functional upon which outstanding payments would be made. Meeting in Bamako, 16 June 2021.

¹⁰ According to the Agreement, the FDD was supposed to finance the Special Development Strategy, budgeted at 2.194 billion FCFA (US\$ 369.26 million), that aims to raise the northern regions to the same level as the rest of the country in terms of development. However, the focus of the fund was changed in Parliament to facilitate equal development of all regions in Mali (See S/2018/581, para. 55.). The Independent Observer has qualified the use of the FDD to implement projects in other regions of Mali to undermines the Agreement. Carter Center, "Report of the Independent Observer: observations on the implementation of the Agreement on Peace and Reconciliation in Mali, emanating from the Algiers process", December 2020.

¹¹ Meeting with interim authorities, Timbuktu, 10 June 2021.

¹² Mali, Presidential Decree n°2020-0148/ P-RM of 23 March 2020.

¹³ Summary of the meeting of the CSA sub-committee for economic, social and cultural development of 19 May 2021, archived at the United Nations.

¹⁴ Proceedings of the meeting of the CSA subcommittee on economic, social and cultural development of 14 June 2019, archived at the United Nations.

Annex VII: Additional political and regional context

Security and defence forces in the region facing increased challenges

1. Armed forces from States in the region et international contingents faced increased challenges, particularly in the tri-border area between Mali, Niger and Burkina Faso, as regional trafficking networks and militants continue to merge, expand and access to new resources such as gold-mining.
2. On 6 June 2021, Burkina Faso experienced its deadliest attack since 2015, when 160 civilians were killed in Solhan village, Yagha province on border with Niger. The Tahoua and Tillabéri regions of Niger bordering Mali have also experienced similar trend of increased attacks, including the killing of an estimated 137 civilians on 21 March 2021. On 15 March 2021, the Malian army also recorded a high toll of 33 soldiers killed and 14 injured following a militant attack on an army post at Tessit, South-East of Ansongo, Gao region.
3. The Chadian contingent faces a challenge. On 2 April 2021, militants attacked the MINUSMA camp in Aguelhok, hosting a Chadian contingent. Four peacekeepers were killed and 34 injured following during the attack. There were allegedly also three civilians killed. An internal MINUSMA investigation is underway. On 20 January 2019, this same MINUSMA camp was attacked by JNIM, killing 8 peacekeepers and injuring many others, as reported by the 2019 Panel final report (see S/2019/636, para.82)

Ethnic-based militia obstructing implementation of the Agreement

4. The escalating violence by militant groups and ethnic-based militias in the centre of Mali continued to obstruct implementation of the Agreement. The Panel received information indicating that the Truth, Justice and Reconciliation Commission (CVJR), provided for by the Agreement, had to amend its methods of work in the Centre of Mali, notably because of the presence of checkpoints manned by armed militia respectively from Fulani and Dogon communities.¹⁵ In most cases, those checkpoints were manned by members of Dan Na Ambassagou.¹⁶
5. Because of those checkpoints, CVJR mobile teams could not travel to meet victims and witnesses, as done in most of the regions of northern Mali. Instead, witnesses and victims were obliged to travel by their own means to be interviewed and give their testimonies to the CVJR. The Panel received information that some witnesses and victims had to conceal their identities at checkpoints to prevent potential exactions by armed militias.¹⁷
6. The Malian Dogon militia Dan Na Ambassagou continued to escalate its attacks on civilians, including on members of Dogon communities involved in inter-communal dialogues.¹⁸ The command structure of the military wing of this militia, headed by

¹⁵ Meeting with confidential sources, Mali March 2021 and April 2021

¹⁶ Dan Na Ambassagou maintained checkpoints at numerous locations in the Centre of Mali, mostly on the roads from Mopti to Bandiagara and Douentza. Some of these checkpoints are located near Goundaka, Ficko, Tille, Doucoumbo, Bandigara and Parou bridge.

¹⁷ Meeting with confidential sources, March and April 2021, Mali

¹⁸ MINUSMA, "Note sur les tendances des violations et abus de droits de l'homme: 1er Janvier – 31 mars 2021", see at https://www.ohchr.org/Documents/Countries/ML/Note_Trimestrielle_Janv_Mars_2021.pdf. The Panel received also reports indicating that heads of Dogon villages were killed or forced to leave their areas following mediation initiatives with other communities, therefore opposing Toloba's confrontational strategy. Meeting with a confidential source, 6 March 2021.

Youssouf Toloba, includes four Coordinators.¹⁹ A retired Malian army officer, Mamadou Goudienkilé (S/2020/785/Rev.1, para. 60), heads the political wing and has progressively become the public face of the militia, with Youssouf Toloba being considered more and more controversial.²⁰

7. The new Government has softened its position towards Dan Na Ambassagou, despite its official disbanding on 24 March 2019 (see S/2020/785/Rev.1, para. 12). Two Government ministers recently met Youssouf Toloba in his stronghold of Bandiagara, including the Employment Minister²¹ and the Minister of National Reconciliation, Colonel Ismael Wagué, who on 9 March 2021 reportedly attempted unsuccessfully to convince him to abandon violence, engage into DDR and endorse dialogue with other communities.²²

¹⁹ Namely Boureima Sagara for Bandiagara, Amadou Ongoïba for Koro, Oumar Guindo for Bankass, and Seydou Maiga for Douentza

²⁰ A number of Dogon communities do not share the extreme positions of Youssouf Toloba and would like to take the path of reconciliation, mostly in cercle of Koro where a number of splinter groups are emerging notably Dana Amakene and Dana Atem.

²¹ The Minister of employment and technical training, Mohamed Salia Touré, was the first to meet with Toloba on 26 December 2020 in a village near Bandiagara; see at: <https://malijet.com/actualite-politique-au-mali/251152-echange-entre-mohamed-salia-toure-et-yousouf-toloba.html>

²² At the meeting with Toloba, Colonel Wagué was accompanied by one his cabinet staff (chargé de mission) Sékou Allaye Bolly, a former representative of MSA-Chamanamas in the central Mali, where he had a camp of mostly Fulani young people allegedly converted from radicalism and awaiting for DDR. Sékou Allaye Bolly continue to have a camp of mostly young Fulani (Peuls) at Ouro-Nema, which was attacked on 25 March 2021 by alleged radical group. Bolly had previously another camp in Ogossagou with alleged demobilized Fulani, who were specifically targeted during the first attack on the village conducted by Dogon militia on 23 March 2019, when 150 civilians were killed.

Annex VIII: Non exhaustive list of non-permanent members of the *Chefferies Traditionnelles et Coutumières Touarègues du Mali*

- Mohamed Ag Intalla, Aménokal Kel Adragh, president of the *Chefferie*, member of the CNT
- Abdoul-Majid Ag Mohamed Ahmad Ag Attaher. Aménokal Kel Antessar, representative of the *chefferie* in Bamako, member of the CNT
- Ahmed Ag Boya, secretary-general of the conseil supérieur des Idnanes
- Akli Iknane Ag Souleymane, chief of the Imididaghan in the Gourma. CMA regional commander for Gourma, member of the CNT
- Alhassane Ag Assadeck, chief of the Imididaghdanes in Timbuktu
- Bajan Ag Hamatou, Aménokal Oulimiden, member of the CNT
- Choghi Ag Attaher, chief of the Idnanes of Kidal
- Djibrilla Diallo, village chief in Fafa, Pateforme/CMFPR representative at the CTS
- Hama Ag Mohamed, Coordinator of the Idnans communities of Timbuktu
- Hamoudi Sidi Ahmed Ag Ada, representative of the Hel Araouane
- Mohamed Mahmoud Ould Oumrani, representative of the Berabiche
- Mohamed Ould Mataly, representative of the Lemhar in Gao, representative of the MAA-Plateforme Gao at the CSA, special adviser of the President of the CNT
- Mohamed Ousmane Ag Mohamidoune, president of the Conseil Supérieur des Kel Rezzaf-Ichérifène, secretary general of the CPA, member of the CNT
- Moulaye Chirfi, representative of the Chorfas
- Mousas Souma Maiga, Songhaï chief
- Sidi Ali Ould Mohamed Soultane, coordinator of the Hel Araouane
- Taha Ag Mohamed, chief of the Daoussak
- Waïss Dicko, chief of the Walad Azaghib
-

Annex IX: Audience granted by Assimi Goïta on 9 June 2021 to the *Chefs traditionnels et coutumiers du nord*



Annex X: Public communiqués



République du Mali
Un-Peuple-Un But-Une Foi
Conseil Général de la Tribu Kel Ansars
de Tombouctou

Communiqué du Chef de la Tribu Kel-Ansars et Alliés

Bamako le, 31 Mai 2020

Depuis hier une information circule sur les réseaux sociaux faisant état de la mise en place d'une prétendue Coordination regroupant des leaders et cadres de la communauté Kel-Ansars et Alliés.

J'informe les ressortissants de ladite communauté ainsi que l'opinion nationale et internationale qu'il ne s'agit là en fait que d'une tentative de destabilisation fomentée par une poignée d'individus en mal de légitimité dans le seul but de porter atteinte à la cohésion de la Tribu en vue d'assouvir des ambitions personnelles et des desseins inavoués de vengeance.

J'en appelle par conséquent à la vigilance et à l'esprit de discernement de tous pour étouffer dans l'œuf cette énième machination uniquement inspirée par la malveillance de ses initiateurs.

J'en appelle à tous les Kel-Ansars et Alliés au Mali et dans la diaspora de resserrer leurs rangs dans l'unité et la solidarité sociale et économique en ces temps de défis immenses pour nos communautés et nos voisins.

Le Chef de Tribu des Kel Ansars
Abdoul Magid Ag Mohamed Ahmed dit Nasser
Officier de l'Ordre National du Mali



Coordination Kel Ansar



À l'instant • 🌐

Nous prenons note de la communication ci dessous et rapellons qu'il est temps de jouir de la liberté d'expression et d'association consacrées par les lois maliennes. Il est temps d'arrêter de voir toute expression de liberté comme un plan de destabilisation de notre tribu à tous. Nous en appelons à la sagesse et à la retenue ainsi que la recherche des bonnes informations en lieu eu place des rumeurs.

Le Coordination Kel Ansar n'est ni une nouvelle tribu Kel Ansar ni une concurrence mais une volonté de construire à côté et en complémentarité avec toutes les bonnes volontés en toute independance.

Merci de la compréhension de tous.

Oumar Ag Hamama
Comission d'organisation
+223 76 14 96 83



ICIMALI.COM

Tentative de déstabilisation de tribu Kel Antessars et Alliés : Un énième échec... ..

Rapport Final CKA&A Goundam

Discours du Chef suprême de Tribu Kel Razzaf-Icheriffène Membre du CNT, Honorable Mohamed Ali AG MATTAHEL lors de la rencontre de la Coordination des Kel Ansar et Alliés 12-13-14 Février 2021 à Goundam

Mesdames et Messieurs

Tout d'abord permettez-moi de demander une minute de silence à la mémoire de toutes les victimes civiles et militaires de notre pays. Je vous avoue chers frères et concitoyens que je suis préoccupé par la paix pour nos communautés et pour notre pays. Je ressens une tristesse infinie suite à la dégradation de nos valeurs sociétales et des harcèlements que subit notre religion de paix et de tolérance.

Par patriotisme je sens en mon fond intérieur un devoir de vous tenir un discours de la vérité pour un pays renaissant. Pour y arriver il faudra cultiver des esprits de responsabilité épris de paix et de justice pour une gouvernance transparente. La transition actuelle a pour mission d'y parvenir et pour y parvenir elle a besoin de citoyens animés de la défense de l'intérêt général et non de citoyens obnubilés par des intérêts égoïstes et matérialistes.

Chers frères et sœurs de tout bord je sens en moi que la région de Tombouctou en particulier et le pays en général ont besoin d'un nouvel élan pour sortir de la routine et initier des actions innovatrices et porteuses.

Chers frères et sœurs de tout bord je suis triste que nos services de base soient paralysés et inopérants sur une grande partie du territoire dû d'une part à l'insécurité mais d'autre part à l'insouciance de certains d'entre nous qui ont perdu la fibre patriotique.

Chers frères et sœurs de tout bord je suis inquiet de ce feu d'insécurité qui embrase notre pays et qui pourrait si nous ne l'éteignons pas rapidement, détruire notre Vivre ensemble et notre cohésion sociale.

Chers frères et sœurs de tout bord l'incivisme à tous les niveaux rend périlleux la situation de notre jeunesse et le système de fonctionnement de nos différentes structures....



Remerciements aux acteurs suivants ayant exprimé leur soutien à travers des messages adressés lors de la rencontre.

- Monsieur Oumarou Ag Mohamed Ibrahim Haidara
- L'Imamat de Goundam
- Les fractions Kel Razzaf à travers le chef suprême de la tribu Kel Rhazaf cheriffène Mohamed Ali AG MATTAHEL
- Cadres et notabilités Kel Ansar parmi lesquelles les représentants de grandes familles de Gargando, Tin Aicha, Essakane, Douekiré et RazeIma
- Abdallah Ag Ahmedou, Président Association Cheriffène, Koiguima
- La coordination des Idnanes et alliés
- La coordination des Fractions Kel Inteberemt et Alliés
- La coordination des Idnanes et alliés
- Le Collectif Intégrateur des Imouchagh de Tombouctou
- Les chefs coutumiers et notabilités des 16 communes du cercle n'ayant pas pu effectuer le déplacement
- Les communautés Kel Tèt et kel Aghabob d'Essakane
- Les mouvements signataires de l'accord d'Alger ayant été présents.
- Mahmoud Ould Jayid, Lerneb
- Associations des griots et forgerons de Tombouctou

Tous ces messages expriment leur soutien et leur disponibilité à accompagner toutes les initiatives de paix et de réconciliation.

Nos remerciements vont aussi à l'endroit de nos parrains et invités d'honneur, aux autorités administratives et militaires de la région de Tombouctou et du cercle de Goundam, à la MINUSMA, aux populations et leurs représentants qui ont activement participé aux débats, aux populations de la ville de Goundam et la mairie pour le grand accueil et l'organisation, sans oublier les membres et équipes de la coordination Kel Ansar et Alliés qui ont tout donné pour la réussite de cette rencontre.

Annex XI: Hamma



Association Vivre Ensemble

7 September 2020 · 🌐

...

Dementi des chefs traditionnels et Coutumiers touaregs du mali
Ces derniers temps, il nous a été donné de constater sur les réseaux sociaux qu'une prétendue plate-forme des chefs coutumiers et traditionnels inonde les médias à travers des communiqués fallacieusement fantaisistes.

A cet effet, nous portons à l'attention de l'opinion publique et internationale qu'il s'agirait d'une manœuvre mal intentionnée conduite par un homme sans foi ni loi.

Les chefs coutumiers et traditionnels dont il est question, ne s'associent à aucune plate - forme ou entité quelconque. Chacun d'entre eux dirige en toute responsabilité, légitimité et liberté son canton/ tribu. L'ensemble forme un idéal contribuant aux efforts de consolidation de la paix dans notre pays.

Toute autre entité parallèle ne saurait être que de la pire manipulation et instrumentalisation assortie d'un éhonté faux et usage de faux.

Aussi, nous appelons les uns et les autres à veiller minutieusement à toutes formes d'escroquerie conduisant à la haine ou à l'incompréhension.

Nous resterons vigilants pour une mobilisation effective dans l'atteinte de nos objectifs.

Les marchands d'illusions seront identifiés et détournés pour éviter toute ambiguïté.

**Annex XII: Photographs of burned and looted Sonatam storage room in Gao
obtained by the Panel from a confidential source on 22 April 2021**



Annex XIII: Regional cocaine seizures with Malian involvement

1. On 7 January, Gambia's anti-drug authority seized nearly three tonnes of cocaine from a sea container originating from Ecuador. In relation to the seizure an Interpol red notice was issued on 14 January against Banta Keita, including a French and Gambian Passport. Later his two Malian passports were retrieved and added, one with the name Banta Keita and one with the name Lassana Kante. While the latter had expired by the time of the seizure, the first passport was valid until 19 February 2021, possibly allowing the suspect to exit the Gambia and seek refuge elsewhere, possibly in Mali. The cocaine, disguised as industrial salt, was most likely destined to be transhipped from the Gambia to Europe.²³ Malian authorities, did not detected entry of the individual in question.²⁴
2. On 24 February, the Ivorian Gendarmerie seized just over one tonne of cocaine in Abidjan. The transaction appears to have involved a Malian national who fled to Mali. The Panel obtained a name that appeared too common to make a detailed inquiry of entry of the person on Malian territory.

²³ Member State information, 2 April 2021.

²⁴ Member State information, 13 May 2021.

Annex XIV: images

Photographs of box with hashish parcels (above) and with plastic tie bags (below), obtained by the Panel from a confidential source, 1 June 2021



Annex XV: Challenges to a contested report by the Global Initiative on Transnational Organised Crime

1. the Global Initiative on Transnational Organised Crime (GI-TOC) reported that four tons of hashish from the seized 17 tonnes had arrived in Tobruk, Libya by early May 2021, alleging that these four tonnes had been diverted from the seized volume and not been incinerated.²⁵
2. The Panel judges this conclusion premature. Considering there were two shipments, it very well possible that the 17 tonnes that came in via Cotonou were seized, while four tonnes from the earlier shipment via Lomé had indeed reached Libya.
3. The Niger anti-drug authority vehemently denied the NGO's allegation (see below). The authority also strongly denies the NGOs second allegation that in a context of political contestation, Zerma dominated security forces linked to the opposition had seized the hashish shipment belonging to Arab networks linked to newly elected President Bazoum, and a third insinuation that the latter would have played a role in resituating part to the traffickers.²⁶



Octris press release following GI-TOC report

²⁵ GI-TOC, “Strange Days for Hashish Trafficking in Niger”, 11 May 2021, available at <https://globalinitiative.net/analysis/hashish-trafficking-niger/>.

²⁶ Correspondence with the Niger anti-drug authority, 28 May 2021; see also “Droit de réponse de l’OCTRIS par rapport à un article de Global Initiative”, Actuniger, 28 May 2021, available at <https://www.actuniger.com/societe/17230-droit-de-reponse-de-l-octris-par-rapport-a-un-article-de-global-initiative.html>

Annex XVI: Photographs of Moussa Tiliche

Photographs of Moussa Tiliche (right) on 30 April in Ségou, obtained by the Panel from a confidential source on 17 May 2021.



Annex XVIb: Figures and trends Trafficking in persons and the smuggling of migrants

1. As indicated in its midterm report (S/2021/151, para. 54), the mining boom in northern Mali continues to drive migration, particularly to Gao. The peak in Gao was reached in December 2020, with close to 6,000 arrivals. These numbers declined thereafter stabilizing at around 2,000 per month after February 2021. According to the International Organisation for Migration (IOM), 90 % of arriving migrants reportedly did not intend to travel onwards.²⁷
2. A similar trend is currently observed in Timbuktu. IOM figures reflect that only a small percentage of an odd 1500 migrants moving through Timbuktu per month intends to reach Algeria, while the large majority intend to stay in Mali. This differs from the Panel's finding in early 2020 that the Timbuktu – In Afarak route to Algeria had taken prominence over the one from Gao crossing either at In-Khalil, Talhandak or Tindiska, to reach Bordj Badji Mokhtar or Timiaouine in Algeria. (S/2020/158/Rev.1, annex II). At that time, more than half of the outgoing migrants aimed to travel to the Maghreb or Europe. The recent emergence of gold mining opportunities may explain the shift (see paras x – y below).
3. While Kidal is also hub for migrant workers at gold mines, 75 %, of an odd 500 arriving migrants arriving per month intend crossing to Algeria. For Ménaka this is half. In Ménaka, a relatively only 200 migrants continue to arrive per month, although the route may gain popularity as an alternative, less supervised access to In-Guezzam in Algeria, passing via Agazragane²⁸ then north through the Tamesna desert and the tri-border area between Mali, Niger and Algeria.

²⁷IOM, "Flow monitoring: Mali", results snapshot, No. 64 (May 2021), 16 June 2021, available at <https://migration.iom.int/reports/mali-%E2%80%94-flow-monitoring-report-64-may-2021>

²⁸ Agazragane is the biggest market, including weapons and munitions, in Ménaka region not controlled any armed group and accessible to all.

Annex XVII: photographs of migrants recovered by Gatia

Migrants recovered by GATIA between Gao and Kidal, screenshots from publicly diffused video.



Annex XVIII: Mission order for Achafgui Ag Bouhada led sensitization mission in February 2021 obtained by the Panel from a confidential source on 9 March 2021



COMITE DIRECTEUR

N° 001/SG-CMA-2021

ORDRE DE MISSION

CHEF DE MISSION : Achafgui Ag Bouhada
 PERSONNEL : 30 véhicules et leurs équipages
 ARMEMENTS : PH, PKM et 12.7
 MOYENS DE COMMUNICATION : Talqis et thoraya
 MOYENS DE LOCOMOTIONS : Toyota 4/4
 ITINERAIRE : Nidel, Gao, Tharaya, Throutra, Tassalit
 OBJET DE LA MISSION : Sensibilisation, sécurité, éducation
 DATE DE DEPART : le 19/02/2021
 DATE DE RETOUR : le 19/03/2021

NB : Nous prions les autorités administratives civiles et militaires de faciliter le passage au titulaire du dit document pour l'accomplissement de sa mission

Kidal Le/...../2021

AMPLIATIONS

Intéressé 1
 FAMAS 1
 MINUSMA 1
 BARKHANE 1
 Archives 1/5



LE PRÉSIDENT EN EXERCICE

P/O BILAL AG ACHERIF

Pris connaissance le 19/02/2021



Annex XIX: Screenshot from video showing new washing plant in Intillit-Nord obtained by the Panel from a confidential source on 13 March 2019.



Annex XX: Niger based companies authorized to either imports (and commercialise) and transit cigarettes as per 2 June 2017, document obtained from a confidential source on 7 March 2021

Liste des sociétés agréées pour l'importation des cigarettes

MCM GROUP : (ticket)

WEST AFRICAN TRADING ;

STREET DISTRIBUTION NIGER

ITC ; (gold seal, oris, yes, empire)

BAGUE DAOUDA : (fine)

NIGER BRIQUES: (rothmans, craven)

SITOR SARL:(fine change, time)

SOCIÉTÉ DE DISTRIBUTION: (Marlboro, gold)

Liste des sociétés agréées pour le transit des cigarettes

DANGARA ET FILS

ITC :

AMINOU HAMIDOU SOULEYMANE

NAGOUSSAW SARL

MOUSSA ET FILS

MONDIAL TOBACCO COMPANY : (golden dear, oris, benson, rothman king size, craven A, Marlboro,mile, welden);

AGDAL IMPORT EXPORT: (bond, American legend,one,mile-full flavor kings)

SONISA SARL: (fency,viva, bon international)

Mcm group : (marlboro)

IMPEXCO : (force 10, original, jack)

Annex XXI: Images

Packet of elegance lights retrieved from Gao (above left), obtained by the Panel from a confidential source on 10 December 2020, and boxes of Elegance lights (above right and below) unloaded in Niamey on 19 September 2020, obtained by the Panel from a confidential source, 25 May 2021.



Annex XXII: Update concerning American Legend case of July 2018

1. While Karelia stopped exports of American Legend to Soburex, of Appollinaire Compaore after the Panel's reports in 2019, discussion regarding the case re-emerged following a 26 February 2021 publication of an NGO report on the subject.²⁹ The report wrongly refers to the UN – meaning the Panel – naming Appollinaire Compaore as a smuggler, provoking the latter to publicly state the Panel lied.³⁰
2. To reiterate, the Panel never qualified Apollinaire Compaore as a smuggler, but argued that either he or Soburex, knowingly supplied those that smuggle since there is no legal market for American Legend beyond Markoye in northern Burkina Faso, where cigarettes are kept in customs depot before being re-exported by Soburex clients. American Legend has never been an authorised brand in Mali nor in Algeria since 14 October 2014 (see S/2019/636, para 131). Meanwhile, Mauritania and Libya receive direct shipments from Karelia in Greece so these would not need to be shipped through Burkina Faso.
3. Rather than smuggling, the Panel insisted on Soburex' partial legal compliance, allowing the transfer of cigarettes to Markoye to continue. First, transit forms show non-existing company representations outside Burkina-Faso. The Panel already showed this in its 2019 midterm report, transit forms stating Soburex Mali as recipient in 2016 (S/2019/137, para. 79). The same goes for its 10.000-box shipment in 2018, transit forms for which state Soburex Mauritania as recipient.³¹ False customs declarations of the recipient of goods is qualified as an infraction in Burkinabé Faso's customs law, leading to confiscation of goods and a penalty of up to 100.000 FCFA.³²
4. Soburex responded to the Panel that the mention of Soburex Mauritania was due to an error of the freight forwarder.³³ A representative of the company further explained that customs officers may have compelled the freight forwarder to declare a recipient outside Burkina Faso since the company is authorised to transit cigarettes to Mauritania and Algeria only, as per its extraordinary licence issued in 2000.³⁴
5. According to the Burkina Faso customs code re-exports via entrepot take place under transit regime, thus legalising Soburex' operation. However, the responsibility of assuring the destination being either Algeria or Mauritania would then be with

²⁹ Aisha K. Down, Gaston Bonheur Sawadogo, Tom Stocks, Ramdane Guidiguoro, and Kétéri Mangal, "Marlboro's Man: Philip Morris' Representative in Burkina Faso is a Known Cigarette Smuggler", Organized Crime and Corruption Reporting Project, 26 february 2021, available at: <https://www.occrp.org/en/loosetobacco/marlboros-man-philip-morris-representative-in-burkina-faso-is-a-known-cigarette-smuggler>

³⁰ Henry Wilkins, "VOA Exclusive: Tobacco Giant's Burkina Faso Distributor Denies Smuggling, Funding Terrorism", Voice of America, 27 May 2021, available at: <https://www.voanews.com/africa/voa-exclusive-tobacco-giants-burkina-faso-distributor-denies-smuggling-funding-terrorism>. In the Interview Appollinaire Compaore also stated that those who worked on the report for the UN are no longer employed by them. As the committee is aware, the Panel's finance expert has not changed since the first mandate.

³¹ See photograph of one of the bills below. The document was annexed to Soburex' response on 8 July 2019 to the Panel's first request for information.

³² See Burkina Faso, Customs Code, No. 03/ 92/ADP, 3 December 1992, Article 259 c).

³³ Response received on 23 April 2021 to a Panel of Experts correspondence of 9 April 2021.

³⁴ Telephone interview with company representative, Emmanuel Kabre, 25 June 2021.

the re-exporting party, which Soburex cannot guarantee.³⁵ The client of the 10.000 box 2018 shipment was Soumaguel Albashar Maiga in Gao (See S/2019/636, para. 126).³⁶ The company Agdal in Niamey was the transporter for a tenth of it, 1.000 boxes, over half of which were seized in Labbezanga. But Agdal had no commercial relationship with Soburex, according to its representative.³⁷ Since no other declarations of cigarettes transiting Niger were made, the larger share of the shipment crossed straight into Mali illegally via other transporters³⁸, as no customs are present on the Malian side. Soburex claims to be responsible only for the product leaving its depot under Burkinabe customs supervision.

6. As already indicated previously (S/2019/636, para. 129) the 2018 shipment did not comply with Burkina Faso's 27 July 2017 decree banning from entry into the country cigarettes that transit through Burkina Faso but do not respect labelling requirements in the declared destination country. In this regard, Soburex responded to the Panel that neither the company, nor apparently the Burkinabé customs authorities were aware of this decree at the time.³⁹ Soburex further stated to have not made any order since and committed to respect the decree in case of any future order.⁴⁰ Soburex representative however stated that the company stopped sending cigarettes through Mali because of the associates risks emanating from the volatile security situation, as demonstrated by the Panel⁴¹

³⁵ Ibid.

³⁶ Telephone interview with company representative, Emmanuel Kabre, 6 July 2021.

³⁷ Ibid.

³⁸ This already appeared from correspondences between customs authorities in Mali and Burkina Faso in 2017 referenced in the Panel's 2019 mid-term report (S/2019/137, para. 80)

³⁹ Soburex letter (footnote 23)

⁴⁰ Ibid.

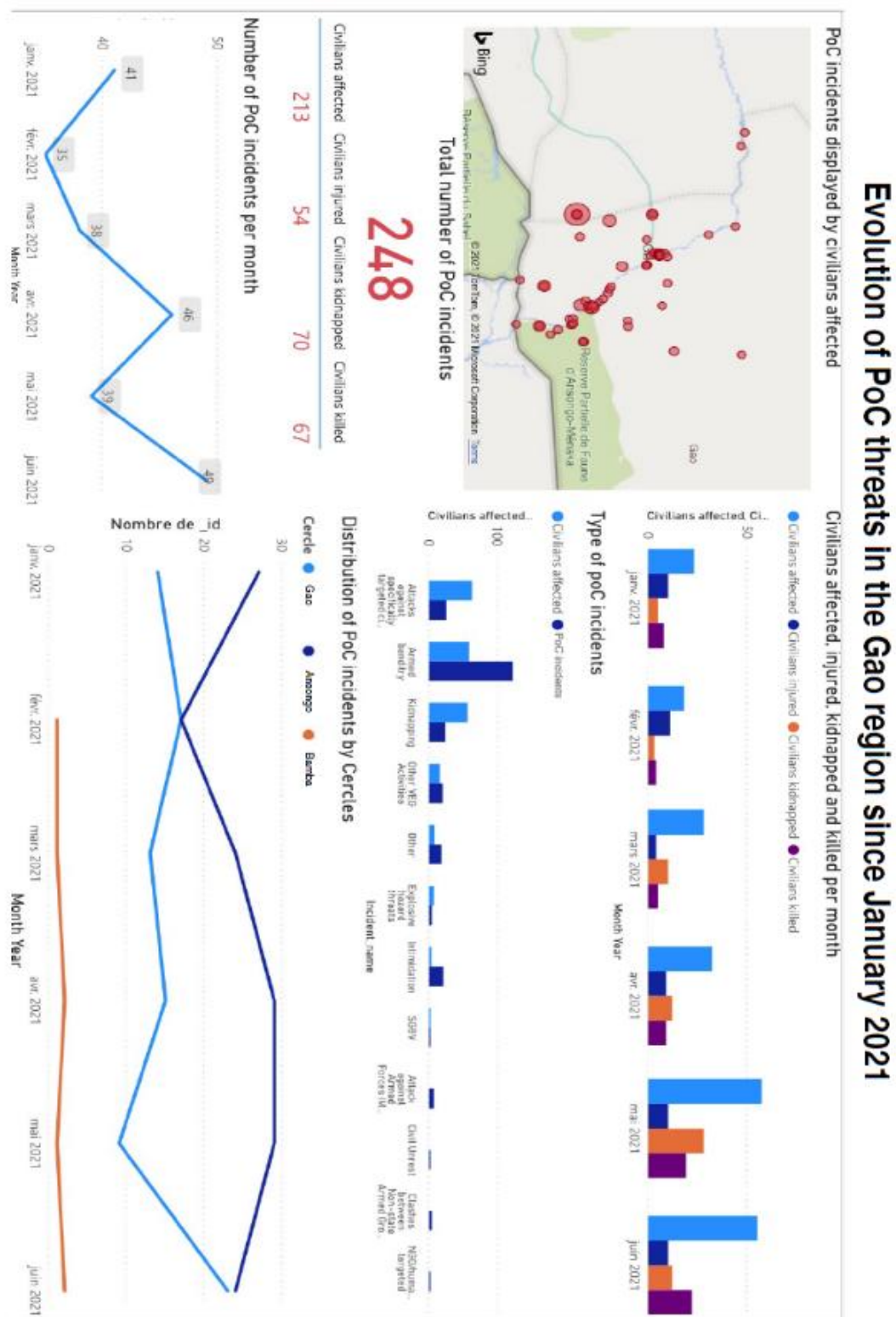
⁴¹ Telephone interview with company representative, Emmanuel Kabre, 6 July 2021.

82/95

Annex XXIII: Photographs of looted truck carrying legal Dunhill cigarette boxes, obtained by the Panel from confidential civil society source on 12 June 2021



Annex XXIV: Timeline and geographical distribution of POC threats and incidents affecting the civilian population in Gao region, from January to June 2021

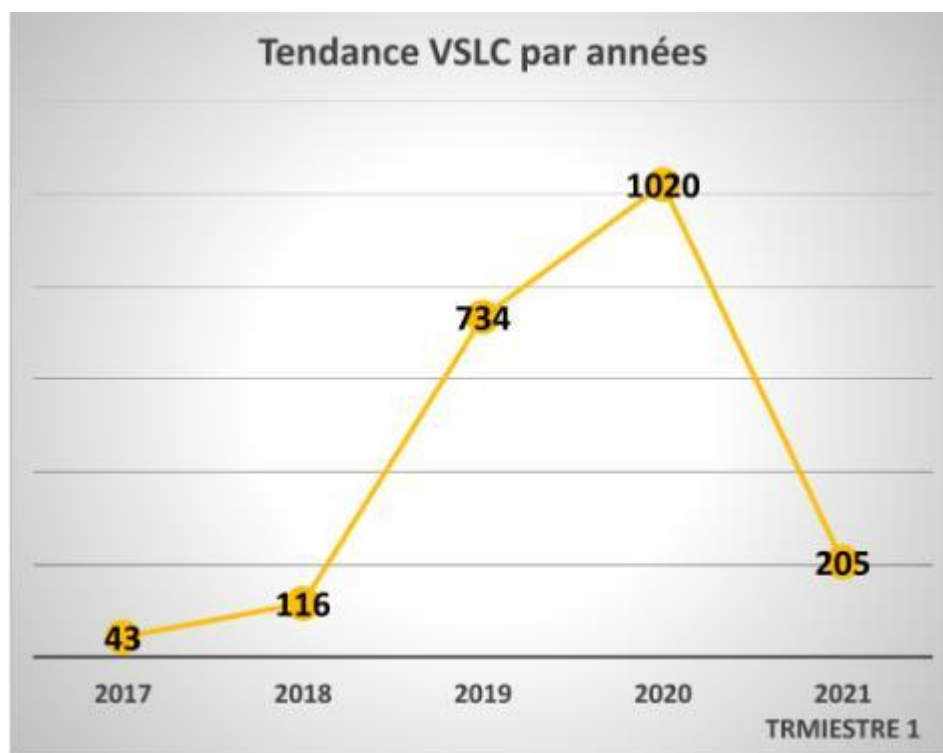


Source: MINUSMA Protection of Civilians Unit

Annex XXV: Sexual and Gender-Based Violence statistics

Figure 1:

Timeline showing number of incidents of conflict-related sexual violence (CRSV) recorded by GBVIMS from 2017 to March 2021.



Source: GBVIMS

Figure 2:

The Table below reflects the percentage of women interviewed in a field study conducted by the Mali Protection Cluster, published in December 2020, who felt at risk of becoming a target of sexual violence.

Tableau 12: Risque d'être victimes de violence sexuelle

Comment vous sentez-vous par rapport au risque d'être victime de violence sexuelle ?						
	Gao	Ménaka	Mopti	Ségou	Tombouctou	Moyenne
Très inquiet	13%	21%	24%	21%	14%	19%
Inquiet	20%	7%	21%	19%	18%	17%
Un peu inquiet	40%	32%	31%	30%	25%	32%
Pas du tout inquiet	27%	40%	24%	30%	43%	33%
Total	100%	100%	100%	100%	100%	100%

Source: *Perception de la situation de protection de la population civile au Mali*, Cluster Protection Mali, December 2020; available on www.humanitarianresponse.info.

Figure 3:

Incidents of SGBV reported in Gao region from January 2020 until April 2021 and attributed to compliant armed groups

	Rape	Attempted Rape	Physical violence	Forced marriage	Domestic violence	Denial of access to resources	Total per group
CMFPR-1	11	0	2	4	4	0	21
CMFPR-2	8	4	2	3	0	2	19
Ganda-Izo	14	6	7	5	0	0	32
Ganda-Koy	11	9	4	8	0	0	32
Platforme	11	8	0	0	0	7	26
CMA	7	1	11	0	0	13	32
Total per type of SGBV	62	28	26	20	4	22	162

Panel comments:

- On the credibility and credibility of the data:
 - The incidents in these table are collected through sources with first-hand knowledge of this incidents. The Panel deems the sources to be reliable and credible, and deems the information reasonable to believe, based on incidents verified by the Panel and taking into consideration the overall context in Gao.
 - The groups are named as they are described by witnesses and victims.
- On the geographical scope of these incidents:
 - The table above reflect incidents were reported in Gao from 2020 to April 2021.
 - All incidents attributed to the Platforme and associated groups occurred in Gao region.
 - With regards to incidents attributed to the CMA, the panel was informed that some of these cases were reported in Gao but took place in Kidal or elsewhere.
 - The only incident attributed to the CMA in 2021 was an incident of denial of access to resources.

Annex XXVI: Unilateral communiqué of the CMA for preventing and combating conflict related sexual violence

**COMMUNIQUE UNILATERAL
LA COORDINATION DES MOUVEMENTS DE L'AZAWAD (MNLA, HCUA,
MAA) SUR LA PREVENTION ET LA LUTTE CONTRE LES VIOLENCES
SEXUELLES LIEES AU CONFLIT**

Considérant les résolutions pertinentes du Conseil de Sécurité de l'Organisation des Nations Unies sur Femmes, Paix et Sécurité, notamment les résolutions 1820 (2009), (1882 (2009), 1888 (2009) 1960 (2010) et 2106 (2013) sur les violences sexuelles dans les conflits armés;

Considérant le contenu de l'Accord pour la Paix et la Réconciliation au Mali issu du Processus d'Alger (signé les 15 mai et 20 juin 2015) qui stipule dans son article 46 alinéa 4 « *création d'une commission d'enquête internationale chargée de faire la lumière sur tous les crimes de guerre, crimes contre l'humanité, crime de génocide, crimes sexuels, ...* » et dans son alinéa 6 « *non amnistie pour les auteurs de crimes de guerre, ..., y compris des violences sur les femmes, les filles et les enfants, liées au conflit* » ;

Tenant compte de l'engagement des leaders politiques de la Coordination des Mouvements de l'Azawad (CMA) à combattre les violences sexuelles liées au conflit, exprimé à l'issue de la journée de sensibilisation sur les violences sexuelles liées au conflit tenu le 9 septembre 2015 à Bamako ;

Le Président, par cette présente, tient à formaliser l'engagement de la Coordination des Mouvements de l'Azawad (CMA) avec l'adhésion individuelle de tous les mouvements membres (HCUA, MNLA, MAA) qui le constituent à lutter contre l'impunité de tels crimes.

L'engagement de la Coordination des Mouvements de l'Azawad (CMA) à coopérer avec les Nations Unies et autres partenaires est réitéré afin d'adresser le problème à travers des mesures concrètes comme celles ci-après :

1. Développer un plan de mise en œuvre qui inclut, inter alia, l'émission d'ordres clairs par la chaîne de commandement interdisant les violences sexuelles ;
2. Appuyer pour l'enquête à temps des allégations et collaborer avec le système judiciaire national et international ainsi que la justice transitionnelle sur les cas de membres présumés responsables de violences sexuelles pour leur mise à disposition aux services habilités ;
3. S'assurer que des provisions spécifiques pour la prévention et la protection contre les violences sexuelles sont incluses dans les arrangements sécuritaires ;
4. S'assurer que les responsables de violences sexuelles sont exclus des listes des candidats à proposer pour l'intégration ;
5. Encourager et soutenir le travail des prestataires de services aux victimes de violences sexuelles dans les zones où la Coordination des Mouvements de l'Azawad (CMA) est présente ;

6. Profiter de la présence de la Coordination des Mouvements de l'Azawad (CMA) dans une zone pour renforcer la sensibilisation contre les violences sexuelles en menant une campagne de prévention en collaboration avec les Nations Unies

La Coordination des Mouvements de l'Azawad (CMA) compte sur les Nations Unies, particulièrement la MINUSMA à l'appuyer et singulièrement tous les mouvements qui le constituent, en vue de pouvoir mettre en œuvre tous les engagements inscrits dans ce Communiqué. Le plan de mise en œuvre, préparé et approuvé par les participants représentant le MNLA, HCUA et le MAA durant l'atelier de deux jours tenu à Kidal les 5 et 6 juillet 2017, contient les priorités exprimées dans ce Communiqué ainsi que de l'assistance nécessaire requise.

La Coordination des Mouvements de l'Azawad (CMA) nommera un point focal de Haut Niveau qui sera appuyé par deux points focaux représentant chaque mouvement de la CMA (2 MNLA, 2 HCUA et 2 MAA) avec pour rôle de diriger et de coordonner les efforts de la Coordination des Mouvements de l'Azawad (CMA) et de travailler avec le système des Nations Unies au Mali ainsi que le bureau de la Représentante du Secrétaire Général de l'ONU sur les violences sexuelles liées aux conflits pour la mise en œuvre effective de ce Communiqué.

Fait à Kidal, le 10/07/2017

Président en exercice de la CMA



Mouvements Adhérent:

Pour le HCUA,



Pour le MAA,

Sidi Ibrahim OULD SIDATI

Pour le MNLA,

Bilal AG ACHERIF

Annex XXVII: Communiqué de the Plateforme (GATIA – CMFPR – MAA) on the prevention of conflict related sexual violence in Mali

PLATEFORME DES MOUVEMENTS ARMES REPUBLICAINS DU 14 JUIN 2014 D'ALGER

Communiqué

La Plateforme (CMFPR, MAA, GATIA) Sur la Prévention des Violences Sexuelles liées au conflit au Mali

Considérant les résolutions pertinentes du Conseil de Sécurité de l'Organisation des Nations Unies sur Femmes, Paix et Sécurité, notamment les résolutions 1820 (2009), (1882 (2009), 1888 (2009) 1960 (2010) et 2106 (2013) sur les violences sexuelles dans les conflits armés;

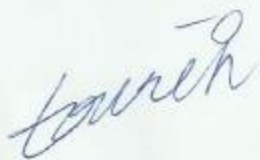
Considérant le contenu de l'Accord pour la Paix et la Réconciliation au Mali issu du Processus d'Alger (signé les 15 mai et 20 juin 2015) qui stipule dans son article 46 alinéa 4 « *création d'une commission d'enquête internationale chargée de faire la lumière sur tous les crimes de guerre, crimes contre l'humanité, crime de génocide, crimes sexuels, ...* » et dans son alinéa 6 « *non amnistie pour les auteurs de crimes de guerre, ..., y compris des violences sur les femmes, les filles et les enfants, liées au conflit* » ;

Tenant compte de l'engagement des leaders politiques de la Plateforme à combattre les violences sexuelles liées au conflit, exprimé à l'issue de la journée de sensibilisation sur les violences sexuelles liées au conflit tenu le 9 septembre 2015 à Bamako ;

Le Président, par cette présente, tient à formaliser l'engagement de la Plateforme avec l'adhésion individuelle de tous les groupes membres (MAA, CMFPR, GATIA) qui le constituent à lutter contre l'impunité de tels crimes.

L'engagement de la Plateforme à coopérer avec les Nations Unies et autres partenaires est réitéré afin d'adresser le problème à travers des mesures concrètes comme celles-ci-après :

1. Développer un plan de mise en œuvre qui inclut, inter alia, l'émission d'ordres clairs par la chaîne de commandement interdisant les violences sexuelles ;
2. Appuyer pour l'enquête à temps des allégations et collaborer avec le système judiciaire national et international ainsi que la justice transitionnelle sur les cas de membres présumés responsables de violences sexuelles pour leur mise à disposition aux services habilités ;
3. S'assurer que des provisions spécifiques pour la prévention et la protection contre les violences sexuelles sont incluses dans les arrangements sécuritaires ;
4. S'assurer que les responsables de violences sexuelles sont exclus des listes des candidats à proposer pour l'intégration ;





5. Encourager et soutenir le travail des prestataires de services aux victimes de violences sexuelles dans les zones où la Plateforme est présente ;
6. Profiter de la présence de la Plateforme dans une zone pour renforcer la sensibilisation contre les violences sexuelles en menant une campagne de prévention en collaboration avec les Nations Unies

La Plateforme compte sur les Nations Unies, particulièrement la MINUSMA à l'appuyer et singulièrement tous les groupes qui le constituent, en vue de pouvoir mettre en œuvre tous les engagements inscrits dans ce Communiqué. Le plan de mise en œuvre, préparé et approuvé par les participants représentant le CMFPR, le MAA et le GATIA durant l'atelier de deux jours tenu à Bamako les 29 et 30 juin 2016, contient les priorités exprimées dans ce Communiqué ainsi que de l'assistance nécessaire requise.

La Plateforme nommera un point focal de Haut Niveau qui sera appuyé par trois points focaux de Haut Niveau du CMFPR, MAA et GATIA, avec pour rôle de diriger et de coordonner les efforts de la Plateforme et de travailler avec le système des Nations Unies au Mali ainsi que le bureau de la Représentante du Secrétaire Général de l'ONU sur les violences sexuelles liées aux conflits pour la mise en œuvre effective de ce Communiqué.

Me Harouna Toureh
Président de la Plateforme

Adhésion:

Mr.
Président
CMFPR

Mr.
Président
GATIA

Mr.
Président
MAA

Annex XXVIII: Overview of violations against children in Mali

1. In May 2021, the report of the Secretary General report on Children in armed conflict noted elevated numbers of grave violations against children from January to December 2020, with 809 grave violations against 535 children (394 boys, 135 girls, 6 sex unknown).⁴²
2. During this period, the United Nations verified the use and recruitment of 284 children by the CMA, including MNLA, HCUA, MAA; the Plateforme include GATIA, Ganda Koy, Ganda Lassa Izo, MSA; DNA; FLM; and the Malian armed forces). Most children were recruited in Kidal (112) and Gao regions (75) regions. The report expressed grave concern by the continued recruitment and use of children by the CMA and Plateforme; called on the CMA to continue implementing its 2016 action plan; and called on the Plateforme to adopt and implement an action plan addressing children recruitment and use.⁴³
3. In addition, the Secretary General reported that 173 children (115 boys, 52 girls, 6 sex unknown) killed and maimed. Most of these incidents were reported in Mopti region (134), because of attacks on villages, crossfire, improvised explosive devices and explosive remnants of war. In addition, 80 children were abducted (48 boys, 32 girls), most of them by unidentified perpetrators (63). Twelve girls were victims of sexual violence (2 cases perpetrated by the Malian armed forces and by 10 unidentified perpetrators). The UN verified 36 attacks on schools and 25 hospitals, mostly attributed to unidentified perpetrators (57) and to JNIM, ISGS, DNA and the Malian armed forces. One school was reportedly used by Dozo hunters in Mopti. Denial of humanitarian access affecting children was mostly reported Mopti (60), Gao (39) and Ménaka (35) regions.⁴⁴
4. During its mission in Gao region, the Panel was informed of several incidents of killing, maiming, and kidnapping of children were reported by unidentified individuals. For instance, on 27 March 2021, the corpse of a child was found beheaded in the neighbourhood of Aljanabandja in Gao;⁴⁵ a 7-year-old girl was hit with a machete by two unidentified men and severely injured; two unidentified men on a motorcycle attempted to kidnap a 2-year-old girl at the quartier 8; two unidentified men attempted to an infant from his home in Chateau.⁴⁶ Several reports indicated that these incidents were a recent phenomenon and suspected that they may be perpetrated by foreign miners. Furthermore, during its mandate, was informed of allegations on the integration of children in the DDR process using fake IDs. The Panel notes the findings of the Secretary General report, and the additional information received for further investigations.

⁴² Secretary General report, 06 May 2021, A/75/873–S/2021/437

⁴³ Ibid.

⁴⁴ Ibid.

⁴⁵ Confidential interview, Gao, 13 March 2021.

⁴⁶ Confidential report, 10 March 2021; confidential report 12 March 2021.

Annex XXIX: List of reported abductions and/or killings of village chief

The Panel received the following credible reports on incidents of abductions and/or killings of village chiefs in Ansongo cercle, Gao region, and one incident in Menaka, October 2020 and May 2021 (source: confidential UN reports). The Panel did not investigate these reports.

Date of incident	Location	Event	Source
23 October 2020	Tikanassine village, Tin-Hama commune, Ansongo cercle	Unidentified armed men on motorcycles reportedly stormed into Tikanassine village (located 24 km south of Tin-Hama, in Tin-Hama commune, Ansongo cercle), and abducted the village chief for not paying the requested <i>zakat</i> (tax form imposed by ISGS).	UN report, 28 October 2020
3 November 2020	Sorory village, Ansongo cercle	Unidentified armed individuals on motorcycles stormed into Sorory village (located 65km south of Ansongo on the Ansongo-Labezanga Axis) and abducted the village chief for not paying <i>zakat</i> on livestock.	UN report, 06 November 2020
19 December 2020	Ikalla village, Tin-Hama, Ansongo cercle	Unidentified armed elements arrived on motorcycles in Ikalla village (16 km south of Tin-Hama, Ansongo cercle) and abducted the village chief for not paying <i>zakat</i> on livestock.	UN report, 25 December 2020
7 March 2021	Karou village, Ansongo cercle	Four unidentified armed men on motorcycles arrived in Karou village (located 18 km north of Labezanga) and kidnapped the village chief Ahamadou Diallo.	UN report, 10 March 2021
8 March 2021	Inalabague, Bourra, Ansongo village	On 8 March 2021, unidentified armed men arrived in the village of Inalabague and abducted the village chief for non-payment of the <i>zakat</i> on livestock.	UN report, 12 March 2021
14 March 2021	Abokaira village, Bamba commune, Bourem cercle	JNIM elements kidnapped the village chief in Abakaira Songahi village (130 km west of Bourem, Bamba commune, Bourem cercle) during the village's weekly market.	UN report, 19 March 2021
4 April 2021	Tagacherif camp, Tin-Hama, Ansongo cercle	Elements allegedly affiliated with ISGS abducted the village chief and eight other persons of the Touareg community in Tagacherif camp site (located 40 km north-west of Tin-Hama, Ansongo cercle) and stole their livestock. On 6 April, the abductees were released except the village chief.	UN report, 06 April 2021
23 April 2021	Agarangabo village, Menaka	The chief of Agarangabo village (Menaka) was reportedly killed by ISGS elements.	UN report, 23 April 2021; UN report, 05 May 2021
9 May 2021	Gassi village, Bourra commune, Ansongo cercle	At around 08:00PM, unidentified armed men broke into a house in the village of Gassi (25 km southeast of Ansongo, Bourra commune), abducting the village chief and stealing his livestock. He was reportedly found dead 17 May 2021 near Tassiga village, in Ansongo cercle.	UN report, 10 May 2021; UN reports, 19 May 2021

Annex XXX: Reported violations by FAMA in Mopti region

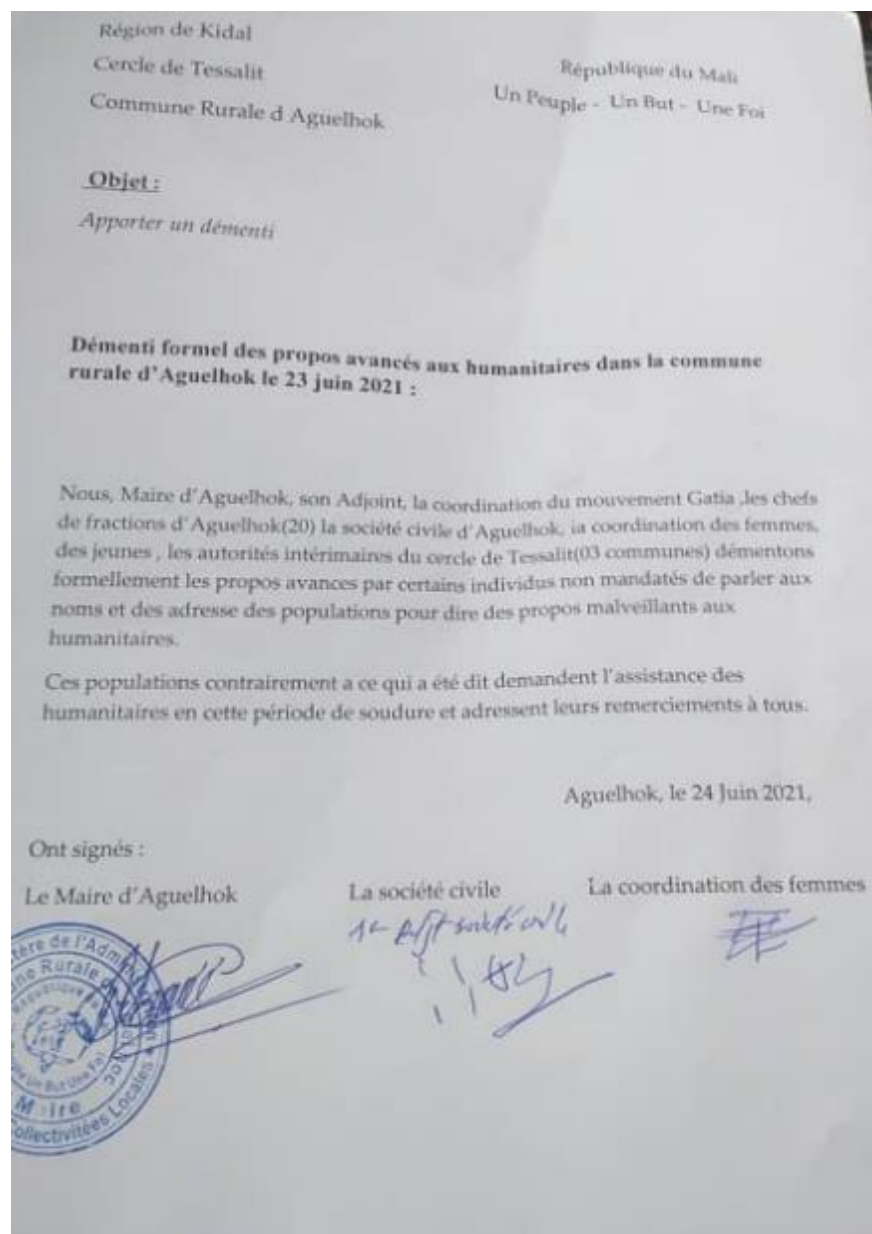
1. The Panel continues to receive information on FAMA violations in and around Boni, Duentza. This includes an incident on 18 March 2021, when FAMA patrol hit an IED on the outskirts of Boni village killing at least a soldier and wounded another. One soldier who was unharmed asked two men on motorbikes who were near the scene to lie face down on the ground and called base for reinforcements. The officers shot dead the two men the two men lying on the ground and shot indiscriminately at the civilian population in Boni.⁴⁷ The Panel also received credible reports of extra-judicial executions by FAMA in nearby village. On 1 March, several FAMA vehicles entered the Fulani villages of Tanborga, and Guitram, in the Haire commune, reportedly executed two Fulani men, burned several houses, granaries and livestock. On 6 March, FAMA burned several homes and granaries in hamlets in the vicinity of Beni-Bebbi village, located ten kilometers south of Boni, in Haire commune. Subsequently eleven households fled to Boni.⁴⁸
2. The Panel will continue to verify and investigate these events and will report its findings to the Committee.
3. In previous years, the Panel has investigated and reported on serious violations by FAMA in Mopti region, including the events of Ogossagou on 14 February 2020 (see S/2018/581, annex XIII; S/2019/636; S/2020/785/Rev.1).⁴⁹

⁴⁷ Confidential telephone interviews, June 2021; also see report by Human Rights Watch, April 2021, Mali: Killings, 'Disappearances' in Military Operations. <https://www.hrw.org/news/2021/04/20/mali-killings-disappearances-military-operations>, accessed on 07.11.2021.

⁴⁸ Confidential reports, March 2021.

⁴⁹ For a comprehensive list of reports by human rights organisation on human rights violations perpetrated by FAMA from 2013 to 2020, see online tool by the Security Forces Monitor https://whowasincommand.com/en/search/?entity_type=Violation&selected_facets=countries_exact%3AMali; accessed on 11 July 2021.

Annex XXXI: GATIA statement on humanitarian needs in Aguelhok, 24 June 2021



Les jeunes Les chefs de Fractions La coordination de Gafia

W

Rima Ay Lghid
tel: 76 23 8733

Bouazza Ay Shly
Bouge Ay Mouty
tel: 81 53 61 45
tel: 84 87 9366

Le Président de l'Assemblée Interimaire
du Cercle de Ténakht
Le 1^{er} Vice Président

Auf

Mohamed Ay Acheuf
tel: 7310 9364